موسوعة لبنان



تاريخ، سياسة وحضارة

من القائمقاميتين إلى المتصرفية

لبنان

تاريخ سياسة وحضارة

بين الأمس واليوم

الجزء التاسع

من القائمقاميتين إلى المتصرفيّة

(١٨٤٠ - ١٩١٨)

عاطف عيد

تمهيد

قام الأهالي الموارنة وبعض الدروز بحركة عصيان وبما يشبه الانتفاضة في وجه الاحتلال المصري.

وقد تنظموا كما في السابق، زمن عاميّة إنطلياس الأولى؛ فاجتمعوا في الكنيسة نفسها وأطلقوا الشعارات نفسها. حتى أن القادة كانوا أنفسهم، أمثال: أبي سمرا غانم والشنتيري، وقد انضمّ إليهم الفلاحون من سائر المناطق وكانوا بمعظمهم من الموارنة.

وكان سبب الثورة المعلن هو زيادة الضرائب التي لجأ إليها الحكم المصري، بالإضافة إلى أعمال السخرة التي أصبح الفلاح اللبناني هدفاً لها، والأمر الآخر هو تجريد اللبنانيّن من أسلحتهم على يد المصريّين.

وأمام تفاقم الحال، حاول الأمير بشير الثاني المضيّ في سياسته الضرائبيّة حتى النهاية. ومن جهتهم، لم يكن زعماء الفلاحين على استعداد لاعطاء تنازلات تتعلق بموضوع الضرائب، خاصة وأنها لم تكن المرة الأولى التي يلجأ فيها الأمير بشير إلى مثل هذا التدبير. ومما يذكر أن البطريرك الماروني يوسف حبيش وقف أول الأمر ضد الثورة، لكنه عاد وغيّر مواقفه لعدة أسباب، منها السياسة التي انتهجها بشير الثاني في تعامله مع الأهالي وتأييده المطلق للحكم المصري، لا بل سكوته عن كل تصرفات إبراهيم باشا السيئة تجاه اللبنانيّين.

تضاف إليها جملة عوامل خارجيّة تمثّلت في تغيير الظروف والمعطيات الدوليّة تجاة الحكم المصري، بحيث شعر البطريرك بعد معاهدة لندن أن الدول الأوروبيّة هي على وشك إخراج محمد علي من سوريا ولبنان وإعادة هذه المناطق إلى السلطنة العثمانية.

خروج المصريّين

واجه الأهالي الجيش المصري بإمكانياتهم المتواضعة والبسيطة من أيار وحتى تموز ١٨٤٠. لكن المصريّين استطاعوا الانتصار عليهم وأسر بعض قادتهم. واقتصر الأمر بعد ذلك على مناوشات متفرقة حتى أيلول، عندما أنزلت قوات عثمانيّة ونمساويّة وإنكليزيّة في جونية فساعدت الثوار وأمدّتهم بالأسلحة والذخائر، فضايقوا الجيش المصري. وعلى الصعيد السياسي، عمدت الدولة العثمانيّة بعد التشاور مع حلفائها الأوروبيّين إلى عزل بشير الثاني وتعيين بشير قاسم ملحم المعروف ببشير الثالث أميراً على جبل لبنان.

وكان مصير بشير الثاني النفي.

بشير الثالث

شكّلت فترة حكم بشير الثالث مرحلة إنتقالية بين نهاية الإمارة والحكم العثماني المباشر على جبل لبنان، فالعثمانيّون كانوا يتحيّنون الفرص لوضع حدّ لاستقلال أمراء الجبل، خاصة بعد تجاربهم المريرة مع فخر الدين الثاني في ما مضى، ومن ثم مع بشير الثاني، الذي تحالف مع عدو الدولة العثمانيّة اللدود إبراهيم باشا. ولكي نستطيع أن نفهم خطورة تلك المرحلة، يجب علينا إلقاء الضوء على شخصيّة الأمير الجديد. وللأسف أتى حكم بشير الثالث في مرحلة كانت البلاد بحاجة إلى شخصيّة قويّة تستطيع الوقوف في وجه الأحداث الداخلية التي أثارها المناصب ورجال الإقطاع، واتخذت طابعاً طائفيّاً، وتستطيع كذلك أن تضع حداً لتدخلات السلطنة العثمانيّة، وسعيها الدؤوب لوضع اليد على إدارة وتوجهات الجبل السياسيّة. فبشير الثالث هذا، لم يرضِ أحداً من الأفرقاء، لا داخل لبنان ولا خارجه.

في الداخل، كانت لدى الدروز نقمة كبيرة على الأسرة الشهابيّة لأسباب متعددة، تبدأ بتنصر العائلة أو على الأقل حكامها، وتنكّرهم للمذهب الدرزي الذي كان هو مذهب الحاكم منذ أيام المعنيّين. وكون الأمير في الأساس هو أمير على

«جبل الدروز»، والدليل أنه في فرمان تعيين بشير الثالث وردت عبارة «أمير جبل الدروز».

إذاً، كانت الخلافات تبدأ من هنا وتمرّ بالوضع الذي خلفه بشير الثاني وراءه، من قضائه على الشيخ بشير جنبلاط، إلى عزل العديد من المناصب والمشايخ. وهذه التراكمات وجدت متنفسها في رفض استمرار الأمراء الشهابيين على رأس السلطة. وتذكر المراجع المتعددة أن الدروز طالبوا العثمانيّين بتعيين حاكم عثماني سنّي بدلاً من الأمير الشهابي.

في الجهة الأخرى، لم يستطع بشير الثالث أن يحوز على رضى الموارنة أو الكنيسة، فكان ينتقد رجال الدين والبطريركيّة ولا يحاول أن يأخذ بمشورتها، إن حاولت أن تسدي إليه المشورة أو النصيحة، وقد حاولت دون جدوى.

وعندما اقتنع بصواب نظرتها إلى الأمور كان الوقت قد أصبح متأخراً ولم يعد الندم مفيداً.

ووصل الأمر بعد انتفاضة الدروز في وجه بشير الثالث إلى أن حاصروا مقرّه في دير القمر، ولما حاول طلب جيش من المسيحيّين التوجه إلى هناك لفك الحصار وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، تخلّف هذا الجيش وبقي في بعبدا بحالة من التردد والجمود.

وأمام هذه الأحوال الصعبة، وجدت السلطنة فرصتها الضائعة في ظلّ الانقسام الداخلي، فنفذت من هذه الثغرة، وأقالت الأمير، وعينت مكانه ضابطاً في عداد جيشها ويدعى عمر باشا النمساوي حاكماً على جبل لبنان في أوائل سنة ١٨٤٢.

من هو عمر باشا؟

خدم هذا الرجل الذي ينتمي إلى أصول مجرية في الجيش العثماني كضابط خلال الحملة التي شنتها الدولة العليّة لتحرير بلاد الشام من الاحتلال المصري.

وقد عُين على رأس إدارة الجبل بعد تنحية بشير الثالث حيث استقرّ في بيت الدين. لكنه لم يستطع أن يحوز على ولاء الدروز أو المسيحيّين، رغم أنه حاول جاهداً أن يستميل إليه أحد الفريقين المتنازعين.

ولمّا عجز عن ذلك، راح يلعب بالتناقضات القائمة ويذكي الخلافات الموجودة، وذلك بهدف إضعاف الفريقين معاً فيسهل له حكم الجبل. وعلى جانب آخر، كانت الكنيسة المارونيّة لا تزال متمسكة بفكرة إعادة أحد أمراء الأسرة الشهابيّة إلى حكم جبل لبنان، لكنها ستواجه بالرفض القاطع من قبل الباب العالي.

وإزاء ارتفاع موجة رفض الفئات المارونيّة والدرزية، تحرك سفراء الدول الأوروبيّة وطالبوا الصدارة العظمى عبر وزارة الخارجيّة بإقالة عمر باشا النمساوي من منصبه، وإيجاد حكم ملائم لجبل لبنان يبتعد عن فكرة الإدارة المباشرة، كون ذلك كان مرفوضاً من قبل الجميع.

وهنا، ستلجأ الحكومة العثمانيّة إلى تدبير جديد قضى بتقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، شمالية وجنوبية تفصل بينهما طريق بيروت ـ دمشق، وذلك اعتباراً من العام ١٨٤٣. على رأس الأولى حاكم ماروني، أما الثانيّة فحاكمها درزي وسوف يستمر هذا النظام حتى عام ١٨٦٠، تاريخ اندلاع الأحداث الطائفيّة.

الفصل الأول

عهد القائمقاميتين
(١٨٤٠ ـ ١٨٦١)

نشأة نظام القائمقاميتين

استدعى أسعد باشا في كانون الأول ١٨٤٢ عمر باشا النمساوي، بعد فشل مساعي الحل بين الدروز والموارنة. وفي السابع من الشهر المذكور عقد اجتماع بين صارم أفندي وسفراء الدول الأوروبيّة، حيث أبلغوا خلاله أن الباب العالي قرّر تعيين قائمقام مسيحي على المسيحيّين، وآخر درزي على الدروز، وأن يكون هذان تابعين لباشا صيدا المقيم في بيروت.

وقد عدّ هذا التدبير كحل وسط بين التوجهات الفرنسيّة الداعية لعودة الأسرة الشهابيّة إلى السلطة، وبين إرادة الباب العالي بممارسة سلطة مباشرة في الجبل، وعدم السماح بتكرار تجربة الأمير بشير الثاني، وقد دافع سفير النمسا عن اقتراح التقسيم هذا وساند الباب العالي في سعيه.

وكانت روسيا وإنكلترا موافقتين، علماً بأن السفير الروسي كان تقدم باقتراح لتقسيم لبنان إلى ٣ مقاطعات، أي بإضافة واحدة تعطى لطائفة الملكيّين والأرثوذوكس.

عقبات تواجه التنفيذ

للوهلة الأولى بدا الأمر بسيطاً وسهلاً؛ ولكن عند المباشرة بالتطبيق حصلت تعقيدات كثيرة، نظراً لتضارب المصالح، الذي كان موجوداً بين مختلف الأطراف، وبسبب الخلافات التاريخيّة والفوارق الاجتماعيّة الخاصة بكل فريق داخلي أو المتعلقة بالدول الأوروبيّة من جهة والسلطنة العثمانيّة من جهة ثانية.

وخلال ثلاث سنوات احتلت قضية جبل لبنان مكاناً واسعاً في المباحثات الدبلوماسيّة، وقامت انتقادات واسعة في صفوف الكاثوليك الفرنسيّين لسياسة

الحكومة الفرنسيّة المتبعة في الشرق.

تسمية القائمقام

كان اختيار القائمقام من حق والي صيدا، وقد اختير من العائلات الغنيّة.

أول قائمقام عينه أسعد باشا على القائمقاميّة المسيحيّة كان الأمير حيدر أبي اللمع، بحيث أن هذه العائلة كانت تحافظ على صلات جيدة مع البطريركيّة المارونيّة. لكن بعض المقاطعجيّة الموارنة قاموا بوجهه ورفضوا هذا التعيين معتبرين أن من حقهم أن يشغلوا هذا المنصب.

أمّا في المنطقة الدرزيّة، فقد عين الأمير أحمد أرسلان، وباتت طريق بيروت ـ دمشق هي الحدود الفاصلة بين المنطقتين.

هذا التقسيم، أبقى على بعض العوامل التي ستعود تلعب دوراً في تفجير الأوضاع من جديد، لأنه ترك أقليات هنا وهناك درزيّة أو مسيحيّة، تابعة لسلطة هذا القائمقام أو ذاك. فالدرزي الموجود في مناطق المتن، أصبح خاضعاً لسلطة القائمقام المسيحي، والعكس صحيح. أما دير القمر، فقد خضعت لنظام خاص نظراً لتعدد مذاهب سكانها من دروز وموارنة وأرثوذوكس وكاثوليك، وتولى إدارتها أحد الموظفين الأتراك.

نظام القائمقاميّتين

المقدمة

إن كمال وسعادة ورفاه جميع أصناف تبعة الدولة العلية هو من مقتضى إرادة الذات المرسومة بالعدالة الملوكانية وإصلاح أمر إدارتهم السياسية هو من إنجاز الهمة الشاهانيّة المصروفة متوالياً. ولأجل حسن إجراء الإدارة المخصوصة المنعم بها أحياناً من الطرف الأشرف الملوكاني إلى أهالي جبل لبنان ولأجل تزايد أمنية ومعمورية الأهالي المرقومين وفصل دعاويهم الواقعة المعتادة رؤيتها في القديم على القواعد العتيقة الموقعية. وتحقيقاً للأصول المذهبية والحكم بها في طرايقها تطبيقاً للأصول الحقانية ولا يكون أحد مغروراً ومظلوماً مطلقاً. قد صار القرار بالأسر والفرمان الملوكاني بترتيب النظامنامة الحاوية صورة انتخاب أعضاء مجلسي الدروز والموارنة اللذين قبل الآن صار ترتيبهما وتشكيلهما بالإرادة السنيّة عند قايم مقامي الجبل وتعيين حدود وظائفهم ومأموريّاتهم كما يأتي بيانه.

المادة الأولى

كيفية رئاسة المجلس

كل مجلس من المجلسين الموضوعين في جبل لبنان هو تحت رئاسة القايم مقام الموجود ذلك المجلس بمعيّته، وفي اليوم الذي لا يمكن وجوب ذلك القايم مقام في مجلسه بحسب الاقتضاء ينبغي أن يبقى وكيلاً مكانه بمقام رئيس وناظر يكون من معتبري الأهالي ومن المعتمدين وهذا الدليل بوقت وجود القايم مقام في المجلس يكون قائماً بسويّة الأعضاء أو أنه إذا شاء يلازم مصلحته الذاتية والحاصل لا يترك المجلس بوقت ما خالياً من الرئاسة.

المادة الثانية

في كيفية تركيب المجلس وأصول انتخاب الأعضاء

كل مجلس من المجلسين المذكورين يكون مركباً من وكيل القايم مقام وقاضي من أهل الإسلام ومستشار مسلم ومستشار متوالي ومن طوائف الدروز والموارنة والروم والروم الكاثوليك من كل طائفة مستشار وقاضي يعني الجملة اثني عشر واحداً أعضاء وواحد كاتب.

المادة الثالثة

إنه عند ظهور وفاة أحد الأعضاء أم استعفاء واحد منهم أم ظهور قباحة ثابتة على أحدهم توجب طرده من المجلس واقتضى الأمر لتعيين واحد آخر مكانه فبحسبما حصل حين تشكيل هذين المجلسين يصير الفحص عمن يكون مناسباً بانضمام رأي ونظارة القيمقام في تلك الطائفة وبمعرفة المطارنة والعقلاء حيث يكون من أهالي المحلات الداخلة في حوزة حكومة ذلك المجلس الذي سيدخله ذلك العضو ويصير انتخابه بحيث لا يكون أصلاً وقطعاً من الذين دخلوا خدمة مأمورين أجانب أو بوقت ما شارك الأجنبي وبهذه المناسبة يدعي بالحماية ولا يكون من المتوظفين والمتمكنين بالمحلات الواقعة خارجاً عن دائرة الإدارة الجبلية ويصير الإنهاء من طرف القيمقام عن اسم الشخص المنتخب لطرف حضرة والي إيالة صيدا من ورقة الانتخاب الممهورة من طرف القيمقام ويصير تطبيقاً من طرف الوالي المشار إليه على الشروط الثلاثة المحررة. فإذا صارت مقبولة يأمر بإجراء مأمورية ذلك الشخص المنتخب عضواً إلى المجلس.

المادة الرابعة

وذلك الشخص المزمع يصير عضواً ينبغي أن يكون انتخابه بأكثرية آراء الذين هم مأمورون بانتخابه وأما الذي لا يكون صار بحقه أكثرية آراء المنتخبين

فلا يصير قبوله.

المادة الخامسة

مثلاً إذا وجد كم واحد طالبين العضوية وهم كفؤ لها وأصوات كل واحد منهم انوجدوا مساويين لبعضهم عدداً وما وجد بحق منهم أكثرية آراء منتخبين وبهذا السبب توقع مشكل بأمر الانتخاب تصير المراجعة بالقرعة إنما لازم أيضاً كمال الدقة من طرف القيمقامية وبدقة أعضاء المجلس لكي في أثناء إجراء القرعة لا يعتريها ذرة حيلة وخدعة والذي يطلع اسمه بالقرعة من تلك الأشخاص يعني الذين على الوجه المحرز أم أن كل واحد منهم مساويين لبعضهم عدداً وما في بحق واحد منهم أكثر آراء منتخبين وأن يصير إعطاء القرار بمأموريته في المجلس ويجري نصبه كما صار بيانه أعلاه.

المادة السادسة

إن الشخص المنتخب على الأصول المقرر عضواً إن كان هو جامع الشروط الثلاثة المحررة أعلاه وتبين عند والي الأيالة قبوله من طرفه أم عدم قبوله فبعد أن يوضح ما يكون ناقصه من الشروط المذكورة فالعضو الذي يتم تعيينه مكان وبعدم قبوله بهذا يصير تبديله فانتخابه أيضاً يكون مطابقاً للأصول الموضحة.

المادة السابعة

إن أحد قضاة الطوائف المختلفة إذا صار مكانه محلولاً تصير المبادرة بانتخاب وتعيين واحد خلافه تطبيقاً للنظام الموضح بالمادة الثالثة ويكون متشرعاً بالغاية وأول مقتدرين أمثاله على إجراء الأحكام الشرعية.

المادة الثامنة

إن كان أعضاء المجلس وإن كان كتابه يعطى لهم صور بمقتضى النظام من جانب الخزينة لأجل الذي صار تفضل بتخصيصه لهم من طرف الدولة العلية.

المادة التاسعة

إن أصل مبدأ هذه المجالس وشغلهم العمومي وأعظم من يكون من مصالحه المهمة والمعتنى بها هو قضية توزيع يركو الجبل بكل سنة على كما العدل والحقانية.

المادة العاشرة

فقط أمر بتحصيل واستيفاء اليركو يكون اجراؤه من طرف القايم مقام والمقاطعجية والوكلاء بموجب الأصول المقررة قبل الآن وبموجب النظام الذي يصير بيانه أدناه.

المادة الحادية عشرة

وأما مأمورية المجلسين المذكورين بالدرجة الثانية هي رؤية مجموع الدعاوي تطبيقاً للمادة القديمة الموقفة على الوجه الحقاني وتنظيم مضابطها وتقديمها لجانب القايم مقامية.

المادة الثانية عشرة

إن دعاوى ومصالح كل طائفة التي تحال إلى المجالس حالما تصير رؤيتها بمعرفة القاضي والمستشار اللذين هما من أبناء جنس تلك الطائفة فبقية أعضاء المجلس جميعهم يصير الاكتفاء من طرفهم بالاستماع فقط.

المادة الثالثة عشرة

إن أصل الكلام في المصالح الحقوقية هو إلى قاضي تلك الطائفة العائدة لها الدعوى فالمستشار لا يقدر على إبطال وفسخ مضبطة في مخالفته له.

المادة الرابعة عشرة

إن أصل الكلام بالمصالح المتعلقة باليركو هو المستشار فالقاضي عنده يكون بمنزلة المستشار عينه.

المادة الخامسة عشرة

إن رؤية وتسوية المصالح الجسيمة العائدة والراجعة إلى جميع الأهالي بالمجلس فقاضي ومستشار كل طائفة لا تكون آراءهما متفرقة بل كل منهما يكون متحداً ويعدّ رأياً واحداً.

المادة السادسة عشرة

إن أعضاء المجلس ليس لهم الحق باستماع شكاية أحد من الأهالي مطلقاً لا تفرداً ولا عموماً من تلقاء ذواتهم على مادة غير محالة من طرف القايم مقام للمجلس ولا يفصلوا ولا يحسموا دعوى.

المادة السابعة عشرة

إن المواد اللازمة تسويتها بمشورة المجلس فبدون أن يكون لاحق علم الأعضاء بحقها فالقيمقام لا يمكنه الابتدار بإعطاء أدنى حكم وقرار ونهي عنده عليها.

المادة الثامنة عشرة

كل مضبطة بعد إمضائها من طرف جميع أهالي المجلس أم من طرف ثلثيهما أي الثلثين فيهم من دون أن يصادق عليها القيمقام ويوضع إمضاه تحتها لا يصير اجراؤها.

المادة التاسعة عشرة

إن جميع المسائل المتعلقة بأمر توزيع وتحصيل اليركو تصير مذاكراتها في المجلس لأجل رؤية وتسوية المصالح الجسيمة العائدة والراجعة إلى جميع الأهالي إن كانت بهذا النوع أو بسبب آخر، فقاضي ومستشار كل طائفة لا يعطوا آراء متفرقة الواحد عن الآخر بل يكون كلامهم متحداً ومعتداً رأياً واحداً يعني مهما كان موجوداً طوائف فتكون آراؤهم وكلامهم عددها نظراً لعدد الطوائف.

المادة العشرون

صورة استماع الدعاوى

العرضحال الذي يتقدم للقيمقام لأجل الدعوى فبعد أن يطالعه القيمقام إذا فهم أنه محتاج إلى المرافعة والمحاكمة يأمر بإحضار المدعى عليه ويحيل العرضحال إلى القاضي والمستشار اللذين بالمجلس من أبناء جنس المدعي.

المادة الحادية والعشرون

إن كان المدعي والمدعى عليه من جنس واحد فرؤية وتسوية دعواهم مخصوصة في القاضي والمستشار من أبناء مذهبهم وإلاّ يعني إذا كان المدعي من طائفة أخرى فالقيمقام يحيل تلك الدعوى إلى قضاة ومستشارين الطائفتين المجتمعتين في المجلس.

المادة الثانية والعشرون

إن توقع اختلاف آراء القاضيين في الدعوى والقيمقام أو الوكيل الذي يوجد بغيابه لا يمكنه يوفق بينهم فبالمذاكرة بالمجلس تصير التسوية في تلك الدعوى بوجه الحقانية.

المادة الثالثة والعشرون

إن أحد الطرفين نظر أنه يصير مغدوراً من أعلام قاضيه فله الحق بالتشكي إلى قيمقامه كذلك أذا ظن أن تشكي المرفوع كان مقارناً الصحة فبحضوره بالمجلس يعيد رؤية تلك الدعوى تكراراً لمعرفة ذلك القاضي ويضيف ترفيق وتشريك واحد أو اثنين من أعضاء المجلس نظراً لاقتضاء أهلية المصلحة.

المادة الرابعة والعشرون

إذا كان المدعي من أهالي المحلات الكائنة تحت إدارة القيمقام والمدعى عليه من أهالي المحلات الكائنة تحت إدارة غيره فبأول الأمر يصير رؤية تلك

الدعوى في المجلس المنسوب إليه المدعى عليه ويصير بيان القرار المضبطة إلى قيمقام المدعي والقيمقام المومأ عليه إذا ما نظر القرار المذكور موافقاً الحقانية تسمع المصلحة تكراراً في مجلسه والمضبطة التي تعلن هذا الخصوص يصير إرسالها إلى قيمقام المدعى عليه ويدعيه صادق ويمضي عليها وهذه المضبطة إذا ما قبلت من طرف مجلس القيمقام وتوقع الاختلاف في ما بين المجلسين يتقدم عرض تلك المصلحة إلى مشير الإيالة. وإذا اقتضى الأمر فكل قيمقام يرسل من قبله القاضي الذي رأى تلك الدعوى وهناك تعطى صورة قطعية تلك المادة.

المادة الخامسة والعشرون

إنه في أوقات ظهور بعض مسائل جسيمة مختصة جميعها باليركو أم عائدة جميعها لأهالي إحدى المقاطعات فلأجل رؤيتها وبتسويتها بكمال الدقة والاعتناء فالقيمقام يدعي عموم الأعضاء يتذاكرون بتلك المواد.

المادة السادسة والعشرون

إذا واحد من الذين لا يكونون تولدوا في جبل لبنان ولا هو من أهاليه ادّعى على أحد من سكان الجبل في خصومات متنوعة فمن الجائز وجود مباشر في المجلس من والي الإيالة بأثناء رؤية الدعوى في مجلس الجبل إذا طلب ذلك المدعي فقط ذلك المباشر لا يتداخل بالحكم والمباحثة في أثناء رؤية المصلحة بل إذا لاحظ وقوع أدنى شيء تحدد بالقرار يكتفي بالإفادة إلى والي الإيالة.

المادة السابعة والعشرون

الذين هم من أهالي الجبل يقدمون عرضحالات إلى مشير الإيالة بما يتعلق بإحالتها لذلك القيمقام لأجل رؤيتها.

المادة الثامنة والعشرون

إذا أحد الطرفين ما رضي بالحكم والقرار الذي صار أعطاه من طرف المجلس في بعض الدعاوى الجسيمة وأعطى عرضحال مدلل ومبرهن إلى مشير

الإيالة باستدعاء تكرار رؤية المصلحة فتصير إحالة المصلحة أيضاً إلى ذلك المجلس فإذا صار تصديقه إلى الحكم والقرار المعطى أولاً فيصير اجراءه إنما عندما تصير رؤية المصلحة تكراراً إذا أعطى حكم وقرار يبطل ويبقى الحكم الأول الذي يوافق الشاكي والخصم أيضاً ما رضي به وقد أعطى عرضحال إلى مشير الايالة فإذا حضرة المشار إليه لاحظ أن العرضحال المذكور مؤسس على بعض دلائل قومية مقرونة بالصحة فيأمر في إحالة المصلحة تكراراً إلى ذلك المجلس، فقط حين رواية تلك الدعوى تكراراً مرة ثانية يرسل مأموراً مخصوصاً من طرفه يكون حاضراً في المجلس وهذا المأمور ليس لأجل يتداخل في قرار ومباحثة المصلحة وحيث مقتضى إجراء الحكم والقرار الذي يترتب بالدعوى التي تنظر بهذه المرة الثانية فبعد ذلك هذه الدعوى لا تصير رؤيتها تكراراً.

المادة التاسعة والعشرون

إذا تقدم عرضحال مشير الإيالة من أهالي قرية أو مقاطعة بخصوص مطالبتهم في شيء زيادة عن اليركو المقرر فيحال إلى القيمقام الموجود في تلك القرية أو المقاطعة التي تحت إدارته لأجل إجراء التحقيقات والتدقيقات الإيجابية بمعرفة المجلس وإجراء تسويتها.

المادة الثلاثون

إن مواد الجنايات التي هي من الأمور الكلية والجسيمة فبأول الأمر قد يمكن رؤيتها في هذا المجلس لكن إذا كان إجراء أحكام المضابط المتعلقة بكذا مصالح متجاوزاً عن أمور مأمورية القيمقامية فالقيمقام المومأ إليه يرسل جميع الأوراق التي هي من متفرعات تلك المادة إلى مشير الإيالة والمشار إليه كذلك بعد أن يتحصل الإرادة العلية بذاك الخصوص يأمر بإجراء اقتضاه.

المادة الحادية والثلاثون

إن مرجع هذه المجالس المخصوص والمستقل هو القيمقامان وحدهما فعندما يقتضي إحضار أحد إلى المجلس فالقيمقام وهو كذلك يجري المعاونة

المقتضية إلى المجلس.

المادة الثانية والثلاثون

إنه لسبب القضايا المتعددة المترتبة على دعوى ما إذا لزم الأمر لتوجيه اللازم والرخصة من القيمقام وبأمره التوجه هو إلى الحل المذكور أو يرسل متعمداً وإذا اقتضى الأمر يتوافق معه كم خيال من طرف القيمقام.

المادة الثالثة والثلاثون

إذا صار مظنون قباحة ما بأحد أعضاء المجلس فلحين محاكمته وبراءة ذمته لا يتداخل بشيء مجلسياً هكذا إن كان له دخل في دعوى تكون بين غير طرفين فلا يقارش تلك الدعوى أيضاً وعند محاكمة ومرافعة أعضاء المجلس إن كانت بما يخص الجنايات أو فيما يخص الحقوق يصير إجراء المعاملة بحقهم نظير المعاملة التي تصير بحق قضية الاشخاص الذين من أبناء ملّتهم.

المادة الرابعة والثلاثون

إنه يلزم المذاكرة والمطالعة بكل وقت عموماً بالمجالس باستحضار الوسائل الممكنة اللازمة لأن يغطي كل إنسان اليركو بحسب اقتداره ولا يصير أحد معذوراً في توزيع التكاليف وينظر بأمر تحصيل اليركو الذي يحصل من كل إنسان بوقته وعدم تكبد الأهالي لأجل ذلك مصاريف زائدة باطلة وعدم وقوع أدنى ثقلة وتعدي عليهم، والمأمورون بالتحصيل لا يقتدروا على المطالبة ببارة الفرد أو حبة الفرد زيادة عن اليركو المقطوع.

المادة الخامسة والثلاثون

بعد إعطاء نتيجة لهذا المقصد فبكل سنة في حلول موسم التحصيلات يخص القيمقامية بالذات في رئاسة المجلس أولاً يصير تنظيم دفتر واحد عموم في يركو كل مقاطعة بعده يتخصص على القرايا والأديرة التي في المقاطعة المذكورة مقدار اليركو المقتضى أن يدفعوه.

المادة السادسة والثلاثون

هذا الدفتر عندما يصير أمضاه من كافة أعضاء المجلس ويصير التصديق والختم عليه أيضاً من طرف القيمقامية يمسك أساس وكل محل يتحصل منه اليركو الذي يخصه ويصير ترتيب وتنظيم مسندات صغيرة لكل محل وحده وينوضع الإمضاء عليها جميعها والقيمقام يرسلها إلى المأمورين بالتحصيل والمقاطعجية لأجل التحصيل ومن دون إبراز هذه السندات الصغيرة لا يصير تحصيل واستيفاء اليركو.

المادة السابعة والثلاثون

إن المضابط التي يصير تنظيمها فيما يخص اليركو من اللازم الإمضاء عليها من طرف جميع أعضاء المجلس وبعده يصير التصديق والختم عليها أيضاً من طرف القيمقام لكن إذا قاضي إحدى الطوائف ومستشارها ادعوا بأن ذلك القرار الذي صار أعطاه مضراً إلى منافع طائفتهم وبالاتفاق تصدروا بعدم وضع الإمضاء على المضبطة فذاك الوقت القيمقام وجميع أعضاء المجلس يجتهدون بإلزام وإقناع أرفاقهم هؤلاء فإن أمكن رضاهم فيها وإن لم يمكنهم يصير العرض عنها وإنهاء المصلحة إلى مشير الإيالة ويجروا العمل بمقتضى الأمر والإرادة التي تصدر من طرف المشار إليه.

المادة الثامنة والثلاثون

إن إرسال خيالة إلى القرايا لأصل تحصيل اليركو بحسب أنه من عادة البلاد بتلك الأطراف فإذا اقتضى إرسال خيالة لأجل مصلحة أحد الطوائف فالخيال الذي يصير إرساله مهما أمكن يكون إرساله من جنس تلك الطائفة يعني خيالة المسلمين يرسلون إلى المسلمين وخيالة الموارنة إلى الموارنة وخيالة الدروز إلى الدروز وخيالة الروم إلى الروم ويصير الإعلام من طرف القيمقام بذلك وتصير رعاية هذه الأصول بحسب الإمكان بخصوص إجراء بقية الأحكام وعلى الخصوص مقتضى إجراء كامل الدقة بإجراء الأصول المذكورة بحق الأديرة .أهـ.

عودة إلى الإضطراب

لعبت الدول الأوروبيّة على التناقضات الموجودة بين الموارنة والدروز؛ فبدلاً من أن تعمل على حلّ الخلافات الناشئة أو تلك الموجودة، راحت كل جهة تحاول أن تتبنّى وجهة نظر أحد الفريقين اللبنانيين. فالموارنة وجدوا في فرنسا ملجأ لهم. أما الدروز فقد اتجهوا ناحية بريطانيا، وبدورها الدولة العثمانيّة لم تقف مكتوفة بين الفريقين، فراحت تستغل التناقضات وتعمل على زرع الفتن، مستغلة كل الأجواء المتلبدة لتوسيع شقة الخلاف وتعميقها. كما حصلت عدة حوادث سلب ونهب. أضف إلى ذلك أن المسيحيّين كانوا يشعرون كونهم الأكثر عدداً بأنهم يدفعون نسبة من الضرائب لخزانة السلطنة تفوق ما يدفعه الدروز.

اتخذ الباب العالي إزاء هذه الأجواء المشحونة سلسلة تدابير منها:

١ ـ أن يتبع مسيحيّو المنطقة الجنوبية سلطة القائمقام الدرزي.

٢ ـ تحديد الضريبة التي يتوجب على هؤلاء أن يؤدوها وتبلغ ١٤٠٠٠ كيس.

لكن بالمقابل، تصاعدت احتجاجات من دروز القائمقاميّة المسيحيّة طالبت بدورها بتخفيض قيمة الضرائب التي يتوجب على الدروز دفعها.

ومن التدابير المتخذة من الدولة العثمانيّة أمر يقضي بتوحيد جمع الضرائب المناطقية (نسبة إلى منطقة). وفي القائمقاميّة الشماليّة حصلت اعتراضات على سلطة القائمقام، خاصة في مناطق الكورة ذات الأغلبيّة الأرثوذوكسيّة، حيث كان القنصل الروسي يعمل على تبنّي قضيتهم ويقوم دائماً بلقاء بعض وجهائهم الذين طالبوا بحقهم في أن يكون لهم قائمقاميّة وقائمقام، يحكمها واحد منهم مثل الدروز والموارنة.

ويذكر في هذا السياق أن أسعد باشا أقدم خلال العام ١٨٤٢ على تعيين أحد الضباط العثمانيّين لإدارة منطقة جبيل، مما أثار حفيظة الأهالي وجعلهم يقومون باحتجاجات مختلفة.

وما تجدر الإشارة إليه أن جبيل كانت فيما مضى وقبل أن تنضمّ إلى الإمارة الشهابيّة من الأملاك التابعة لوالي طرابلس. لكن سُوّي الأمر في النتيجة بأن أعيدت جبيل إلى سلطة القائمقام المسيحي في أواخر العام ١٨٤٤. ولم ينتهِ الأمر فصولاً عند هذا الحدّ، فقد طالب أهالي الضنيّة وجوارها بأن يحكمهم والٍ مسلم.

في هذه الأثناء، توفي البطريرك حبيش وانتخب خلفه البطريرك يوسف الخازن، الذي كان مدعوماً من القنصل الفرنسي «بوجاد» لاعتبارات تتعلّق بالوضع، خاصة وأن آل الخازن كانت لهم علاقات طيّبة وجيدة مع العائلات الدرزيّة في مناطق القائمقاميّة الجنوبيّة.

غيوم ثقيلة في العام ١٨٤٤

حاولت الدولة العثمانيّة دعم أسعد باشا في مهمته، فأرسلت تعزيزات بحرية إلى الشاطىء اللبناني قوامها سفينتان حربيّتان، بعد رفض الموارنة في المناطق الجنوبيّة التدابير الجديدة، التي قضت بخضوعهم للقائمقام الدرزي والسماح لهم فقط بانتخاب وكلائهم.

كما اقترح الكولونيل الإنكليزي «روز» أن الحل الأمثل هو في نقل المسيحيّين من القائمقاميّة الجنوبيّة باتجاه الشمال، والعكس بالعكس.

وفي شباط ١٨٤٥، عقد الزعماء الدروز اجتماعاً في بلدة المختارة، فقام بعض القادة المسيحيّين في المقابل، أمثال أبو سمرا غانم ويوسف الشنتيري بعقد اجتماعات للموارنة أبناء المناطق المختلفة.

وبدأت حوادث متفرقة من أعمال شغب ونهب وسلب تنذر بشرٍّ مستطير. وقد قتل في بلدة عبيه قرب كفرمتى أحد المرسلين الكبوشيّين من الجنسيّة الفرنسيّة.

أمام خطورة الأوضاع استدعي أسعد باشا وعيّن مكانه وجيهي باشا. وغادر

خليل باشا بيروت في أيار ١٨٤٥ بعد فشل مهمته، وحاولت السلطات التركيّة وضع حدّ لما يجري في مناطق الجبل، عن طريق اجتماع لزعماء الطرفين وتوقيف القائمين بأعمال الشغب والمسؤولين عن حوادث القتل والسلب، لكن التدابير بقيت حبراً على ورق. وأمام إصرار القناصل وانزعاجهم، أرسلت الدولة العثمانيّة وبضغط من الدول الأوروبيّة وزير خارجيتها شكيب أفندي الذي وصل إلى بيروت في ١٤ أيلول ١٨٤٥.

وكان قبل حضوره أخطر سفراء الدول الأوروبيّة المعتمدين لدى الباب العالي بالخطة التي ينوي تطبيقها في لبنان لوضع حدّ لما يجري من أحداث مؤسفة، وهم سفراء: فرنسا، بريطانيا العظمى، النمسا، روسيا وبروسيا.

ـ تنظيمات شكيب أفندي

فور مباشرته صلاحياته، عمد شكيب أفندي إلى إقالة القائمقام أحمد أرسلان وعين مكانه شقيقه أمين في القائمقاميّة الدرزيّة. وعمد إلى جمع السلاح من مناطق الجبل، ومن ثم قام بتوزيع بعض الأموال على المسيحيّين كتعويض عن الأضرار والخسائر الماديّة التي تكبدوها نتيجة الأحداث.

أمّا أبرز التنظيمات التي حققها فهي التالية:

ـ العمل على حلّ المسائل المتعلقة بالقرى المختلفة عن طريق:

أ ـ تسوية المسائل الحقوقيّة.

ب ـ الأمور السياسيّة

ج ـ السلطة الإجرائيّة (القضاء).

وكل خلاف أو دعوى بين أشخاص من الطائفة نفسها ينظر فيه وكيل لطائفتهم. أما إذا كانوا من طائفتين مختلفتين فينظر فيه وكيل أحدهما ومتولي إقطاعة الآخر. وإذا لم يتوصلا إلى حلّ يقومان برفع الأمر إلى القائمقام. ويكون الوكلاء وسطاء طائفتهم في الأمور السياسيّة والإداريّة واستيفاء الضرائب.

كما عهد إلى أصحاب الإقطاعات بحفظ الراحة وقمع الاضطرابات، وأبقى

بشكل عام على القائمقاميّتين، ولكنه شكل لكل واحدة مجلساً برئاسة القائمقام وعضوية نائب عنه وقاضٍ وممثل لكل طائفة من الطوائف التي تتشكل منها القائمقاميّة. وبات هؤلاء موظفين يتقاضون رواتب محددة ومنعوا من القيام بأعمال ثانية.

وحاولت السلطنة العثمانيّة عبر التنظيمات الآنفة الذكر إيجاد نوع من الإدارة

نص المذكرة

ـ احتلال لبنان من قبل القوات العثمانية.

ـ نزع السلاح بشكل عام من أهالي الجبل.

ـ التوزيع المباشر لقسم من التعويضات على المسيحيين على أن يوزع القسم الباقي بعد موضع التنظيمات الجديدة النهائية للبنان، موضع التنفيذ.

ـ الحدّ من تدخّل القناصل الأوروبيين في الشؤون الداخلية اللبنانية.

ـ وضع التنظيمات الإدارية في حقول القضاء الإداري والمدني للقائمقاميتين الدرزية والمارونية.

رفعت هذه المذكرة في ٢٨ تموز ١٨٤٥ وقد أكد شكيب أفندي أن الهدف الأساسي من مجيئه هو تنفيذ مضمون مذكرة ٧ كانون الأول ١٨٤٢.

ـ وقد قام بما يلي:

ـ احتلال الجبل بعد سحب الرعايا الأجانب منه.

ـ أصدر أمراً يقضي باعتقال زعماء الطائفتين بمن فيهم القائمقام وذلك بغية تدارك قيام أية معارضة أو مقاومة ضد تدابيره. (أعاد حيدر أبي اللمع ـ واستبدل أحمد أرسلان بأخيه أمين).

ـ جمع السلاح.

ـ دفع بعض التعويضات للمسيحيين المتضررين.

الجديدة لجبل لبنان، وجعل ذلك ينسجم ويتناغم مع ما يجري على صعيد بعض مناطق السلطنة. فهذا النظام الخاص، كان فيه شيء من التحديث ونوع من المجالس التمثيليّة التي ستلعب دوراً فيما بعد. لكن مساوىء النظام هذا أنه أبقى دوراً للمقاطعجيّين وإن أبدل التسمية، فباتوا يسمون «بالمأمورين»، وقد أسندت إليهم من جديد عملية جمع الضرائب، فيما أصبح الإكليروس الماروني يلعب دوراً في تعيين المجلس التمثيلي داخل القائمقاميّة الشماليّة.

الفصل الثاني

من حركة الفلاحين
إلى إعلان المتصرفية

ثورة الفلاحين

إن الثورة التي نشبت في كسروان على يد الفلاحين كانت التعبير الواضح عن رفض السلطة الإقطاعيّة التي حاول العامة من الناس التخلّص منها مراراً عبر عاميّات وحركات عديدة طبعت القرن التاسع عشر. لكنها لم تكن بالوضوح نفسه بالنسبة للمطالب التي رفعها الثوار والتي دعت بشكل صريح إلى إلغاء السلطة الإقطاعيّة. وكذلك وصل الأمر في بعض الجوانب إلى مصادرة أراضي وقصور وأملاك. سوف نستعرض تلك الحقبة من خلال الأدوار التي لعبها الفرقاء كافة.

ولكن لا بد من التنويه بأن الأحداث انحصرت في مناطق كسروان ضمن القائمقاميّة الشماليّة ولم تنتقل إلى مناطق الجنوب حيث الإقطاعيّون دروز والفلاحون موارنة.

أسباب الثورة

النظام الإقطاعي:

إن النظام الذي كان جبل لبنان يُحكم بموجبه حتى ذلك التاريخ، كان قد وضع السلطة كلها في يد رجال الإقطاع الذين يعرفون بالمشايخ؛ فالأرض ملك لهم والإنتاج والمحاصيل تعود إليهم. إضافة إلى أن الفلاح كان يشعر دائماً بأن عمله وتعبه يذهبان هباء، خاصة وأن المداخيل التي يستطيع أن يحصل عليها تكاد لا تكفيه لدفع الضرائب وتأمين مقومات العيش، تضاف إليها السياسة المتبعة من قبل الإقطاعيّين تجاه هؤلاء من جهة، وتجاه الكنيسة من جهة ثانية. فالإقطاعيّون حاولوا دائماً إبقاء الكنيسة تحت تأثيرهم المباشر، عن طريق انتخاب أحد المطارنة المنتمين إلى عائلات إقطاعيّة للسدة البطريركيّة. لكن الأمر اختلف عند وصول

البطريرك بولس مسعد عام ١٨٤٥، وكان ينتمي إلى عائلة فلاحيّة. فاعتبر وصوله انتصاراً للتيار الداعي لوضع حدّ لسلطة المشايخ.

تزامن ذلك مع وفاة الأمير حيدر أبي اللمع، وتعيين بشير عساف أبي اللمع قائمقاماً على المنطقة الشمالية مكانه، وقد حاول أن يحدّ من سلطة المشايخ، فلقي معارضة، خاصة من آل الخازن الذين كانت تربطهم بعض الصداقات مع سفراء الدول الأوروبيّة، وخاصة السفير الإنكليزي الذي دعم قضيتهم لدى الباب العالي.

لم يقتصر الأمر على آل الخازن فقط، بل راح العديد من الأسر الإقطاعيّة يتقدمون بشكاوى ضد القائمقام. وبالمقابل، كان الفلاحون والعامة يرفعون بعض الشكاوى المماثلة ممّا حدا بوالي بيروت أن يطلب إليهم عدم رفع الشكاوى إلى الأستانة، وإنما مراجعته بالأمر. وأوقف الاجتماعات التي كانت تحصل في بعض القرى والمناطق. لكن تفاقم الخلافات داخل القائمقاميّة الشماليّة كان يدفع بالأمور نحو الانفجار، خاصة وأن بعض الإقطاعيّين عمدوا إلى التوجه نحو مقرّ القائمقام في برمانا على رأس قوة عسكريّة تابعة لهم، فاضطرته إلى الهرب وترك الساحة أمامهم.

لقد حاول العديد من العقلاء أن يسووا الأمر قبل استفحاله عن طريق إقناع المشايخ بالتخفيف من القيود والإجراءات المتخذة بحق فلاحيهم، وكذلك بحق القائمقام المسيحي. وإنما فعلوا ذلك لخوفهم من انفجار قد يطول كل مناطق الجبل ويزيد الأوضاع تأزماً ويتيح أكثر فأكثر التدخل العثماني في شؤونه، لأن رجالات السلطنة كانوا ينتظرون أن تدنو هذه اللحظة ليلعبوا لعبتهم ويصلوا إلى حلمهم القديم القاضي بوضع الجبل تحت سلطتهم المباشرة. وقد سجلت بعض الاتصالات بين مشايخ آل جنبلاط من جهة، ومشايخ آل الخازن في خطوة توفيقيّة كان الهدف منها تنبيه الخازنيين إلى عواقب التمسك بمعاداة القائمقام والفلاحين على السواء.

وحاول البطريرك مسعد أن يقوم بمساعيه مع المشايخ علّه يستطيع وقف تدهور الوضع. وقد لعب مطران بيروت طوبيا عون في هذه الأثناء دوراً بارزاً،

خاصة وأنه كان على اتصال بخورشيد باشا، بحكم وجود كرسيه وأبرشيته في بيروت.

لكن كل تلك المحاولات لم تعطِ أي نتيجة حقيقية.

إن الضرائب المرهقة من جهة، والسلوك المتعالي الذي سلكه المشايخ دائماً إزاء أبناء الطبقات الشعبيّة والفلاحيّة من جهة ثانية، شكل بحدّ ذاته هوة كانت تفصل بين الفريقين، بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعيّة والماديّة البالغة التي كانت بالأصل موجودة.

إن تصرف الإقطاعيّين في جمع الضرائب، وعدم نظرتهم المتفهمة لأوضاع الفلاحين، واستعمالهم القسوة في بعض الأحيان، زادت الأمور تعقيداً وصبّت الزيت على النار. وهكذا كانت سنة ١٨٥٧ مسرحاً لأحداث متعددة ومتفرقة حصلت هنا وهناك وأخذت طابع التحدّي. ففي زحلة كان الأمراء اللمعيون مكلفين جمع الضرائب، فحصل بينهم وبين الأهالي ما جعل هؤلاء يرفضون الانصياع لقرار القائمقام وتأدية ما يتوجب عليهم، فشكّلوا من بينهم شيوخ شباب بطريقة الانتخاب وسلّموهم زمام الأمور.

ولا بد من التوضيح هنا بأن جمع الضرائب كان يجري بواسطة المقاطعجيّين مباشرة، وهؤلاء يقومون بدفع ما يتوجب على مقاطعاتهم للقائمقام الذي يقوم بدوره بجمع الضرائب من كافة المقاطعات التابعة له ليرسلها إلى الدولة العثمانيّة.

وبعد زحلة، حصلت جملة اعتراضات كان أبرزها عصيان غزير، حيث قام الأهالي بمعارضة آل حبيش، وشكّلوا بدورهم «شيوخ شباب»، واتفقوا على المضي في العصيان حتى تحقيق أهدافهم برفع المظالم والتفرقة عنهم. لكن العصيان الفعلي لن يبدأ قبل النصف الأول من السنة ١٨٥٨.

وقد ذكرنا سابقاً أنه عند إقرار نظام القائمقاميّتين وتعيين القائمقام من قبل الدولة العثمانيّة، حصلت جملة اعتراضات من المشايخ الإقطاعيين في القائمقاميّة الشماليّة وخاصة آل الخازن، وستعود هذه الاعتراضات إلى الواجهة بعد موت

الأمير حيدر أبي اللمع وتعيين القائمقام الجديد؛ حيث أن قسماً من مشايخ آل الخازن، دعا إلى تأييد الأمير بشير عساف، فيما القسم الآخر دعم بشير أحمد. ولم تبقَ الأمور عند هذه الحدود، بل حصلت عمليات شدّ حبال وتجاذبات كثيرة. وأراد كل فريق أن يأخذ إلى جانبه ما تيسر له من المريدين والمؤيدين، ودُعي الفلاحون إلى السير وراء مشايخهم في هذه الحركة. وفي بعض الأحيان حدثت تصرفات مشينة، وعمليات سلب ونهب لبعض الدساكر والبيوت من أجل الحصول على المال وسرقت بعض المقتنيات أو أتلفت.

ولم يرَ الفلاحون بداً من عرض قضيتهم على البطريرك، فاشتكوا إليه من سوء معاملة المشايخ، ومن القلق الذي يعانون منه، خاصة وأن الاضطراب الأمني يعم مناطقهم ولا توجد أية ضمانات حقيقيّة لحمايتهم. وحتى يستطيع المشايخ الإقطاعيون الاستمرار في تحركهم عمدوا على طريقة «العاميّات الشعبيّة» إلى تشكيل وكلاء في المناطق والقرى، لتنظيم التحرك وإعطائه أسس الدعم.

في المقابل وأمام هذه المخاطر الحقيقيّة، شكل الفلاحون جمعيّات سريّة كلفوها عمل كل ما ينبغي للدفاع عنهم والوقوف في وجه طغيان المشايخ واحتقارهم لهم. وقد تعاطفت الكنيسة بالإجمال مع تحرك الفلاحين، خاصة وأن البطريرك مسعد لمس المدى الذي بلغه الفلاح، من الضيق وسوء المعاملة.

ولم يكن القائمقام بعيداً عن هذا الموقف. ويمكن أن تكون هذه المواقف هي التي شجعت الفلاحين ودفعتهم نحو الاستمرار في تحركهم.

أولى هذه التحركات الثورية ستكون في بلدة عجلتون حيث عقدت اجتماعات بين الأهالي، واتُفقَ على مبدأ العمل المتكاتف والمتضامن لدرء المخاطر، لكن دون المبادرة إلى الإخلال بالنظام أو تعكير الهدوء. وأن يلتزموا الدفاع عن بعضهم وعن البلدة، في وجه من يريد الاعتداء على حقوقهم، حتى ولو اضطر الأمر إلى استعمال العنف. كما أصدروا ميثاق شرف قائماً على عدم الخيانة.

أما البلدة الكسروانيّة التالية، فكانت كفرذبيان، حيث عقدت اجتماعات حضرها فلاحو القرية وتوصلوا إلى ما شابه أسس تحرك جيرانهم في عجلتون.

وعلى الأثر، جرت اتصالات بين الفريقين للتنسيق بالنسبة لكيفية التحرك، وعينت كل قرية وكيلاً معتمداً، لإجراء هذه الأمور. وما لبث الأمر أن انتقل إلى قرى كسروانيّة أخرى شملت: ريفون، القليعات، عشقوت، وبقعاتا وذوق مكايل. وتشكلت فيها مجالس وكلاء عن الفلاحين. كما برز اسم صالح صفير في عجلتون، كونها كانت الأولى في المبادرة إلى التحرك. كما رفع أهالي البلدة مطالب خطيّة إلى مشايخهم يطالبون فيها بالعمل على تخفيف القيود عنهم.

ولم يكن المشايخ مكتوفي الأيدي إزاء هذه التحركات الفلاحيّة داخل القرى، فهم كانوا يرصدون تطور الأمور ويحاولون الاستمرار بإمساك دفة السلطة، مكملين سياسة التحريض ضد القائمقام بشير عساف وغير مدركين لما ستؤول إليه الأوضاع.

وكانت الأحداث الجارية تزج بالعديد في دائرة التحرك من هنا وهناك. ودخلت قرى، منها بلونة وجعيتا وداريا بالإضافة إلى غزير، ضمن الاتفاق. وأعلم البطريرك مسعد بالأمر.

ورغم التحديات الكثيرة التي واجهت الفلاحين من قبل مشايخهم، لم يعمد هؤلاء إلى رفض سلطتهم بالمطلق، وإنما اشترطوا العدل ورفع الظلم.

لكن الفلاحين كانوا بعيدين كل البعد عن التطلّع أو الالتفاف لتحقيق مطلب واحد ولو بسيط.

ولم تلبث الثورة أن امتدت إلى أواسط قرى كسروان فشملتها كلها بعد انضمام كل من ميروبا وفيطرون، بالإضافة إلى جونيه، إلى اتحاد القرى.

من قاد الثورة

برزت أسماء عديدة لعبت أدواراً مختلفة على صعيد التحرك الشعبي، منها: يعقوب البيطار الذي كان على ما يبدو يتولى الاتصال بالبطريرك، وإلياس خضر وقد تولى لفترة التنسيق مع الشيخ كنعان بان الخازن في محاولة للوصول إلى تسوية وإجراء المصالحة.

وأمّا في عجلتون فقد انتخب أهالي البلدة صالح صفير ممثلاً عنهم، وكذلك سجعان العضيمة.

أمّا من اشتهر منهم بشكل مثير فهو طانيوس شاهين، الذي بقي حتى آخر الثورة، فيما الآخرون أدوا أدواراً متفاوتة الأهميّة، ومن ثم آثروا العودة إلى الظلّ، لا سيّما بعد أن أخذت تتوضّح لهم أهداف أخرى وضعتها الثورة لنفسها، أو لأنهم لاحظوا بعض الأحيان، كما يقول الدكتور عصام خليفة: ... «من طانيوس شاهين بوادر استقلاليّة في التحرك»...

إن الانقسام الحاد بين المشايخ والعامة جعل كل طرف يحاول أن يستميل البطريرك إلى جانبه، وخلال ربيع السنة ١٨٥٩ حاول المشايخ إجراء المصالحة مع قرية عشقوت كونها بلدة البطريرك مسعد ومسقط رأسه في محاولة لكسب العطف وإعطاء البرهان على حسن نواياهم، وبالتالي تحييده في الصراع إذا لم يكن أخذه إلى جانبهم.

ومن الناحية الثانية، حرص وكلاء الأهالي على إطلاعه على تحركهم، حيث يورد الدكتور خليفة في كتابه «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر»: «ففي ٢١ أيار ١٨٥٩ يرسل شاهين تقريراً إلى البطريرك يطلعه فيه على امتناع أهالي الوادي عن دفع الضريبة إلى محمد بك السقعان»... ويعتبر الدكتور خليفة أنه من شبه الأكيد أن هدف شاهين هو محاولة استقطاب البطريرك ليضغط على الأهالي من أجل دفع الضريبة.

كيف تنظم الفلاحون

استطاعت الثورة أن توحد الروابط بين القرى والبلدات داخل كسروان، وحاولت تنظيم نفسها عن طريق جمع بعض المال للمساهمة في الأعمال التي تطلبتها حركة الثوار، وأنشأت مجلساً أعلى يضم ممثلين عن المجالس الأهلية لدى الاجتماع العام، وهو المخول باتخاذ القرارات والنظر فيها. بالإضافة إلى إيجاد نوع من السلطة القضائية، خاصة بعد تكاثر أعمال التعدي والسرقات التي حصلت في

أعقاب استباحة أملاك المشايخ.

ومن المفيد أن نذكر أنه كانت للبطريرك سلطة على الوكلاء لإعادة ما صودر أو أخذ من أغراض تخص المشايخ.

امتداد الثورة

إن الفترة الزمنيّة التي استغرقتها الأعمال الثوريّة داخل كسروان، وعدم الوصول إلى نتائج حاسمة دفعت بالفلاحين إلى القيام بنشاط ملحوظ مع جيرانهم أبناء منطقة جبيل، لحثّهم على التحرك ضد إقطاعيّيهم. لكن لم تسجل هناك تحركات حقيقيّة.

ومن ناحية ثانية بدأت ظواهر مقلقة في بعض مناطق القائمقاميّة الجنوبيّة، حين أخذ الفلاحون المسيحيّون هناك يتذمرون من مشايخهم.

محاولات التوفيق

رغم الأوضاع السائدة، فإن البطريركيّة المارونيّة لم توقف مساعيها الهادفة لإيجاد حلّ يرضي الطرفين ويعيدهما إلى اعتماد التعقل والمنطق، وخاصة بعد التدخلات العديدة والضاغطة التي قام بها القنصل الفرنسي لانهاء الأزمة.

وقد وضع إطار للحلّ تضمن جملة أمور تتعلق بالغاء بعض مظاهر النظام الاقطاعي القديم، مثل العيدية التي كان الفلاح ملزماً بتقديمها أثناء الأعياد الكبيرة لسيده. وكذلك إشراك الفلاحين في المشاعات ضمن مناطق الجرد الكسرواني. وأن يقوم القائمقام بتعيين ثلاثة وكلاء فقط من آل الخازن، واحد لكل فرع من فروع العائلة وأن يكونوا من المشهود لهم بالنزاهة والاستقامة. وتضمن الحل المقترح إلغاء أعمال السخرة، ومعاملة الفلاحين معاملة إنسانيّة خلال حياتهم اليوميّة والعمليّة.

وتضمن الحل أيضاً بنداً يطلب موافقة ممثلين الفريقين عليه، وضرورة وضع تواقيعهم، بالإضافة إلى مصادقة البطريرك. وفي ذلك اعتراف من قبل المشايخ

بسلطة الأهالي ووصاية البطريرك.

الأعمال الثوريّة والتدخلات العثمانيّة

لن ندخل في تفاصيل العمليات العسكريّة التي حصلت، إنما سنذكر فقط أن الفلاحين صادروا أملاك الإقطاعيين من آل الخازن، واستثمروا أشجار التوت، وحصلت جملة تعديات في قرى كسروانيّة عدة.

وبالمقابل، فإن المشايخ لم تقصر لهم يد في الاعتداء بدورهم على الفلاحين، حيثما وجدوا لذلك سبيلاً. وقد اتهمهم طانيوس شاهين بأنهم حاولوا الاعتداء عليه عن طريق نصب مكمنٍ له في قريته ليلة عيد الميلاد.

وحصلت سلسلة اعتداءات على بعض زعماء ورموز الثورة.

وبين الفريقين لم تكن الدولة العثمانيّة ببعيدة عن مسار الأحداث. فقد أبلغ القائمقام بشير أحمد أواخر سنة ١٨٥٩ إلى البطريرك مسعد عن نية الدولة العثمانيّة إرسال مندوبين من قبلها لزيارته، أي البطريرك، ومحاولة وضع حدّ لما يجري من أعمال شغب وحوادث بين المشايخ الخوازنة والأهالي.

وبالأضافة إلى ذلك، قام المشايخ بمحاولات عديدة وحثيثة لدى الصدارة العظمى، وقيل إنهم دفعوا الكثير من الرشاوي في محاولة لإنهاء التمرد وإرجاع الأمور إلى نصابها.

لكن تدخل القنصل الفرنسي حال دون إدخال قوات كبيرة إلى كسروان وأبقى الأمور منوطة بوالي بيروت، رغم أنه سجل تواجد بعض العساكر «الأرناؤوط» في مناطق الساحل الكسرواني؛ لكن لم تتفاقم الأوضاع إلى حدّ الاشتباك معهم.

وكان هذا الأمر نتيجة الضغوط التي قام بها رجال الدين، لأنهم أدركوا نوايا الدولة العثمانيّة، خاصة بعد توجيه باشا بيروت قوات جديدة نحو كسروان بهدف الضغط على مطالب الأهالي.

وبعد سيل الاحتجاجات التي تقدم بها القنصل الفرنسي معتبراً أنها خرق

«لنظامات لبنان»، صدرت الأوامر للعساكر الشاهانيّة بالعودة إلى ثكناتها في بيروت.

بداية النهاية

تزامنت أحداث هذه الثورة الفلاحيّة في مرحلتها الأخيرة مع تفاقم الأمور في القائمقاميّة الجنوبيّة وحصول حوادث مؤسفة بين الدروز والموارنة التي عادت فامتدت إلى كثير من المناطق داخل القائمقاميّة الشماليّة والولايات التابعة لوالي دمشق. فكانت صفحة سوداء في تاريخ لبنان نظراً لبشاعة الأحداث التي حصلت.

أما الأسباب في ذلك فتعود في بعضها إلى جوانب محليّة داخلية، وتعود في الكثير منها إلى سياسة التجاذب التي سادت النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي سعت معها كل دولة من الدول الأوروبيّة إلى تثبيت مصالحها، واقتسام النفوذ والمغانم داخل السلطنة العثمانيّة، خاصة بين الإنكليز والفرنسيين. حيث أن الدروز ارتبطوا بالانكليز سياسياً، فيما اتجه الموارنة ناحية فرنسا وصارت المشاكل بين القطبين الأوروبيّين تجد لها متنفساً في جبل لبنان بين هذا الفريق وذاك.

وإذا كنا سنعرض لشريط هذه الأحداث، فليس لهدف إثارة النعرات، وإنما لأخذ العبرة من التاريخ، وعدم الوقوع مجدداً فريسة حرب أهليّة لا تخدم سوى أهداف ومرامي الآخرين، وتوجهاتهم السياسيّة أو الاقتصاديّة، بينما الفرقاء المحليون يدفعون الثمن لقاء لا شيء.

يضاف إلى العوامل الخارجيّة المذكورة وخارطة توزيع القوى، وجود الجنود الأتراك الذين بدلاً من أن يقفوا على الحياد أو يقوموا بمساعدة الطرف المغلوب على أمره، عمدوا إلى التدخل في الصراع، بهدف تأجيجه، والقيام بأعمال النهب والسلب والسرقة، والاعتداء على الأملاك والتنكيل بالمشردين والخائفين.

بدأت الأحداث مع حادثة حصلت في بلدة بيت مري واستدعت قيام فعل وردّ فعل. وتطور الأمر إلى استنفار ماروني يقابله آخر درزي بتدخّل تركي، وأدّى في حصيلة أوليّة إلى موجات تهجير جماعيّة من بعض مناطق القائمقاميّة الجنوبيّة باتجاه المناطق الأكثر أمناً في كسروان، التي كانت لا تزال تعيش في أجواء الثورة

هي الأخرى. وهنا لم يستطع طانيوس شاهين مواجهة الأوضاع الناشئة والخطيرة في آن، وبدا أن الأحداث تخطّت حركته التي دخلت فترة التفكك والانحلال، خاصة وأنه لم يتمكن من تقديم المساعدة العسكريّة لأبناء طائفته الذين كانوا مهددين بالأخطار في المناطق المختلطة. واستطاع مشايخ آل الخازن في ظلّ التوازنات الجديدة التي فرضت نفسها العودة إلى ممتلكاتهم؛ وقد تمّ ذلك بالاتفاق مع البطريركيّة المارونيّة، حيث يبرز دور البطريرك في هذه المرحلة كمرجع سياسي، إضافة إلى كونه مرجعاً دينيّاً مهمّاً. وبات تعامل القناصل الأوروبيّين يتم معه، خاصة في ظلّ الظروف التي جاءت بها أحداث السنة ١٨٦٠.

وقد أيّدت البطريركيّة في نهاية الأمر يوسف كرم عندما رأت أن طانيوس شاهين يريد إطالة أمد الثورة دون طائل، في ظل أوضاع متفاقمة خاصة بعد وصول طروحاته إلى حائط مسدود. وهكذا تحرك كرم نحو ريفون ودخل إلى بيت طانيوس شاهين واضعاً حدّاً لحركته. أما شاهين فهرب إلى ناحية مجهولة وتوفي منسياً مغموراً فيما بعد.

وقد أدّت الثورة إلى التخفيف من سلطة الإقطاعيّين وبروز قوى إجتماعيّة جديدة ستلعب أدواراً سياسيّة في المراحل المقبلة إلى جانب دور الكنيسة المارونيّة وبطريركها وأساقفتها، حيث تصدت بقوة للاقطاعيّين وحالت دون تدخل الأتراك المباشر والمكثف في مناطق كسروان.

الفصل الثالث

حوادث ١٨٦٠
ونهاية نظام القائمقاميّتين

لم تكن أحداث ١٨٦٠ نتيجة الخلافات المباشرة التي كانت تحصل هنا وهناك، وإن كانت هذه الخلافات قد أسهمت في زيادة استعار الحريق وجعلت من الصعب تلافيه.

وبالإضافة إلى العوامل الداخليّة والمحليّة، كانت هناك عوامل خارجيّة دخلت على خط الأحداث وزادت من عمقها وشمولها.

وسنعرض أولاً للأسباب الداخليّة:

١ ـ إن النمو الديمغرافي الذي عرفه لبنان، والجبل خاصة في أوساط المناطق المسيحيّة، كان قد أرخى بظلّه منذ مرحلة بعيدة على الوضع برمته.

تضاف إليه جملة عوامل اقتصاديّة تتعلق بتجارة الحرير والازدهار الذي بلغته، حيث أصبح لجبل لبنان شهرة واسعة في هذا المجال في التجارة مع أوروبا.

لكن الأمر لن يبقى كذلك بعد فرض ضرائب جديدة من قبل السلطنة العثمانيّة على السلع المصدّرة، معتبرةً أن التجار المحليّين لا يدفعون أية رسوم على بضائعهم، ممّا يجعل التجارة العثمانيّة مع جبل لبنان خاسرة بنسبة ٩٪.

وهذا الموضوع أربك التجارة مع المرافىء الأوروبيّة التي اتجهت نحو مناطق جديدة لا تتعرض لمثل هذه الرسوم، بالإضافة إلى عدة إتفاقيّات تجارية وصناعيّة كانت عقدت مع انكلترا وفرنسا ثم أنضمت إليها الدول الأوروبيّة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانيّة قد خفضت قيمة عملتها مما زاد في نسبة التضخّم، وأثر بالتالي على مدخرات الطبقات الشعبيّة داخل جبل لبنان.

٢ ـ إن اضطراب العلاقات الدرزيّة المارونيّة الدائم والذي حصل مع عهد الأمير بشير الثاني، كان له الانعكاس الأكبر على سير الأحداث لا بل على الواقع السياسي الداخلي برمّته.

فبعد أن كانت الطائفيّة بعيدة عن النهج السياسي، وكان الاحتكام يتمّ إلى المناصب من الفئتين، وبالتالي الخلاف يكون قيسياً يمينياً قبل ١٧١١ ويزبكيّاً جنبلاطيّاً بعدها؛ نجد أنه مع التدخلات البعيدة التي قام بها الأمير بشير والتطورات الدراماتيكيّة التي حصلت إبان النصف الثاني من عهده، أحدثت التحوّل هذا وجعلته يأخذ البعد الطائفي.

فاعتماد الأمير على المناصب الدروز حتى ١٨٢٥، تاريخ حادثة المختارة، والقضاء على الشيخ بشير حنبلاط، ثم اعتماده على الكنيسة المارونيّة ومساندتها له في وجه خصومه من الدروز أيام الاحتلال المصري، زاد في عمق الهوّة بين الفريقين حيث وجدا أنفسهما وجهاً لوجه في مواجهة المأزق، ابتداءً من فتن ١٨٤١، وامتداداً حتى ١٨٤٥، حيث راح الصراع، كما نوهنا، يبتعد عن أطره الحزبيّة والمناطقيّة ليرتدي نهائياً العباءة الطائفيّة، التي زاد من وقعها صدور تنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦ التي أقرت مبدأ المساواة بين رعايا السلطنة. وهذا الأمر رفضته الأكثريّة المسلمة واعتبرت أنه انتقاص لحقوقها فزادت من دوافع النقمة على الرعايا المسيحيّين.

٣ ـ ثورة ١٨٥٨ الفلاحيّة التي أحدثت أثراً مزدوجاً: من ناحية أولى، أدّت إلى فجوة بين العامة ورجال الإقطاع على صعيد القائمقاميّة المسيحيّة.

ومن ناحية ثانية، أدّت إلى خوف الإقطاعيين الدروز من امتداد نار الثورة إلى مناطقهم، خاصة وأن أكثرية الفلاحين كانوا من المسيحيّين، ممّا سيخلق لهم المشاكل والتعقيدات التي هم في غنىً عنها.

والأمر الآخر على صعيد الثورة هذه، هو سعي الدولة العثمانيّة لإنهاء مسألة استقلال جبل لبنان ولو الذاتي، وإلغاء شخصيّته الخاصة في ظلّ ارتفاع حدّة الصراع الاستعماري الأوروبي.

أما الأسباب الخارجيّة لهذه الأحداث فتتلخص كالتالي:

١ ـ المحاولات العديدة التي كانت الدول الأوروبيّة تبذلها للسيطرة على

مناطق نفوذ داخل السلطنة العثمانيّة، بدأت مع القول بمصالح اقتصاديّة وتجاريّة وثقافيّة، ومرت بقيام المسألة الشرقيّة وانتهت إلى ضرورة الوصول إلى حلّ لهذه المسألة، وكيفية اقتسام تركة السلطنة العثمانيّة التي راحت الدول الأوروبيّة تسميها بـ «الرجل المريض» بسبب المشاكل والتعقيدات التي كانت تركيا ترزح تحتها، ولسوء الإدارة وكثرة الرشاوي التي كان الموظفون العثمانيون يتعاطونها بدءاً بالسلطان وانتهاءً بأصغر المآمير أو صغار الجند.

ولم تنفع التنظيمات الصادرة تحت أسماء متعددة «كالخط الشريف» أو الخط الهمايوني، من الإتيان بأي جديد بالرغم من أنها أحيت بعض الآمال التي ما لبثت أن خبت بعد تحققها من الوقائع المرّة. ولم تؤدِ هذه الإصلاحات إلا إلى زيادة النفوذ الأوروبي الأجنبي، وتوسيع دائرته. وهذا النفوذ سيلج باب الطوائف والمذاهب حيث شكل جبل لبنان أرضاً خصبة له.

هذه العوامل والأسباب المتعددة، وضعت البلاد برمّتها في فوهة برميل البارود القابل للاشتعال عند أول احتكاك مهما كان صغيراً وتافهاً، وهذا ما جرى رغم محاولات العقلاء من الجانبين عدم الدخول في المحظور.

مقدمات الفتنة

كانت استعدادات الفريقين تتم على مرأى ومسمع من الدولة العثمانيّة، وبغض النظر من قبل جنودها المتواجدين في لبنان وبعض المناطق التي كانت مسرحاً للنزاع. وحتى أن الموظفين الأتراك عمدوا إلى دفع أحد الفريقين نحو المواجهة واعدينه بالمساعدة ومقنعينه بأن هذه الجولة هي آخر الجولات، حيث يستطيع بعدها أن ينعم بالراحة والهدوء.

كان هدف هؤلاء تنفيذ سياسة بلادهم الخبيثة بالقضاء كما ذكرنا على استقلال الجبل، وتشريع أبوابه أمام التدخلات الأجنبيّة، واعدين أنفسهم بالغنائم التي سوف يحصلون عليها لمجرد حصول المواجهة.

وما يجب لفت النظر إليه هو أن القادة الدروز كانوا حذرين متنبهين إلى

خطورة الوضع وضرورة توحيد كلمتهم، حتى إذا حصلت المواجهة مشوا خلف قيادة موحدة على عكس المسيحيّين الذين لم يحضروا أنفسهم للمواجهة، كما يجب، رغم التنظيمات التي عرفتها البلدات المسيحيّة برئاسة شيوخ الشباب.

شريط الأحداث

بعد حادثة بيت مري التي ذهب ضحيتها عدد من القتلى في صفوف الفريقين ومسارعة كل فريق إلى حشد طاقاته ورصّ صفوفه، جرت حوادث أخرى متفرقة في مناطق صيدا والمعاملتين والمديرج وأودت بحياة البعض من أبناء الطائفتين. وكانت تضاف إلى جملة الأسباب السلبية المتراكمة.

وهذه الأجواء المشحونة حتّمت على العديد من سكان المناطق الجنوبيّة (القائمقاميّة الجنوبيّة) ترك بيوتهم وقراهم والانتقال إلى بلدات زحلة أو دير القمر والتوجه نحو بعض مناطق المتن وكسروان.

ويذكر أن العديد من الجهات المسيحيّة داخل هذه القرى كانت تتوجس خيفة لما يجرى حولها، خاصة بعد معايشتها لحوادث ١٨٤١ ـ ١٨٤٥، وكانت ترى أن الأمور تتطور باتجاه الأسوأ فراحت تراسل البطريرك مسعد وتطلب إليه العمل على التدخل ووضع ثقله في الميزان حتى لا يكون مصيرها ومصير عيالها وقراها قاتماً، خاصة بعد تواتر أنباء عديدة عن حضور إمدادات بالرجال والأسلحة إلى مناطق حوران. وكان أبناء بيروت من المسيحيّين هم الأكثر قلقاً في هذا الاتجاه على إخوانهم.

أما توجيهات الأساقفة والكنيسة بوجه الإجمال فكانت تقضي بضرورة اليقظة والاحتراس، وقد تدخلت مع السلطات التركية لوضع حدّ لما يجري. لكن الأتراك كانوا بدلاً من ذلك يعمدون إلى صبّ الزيت على النار.

وكدلالة على «حسن نواياها»، أرسلت الحكومة العثمانيّة أحمد بك عطا على رأس قوة عسكريّة إلى بيت مري لإعادة الطمأنينة إلى الأهالي ووضع حدّ لما جرى ويجري. لكن رغم ذلك، بقيت حدّة الوضع القائم تهدد بالتوسع والامتداد.

وحصلت اتصالات متعددة بخورشيد باشا والي بيروت من قبل الجانب المسيحي المتمثل بمطران بيروت طوبيا عون، بغية دفعه إلى التدخل ووقف هذه الأحداث. ويسجل للعقلاء الدروز وقوفهم في وجه المعتدين من أبناء ملتهم على بعض قرى المتن، في رأس الحرف ودير الكحلونيّة ومنعهم من الاستمرار في عملياتهم العدائيّة ضد القرى المسيحيّة.

وتمركزت قوّة عسكريّة تابعة لوالي بيروت في منطقة المديرج لمنع وقوع اشتباكات بين الطرفين المتواجدين في نواحي المتن الأعلى، والشوف، وكذلك في مناطق زحلة.

وأبدى الدروز نيّة لدفع التعويضات عن التخريب الذي حصل في مناطق المتن، ولكنهم تركوا للدولة العثمانيّة والسلطات التركية المحليّة أول الأمر القيام بالمطلوب كونهم المسؤولين عن كل ما يجري في لبنان.

ولكن رغم كل الضغوط والمآسي، فقد مرّت تلك السنة في حدّ أدنى من أعمال الصدام والقتل، وسوف تنعم المناطق بنوع من الهدوء حتى ربيع السنة ١٨٦٠، حيث ستجري سلسلة حوادث جدّية، تتنقل في مناطق الشوف وجزين، وصيدا، وتترك بصماتها على كامل الأوضاع. وكانت انتشرت أخبار عن استعدادات مسيحيّة جارية لإرسال النجدات نحو المناطق المختلفة، وجرى تجميع مقاتلين في منطقة نهر الكلب، الأمر الذي اعتبره الأتراك محاولة جادة لإدخال تعزيزات إلى حيث الاضطرابات واقعة.

وفي هذا الإطار، تمركزت قوّة عثمانيّة في منطقة الحازمية لمنع قدوم أيّة تعزيزات باتجاه المناطق الجنوبيّة، وكانت حجة الأتراك أن تمركز قواتهم على طريق عام بيروت ـ دمشق هو لإبقاء هذا الطريق سالكاً أمام حركة المرور. وهذا لم يمنع تعرض مناطق بعبدا والحدث وحارة سبنيه إلى التخريب والحريق، حيث كان دور الجنود الأتراك القيام بأعمال السلب وجمع الغنائم بدلاً من حماية من هم بحاجة إلى حماية من النساء والشيوخ والأطفال.

ولم تكن الأحداث التي وقعت بعد أيار إلا أسوأ من سابقاتها حيث تنقلت

أعمال التخريب من مكان إلى مكان، ولم تبقَ منطقة بمنأى عن سلبياتها وظلالها الثقيلة.

فمن المتن حيث كانت الشرارة الأولى فيما سبق، تجمع أهالي بلدات بكفيا وبيت شباب والشوير وهاجموا مناطق كفرسلوان وصليما، ولكنهم لم يستطيعوا القيام بعمل حاسم، واضطروا بعد حين إلى التخلي عن مواقعهم وترك هذه المناطق طعماً للنيران والخراب، وهرب الأهالي نحو مناطق كسروان والبعض الآخر نزح باتجاه زحلة.

ولم يستطع المسيحيّون المتجهون نحو الساحل في منطقة كفرشيما بلوغ مسافة أبعد من الشويفات حيث دارت معركة أدّت إلى تراجعهم وتفكك الجيش الذي كان يعمل تحت إمرة طانيوس شاهين.

أما في مناطق الغرب والشحار فقد هرب الأهالي المسيحيّون بعد إحراق قراهم وبيوتهم، وتوجهوا نحو الدامور حيث نالوا الأمان من أحد المشايخ النكديين الذي كان على رأس قوّة درزيّة.

لكن الأوضاع الحاصلة دفعت بهؤلاء وبأهالي الدامور إلى النزوح نحو بيروت خوفاً من حصول ردّات فعل قد تطالهم، فسقط البعض منهم على الطريق.

وطرحت مسألة جديدة تتعلق بالأوضاع الاجتماعيّة الحادة السوء التي وصل إليها وضع الناس المهجرين والمشردين من مناطقهم وبيوتهم. حيث أن جموعهم كانت تصل إلى بيروت أو جهات كسروان وتنزل في الأديرة أو الكنائس. ولكن ازدياد موجات العنف جعل الأديرة تغصّ بالنازحين ولم تعد الأمكنة المتواضعة والموجودة تتسع لسيل اللائذين بمأمن. وتحت وطأة هذا العامل الجديد والإلحاح الذي أبداه البطريرك الماروني وأساقفة الطائفة، تدخل قناصل الدول الأوروبيّة لدى خورشيد باشا لوضع حدّ لما يجري ووقف الاعتداءات. لكن ذلك لم يمنع من بقاء التدهور مسيطراً، لأن تفاقم الأوضاع كان قد بلغ درجة يصعب معها وقفه إلا بعمل جاد وحاسم.

وقد هوجمت دير القمر بعد أن حوصرت من كل جهاتها، رغم خضوعها لنظام إدارة خاص ووجود حاكم تركي على رأسها إلى جانب حاميته العسكريّة. وتم تدمير عدد كبير من المنازل وقتل معظم اهاليها ونزح من بقي من الأهالي باتجاه الساحل.

وترافق ذلك مع هجوم على جزين جرى في وضح النهار، ودفع بالأهالي إلى الهرب نحو صيدا. لكنهم سوف يلاقون هناك مصيراً قاتماً على يد بعض المسلحين من سكان المدينة.

أما في وادي التيم وحاصبيا وراشيا، فقد حصلت معارك عنيفة أول الأمر في حاصبيا، ومن ثم تجمع الأهالي المسيحيون مع بعض الأمراء الشهابيين في سرايا البلدة التي كانت مقراً للحاكم التركي، هناك إلى جانب حاميته. وظهر فيما بعد أن هذه الحامية تواطأت مع المهاجمين وأفسحت لهم المجال للدخول إلى السرايا وقتل الموجودين فيها على مرأى ومسمع من الأتراك الذين راحوا يتلهون بجمع الغنائم. ويذكر أن هؤلاء الأتراك كانوا قد وعدوا الأهالي بالحماية بعد إلقاء سلاحهم. لكن كل ذلك كان خدعة كبيرة.

وفي راشيا، لعب الأتراك اللعبة عينها وتركوا أعداد المهاجمين تدخل قلعتها لتعقب الأهالي الذين لجأوا إليها بعد مباغتتهم بالهجوم عليهم. وكانوا هم الآخرون قد أعطوا أماناً ووعداً بعدم التعرض لهم أو مهاجمتهم. ولم تنفع توسلات المسؤولين داخل الكنيسة الأرثوذوكسيّة في دمشق أمام الوالي العثماني في وضع حدّ لما حصل؛ فقد تحجّج بان القوات الموجودة لديه غير كافية لحماية المناطق المعرضة للأذى والهجمات في حاصبيا وراشيا. وكانت النتيجة بالغة الشدّة، حيث لقي الكثير حتفهم في أعمال التعدي والاعتداء.

بعد سقوط مناطق البقاع الغربي ووادي التيم وتهجير المسيحيّين، لم يبق أمام المهاجمين سوى مدينة زحلة. هذه المدينة العريقة داخل البقاع والتي اشتهر أهلها عبر كل الأزمات بالوقوف الصلب في وجه المعتدين، وجدت نفسها وحيدةً أمام وضع صعب لا تحسد عليه؛ فهي مطوقة من كل الجهات، ونداءاتها إلى القناصل الإجانب لا تجد نفعاً، والقوة التركيّة التي أرسلت من ولاية بيروت إنما أرسلت لرفع العتب ولعدم وقوع الوالي خورشيد باشا في مأزق محرج أمام القناصل، وقد

تمركزت هذه القوة في مكان بعيد لا يقدم ولا يؤخر في عملية الدفاع عن المدينة.



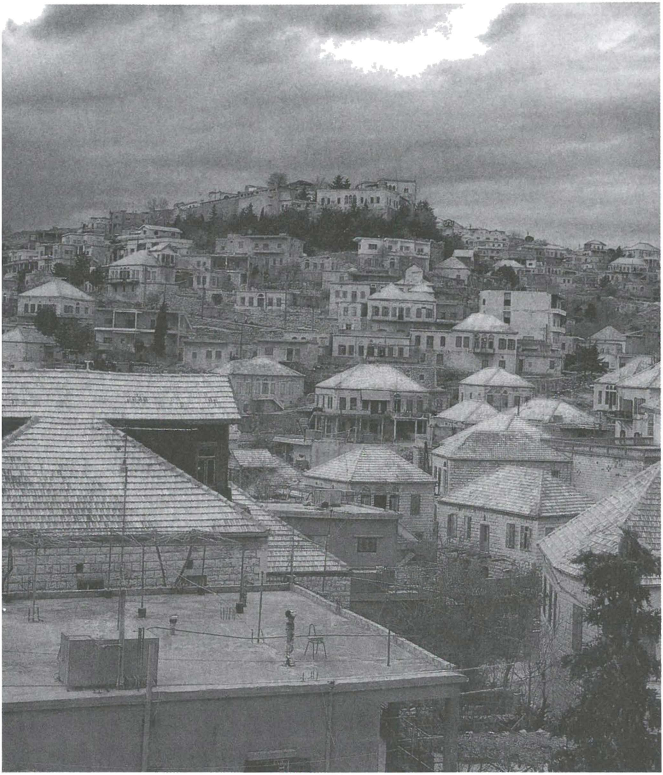
جزين

وعلى العكس، فقد تحدثت بعض المراجع عن تعاطف قائد القوة مع زعماء الدروز المتوجهين للهجوم على زحلة.

والمساعدة التي تطلّع إليها الزحليون من جانب إخوانهم أبناء القائمقاميّة الشماليّة، لم تستطع الوصول إليهم. وقد تمكن يوسف كرم التقدم نحو بكفيا لكن تدخلات القنصل الفرنسي حالت دون إتمام مهمته. وفسّر الأمر فيما بعد بأن

القنصل تعرض لضغوط كثيرة من جانب الأتراك، ومن تهديد بالتدخل في حال وصلت قوات كرم إلى المدينة المحاصرة.

ويقول فيليب حتي في كتابه «تاريخ لبنان» بأن الكولونيل تشرشل هو



راشيا



دير القمر

الذي دبّر الهجوم على زحلة متتبعاً خطة يشوع بن نون في استيلائه على عاي وبيت إيل.

أما القوى التي هاجمت زحلة فقد لجأت إلى خطة تقضي بالنزول من جهة سفوح صنين، حيث الزحليون ينتظرون وصول إمدادات يوسف بك كرم.

وبالفعل انحدرت هذه القرى مرتدية ملابس تشبه ملابس الجيش المسيحي وتحمل بيارق وأعلام تدل على هويتها المزيفة. وقد انطلى الأمر على المدافعين وباتوا يقاتلون داخل حدود المدينة.

ويقال بأن يوسف كرم تخطى تعليمات القنصل الفرنسي، وتقدم نحو بلدة المروج على الطريق باتجاه زحلة. وهناك علم بأمر سقوط زحلة بأيدي المهاجمين فعاد أدراجه.

التدخل الأوروبي

إن القلق الذي خلفته المعارك والمجازر الحاصلة في لبنان خاصة، والتي انتقلت بشرارتها نحو دمشق ووصول أصدائها إلى أوروبا، حرك الضمير الأوروبي في تلك البلدان فدعت الدول الأوروبيّة ذات المصالح مع الدولة العثمانية إلى مؤتمر دولي.

ويذكر أن الدعوة وجهت بناء على رغبة فرنسا ومبادرتها في أواخر شهر حزيران ١٨٦٠. أما بالنسبة للحضور فقد شارك مندوبون من بريطانيا والدولة العثمانية وروسيا وبروسيا والنمسا، بالإضافة إلى الدولة المضيفة فرنسا. ورفعوا طلباً إلى الباب العالي ألحوا عليه بالتدخل وإنهاء ما يجري داخل الجبل.

وبرز توجه فرنسي يدعو إلى التدخل المباشر؛ فأراد العثمانيون استباق الأمر وإغلاق الباب على هذا الموضوع بإرسال فؤاد باشا في محاولة لتهدئة الأوضاع. لكن فرنسا قامت بالتشاور مع بريطانيا حول هذه المسألة بالذات، وكان رأي الإنكليز يقضي بإيفاد لجنة تحقيق دوليّة للوقوف على حقيقة الأمور. وقام وزير الخارجيّة الفرنسي بمشاورات مع سفراء الدول التي حضرت مؤتمر باريس، فيما

سبق وجسّ نبضها حول الأمر الذي اتفق بشأنه مع البريطانيين وكيفيّة عمل اللجنة الدوليّة وكيفيّة التعويض على المنكوبين. وراح أبعد من ذلك حين اقترح عليهم ضرورة البحث عن نظام جديد يكون قادراً على منع تكرار ما حصل في الجبل واعتماده بضمانة أجنبية، وبحث الموضوع مع السلطنة العثمانيّة حيث تلقى السفير الفرنسي في الأستانة تعليمات بهذا المعنى.

لكن الأحداث التي وقعت اعتباراً من أوائل تموز جعلت الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث يصرّ على التدخل، فأرسل حملة عسكرية كان لها أثر مباشر في وضع الدول الأوروبيّة أمام الأمر الواقع فتعاملت معه على هذا الأساس، وأيدت موقف فرنسا، باستثناء بريطانيا التي كانت أقرب إلى مواقف الباب العالي، وكان رأيها متجهاً إلى عدم التدخل وإعطاء فرصة لجهود فؤاد باشا.

وتوصل الطرفان في نهاية الأمر إلى إقرار مبدأ التدخل بعد الاتفاق على بعض الأسس بين فرنسا والدولة العثمانيّة.

وعلى الأثر توجهت طلائع القوة الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال De Beaufort d'hautpoul إلى لبنان وتألفت من سبعة آلاف جندي وضابط. وتزامن وصولها مع وصول حملة فؤاد باشا وقد حددت مدة انتدابها بستة أشهر، على أن يؤمن الباب العالي تكاليف التمويل.

وتهرباً من الإحراج الذي قد يسببه الموقف الأوروبي من الموافقة على الحملة والمشاركة فيها بعدد من الجنود يصل إلى نصف المجموع الإجمالي البالغ ١٢٠٠٠ جندي، ادّعت هذه الدول أن الممارسات التركيّة الرسميّة التي قام بها المسؤولون والموظفون الأتراك هي التي حتمت عليها تغطية الخطوة الفرنسية والمشاركة بالحملة.

في مواجهة آثار الأحداث

بدأ فؤاد باشا عمله في لبنان باستدعاء زعماء ووجهاء الطرفين اللذين تحاربا للوقوف منهم على الأسباب التي أدّت إلى قيام الأحداث ولبحث السبل الكفيلة

بعدم تكرارها. وكان من بين الذين وجهت إليهم الدعوى للحضور بعض الأمراء الشهابيّين الذين قام فؤاد باشا بالتشاور معهم.

وقد اتخذ تدابير عدة قضت بعزل والي بيروت خورشيد باشا الذي حمّله وزر الأحداث التي حصلت في بعض مناطق المتن وبعبدا وطريق الشام، والتي قصّر الباشا خلالها في الحفاظ على أرواح الناس. وكذلك أصدر أمراً آخر عزل بموجبه والي دمشق لاعتباره المسؤول عن المذابح التي تعرض لها سكان المدينة المسيحيّين. وزيادة في تطمين الأهالي، ورغبة في لجم الاندفاع الفرنسي، اتخذ فؤاد باشا سلسلة تدابير بالنسبة لباقي الزعماء الدروز الذين اعتبرهم مسؤولين عن الأحداث؛ فأصدر أوامر لزجّ البعض منهم في السجون، وكلف لجاناً من المخمنين لكي يزوروا المناطق التي كانت مسرحاً للتخريب ويعدّوا التقارير عن حجم الخسائر، ليصار فيما بعد للتعويض على أصحاب الحقوق.

وعمد كذلك إلى تعيين أحد القضاة للقيام بالتحقيقات اللازمة والوقوف على أخبار الجرائم التي حصلت أثناء فترة الاضطرابات لمعاقبة المسؤولين عنها والقائمين بها. واتخذ تدابير موازية في دمشق لإعادة الطمأنينة إلى الأهالي هناك.

وبعد بداية التدخل الفرنسي وانتشار الجيش بين بيروت ودير القمر، خاف العديد من المشايخ الدروز خاصة المشاركين منهم في الأحداث وهربوا باتجاه مناطق حوران وجبل الدروز. واتفق على تشكيل لجنة دوليّة في بيروت لوضع حل للأزمة اللبنانيّة عن طريق نظام جديد، يكون بديلاً لنظام القائمقاميّتين الذي فشل بعد هذه المدة في ضمان الهدوء والاستقرار.

اللجنة الدوليّة

في الحقيقة، إن هذه اللجنة كانت أوروبيّة مئة في المئة إضافة إلى الدولة العثمانيّة. وقد تشكلت من فرنسا وإنكلترا وروسية وبروسية والنمسا؛ حيث عينت هذه الدول مندوبين لها للعمل على إيجاد حلول ملائمة للوضع، والنظر في مسألة التعويضات التي يمكن لهذه الدول أن تقدمها أو تقترحها لمساعدة ضحايا الحوادث

والخسائر المادية التي حلّت بهم.

ولكن، ومنذ البداية، قطعت الدولة العثمانيّة الطريق على كل المساعي بإرسالها فؤاد باشا الذي سيطر على أعمال اللجنة وأصبح رئيساً لها واستطاع بدهائه وحنكته أن يوجه أعمالها. فقام ببعض الأعمال التي لا بد منها لتهدئة خواطر الدول الأوروبيّة، على صعيد دفع بعض التعويضات، والقيام ببعض التوقيفات التي ذكرناها، ومن ثم جعل كل همه أن يحدّ من التدخل الأوروبي قدر المستطاع، وأن يضمن لبلاده السيطرة الفعليّة على توجهات اللجنة وأعمالها، خاصة بالنسبة لمستقبل النظام الذي سيجري وضعه لجبل لبنان.

أما أسماء مندوبي الدول فكانوا على التوالي:

١ ـ فؤاد باشا (رئيس اللجنة، الدولة العثمانيّة).

٢ ـ بيكلار، فرنسا.

٣ ـ اللورد دوفْرون، انكلترا.

٤ ـ ڤيكوف، روسية.

٥ ـ كيكر، النمسا.

٦ ـ رهفوس، بروسيا.

وحصلت تجاذبات عديدة داخل اللجنة عطلت بعض الأحيان أعمالها أو أخّرتها، لأن كل مندوب كان يعمل جاهداً لطرح وجهة نظر بلاده وتمرير مصالحها بالدرجة الأولى. وقد عادت بعض الأفكار السابقة لتطل برأسها، مثل تقسيم لبنان إلى ثلاث مقاطعات، وقد طرحها المندوب الروسي. ولكن المندوبين الآخرين عارضوها، وعاد المندوب الفرنسي بدوره ليطرح مسألة عودة أمير شهابي لحكم الجبل، لكن الدولة العثمانيّة لم تكن مستعدة بأي شكل من الأشكال للقبول بهذا الأمر.

أما المندوب الإنكليزي فطرح مشروع تقسيم الجبل إلى عدة كانتونات وفق

الطوائف الغالبة.

وطرحت أفكار عدة من جانب الدول الأعضاء دعا بعضها إلى تعيين حاكم مسلم بدلاً من الحاكم الماروني الذي طرحته فرنسا. وأخيراً تقدم المندوب البروسي بمشروع يطلب تعيين حاكم مسيحي من قبل الباب العالي، وقد هدف الاقتراح البروسي إلى وضع حدّ للتجاذبات من جهة، ومن جهة أخرى منع السلطنة من ممارسة وضع اليد المباشرة على الجبل.

الاقتراحات في طريق الصياغة.

توصلت اللجنة الدوليّة إلى اقتراح قضى بإلغاء نظام القائمقاميّتين، ورفعت مشروع نظامين جديدين إلى الباب العالي ليصار إلى إقرار أحدهما، الأول ضمّ ٤٧ مادة، أما الثاني فتألف من ١٧ مادة فقط.

الباب العالي يختار

شكّل الباب العالي لجنة برئاسة الصدر الأعظم في ذلك الحين عالي باشا وعضوية فرنسا وإنكترا وروسيا والنمسا وبروسيا لمناقشة النظامين، وقد تمّ إقرار النظام الذي قضى باعتماد حاكم واحد على لبنان وعدم تقسيمه إلى مناطق. وعلى هذا الأساس اقرّ الاقتراح المذكور.

أما بالنسبة لطائفة الحاكم فتقرر أن تكون مسيحيّة، ولكن ليس من جبل لبنان، إنما من رعايا الدولة العثمانيّة، وحظي هذا الاقتراح بموافقة المندوب الإنكليزي.

بينما كان رأي الفرنسيّين يقول بضرورة لبنانيّة الحاكم حفاظاً على تقاليد لبنان وامتيازاته. ووافقه كل من سفيري النمسا وروسيا، فيما أكد سفير بروسيا أنه لا يعارض الحاكم الوطني شرط المحافظة على حقوق الدولة صاحبة السيادة. وعرض طريقة للتوفيق تقضي بتنصيب حاكم أجنبي لمدة ثلاث سنوات على سبيل الاختبار فلاقى اقتراحه القبول.

قصة طريفة عن تسمية حاكم لبنان باسم متصرف

إن المجتمعين لم يريدوا استعمال لفظة أمير لإطلاقها على الحاكم المعيّن لأنها تخدش بنظرهم آذان الباب العالي الذي سعى جاهداً للتخلص من الإمارة اللبنانية. وبعد أخذ ورد اقترح أحدهم لفظة Plénipotentiaire الفرنسية وترجمتها (متصرف) وهي رتبة أدنى من مقام الوالي.

ولعل السفراء مجانبة منهم لهذا الأمر عادوا فاشترطوا عند تعديل النظام على الدولة العثمانية أن تعطي متصرف لبنان عند تعيينه رتبتي الوزارة والمشيريّة وهما أعلى رتب الدولة.

التوقيع على النظام

أدى تداول السفراء مع الباب العالي في مسائل لبنان إلى إقرارهم في ٩ حزيران ١٨٦١ النظام الجديد الذي جعل منه متصرفية يتولّى إدارتها حاكم مسيحي واحد ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً وهو يُولي مأموري الأقضية والمديريات.

وبعد مضي ثلاث سنوات على النظام المذكور أعيد النظر فيه وأجري التعديل والتنقيح في بعض المواد ووضع نظام جديد في ٩ أيلول ١٨٦٤ وجددت ولاية داود باشا. وبمقتضى هذا النظام قسّمت متصرفية جبل لبنان إلى سبعة أقضية أو قائمقاميات وقسّمت الأقضية إلى مديريات أو نواحٍ. أما الأقضية فهي: الشوف، المتن، كسروان، البترون، الكورة، جزين، زحلة، وأضيف إليها مديرية مستقلة هي مديرية دير القمر وقد منحها هذا الامتياز المتصرف داود باشا.

نص القانون الأساسي بعد تعديلات ١٨٦٤

١ ـ مادة أولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصّبه الدولة العلية ويكون مرجعه رأساً الباب العالي وهو محتمل العزل، أي أنه لا يستمرّ في منصبه ما زال حياً

ويكون بعهدته القيام بجميع خطط الإدارة وحفظ النظام، وأن يحصّل منه التكاليف. ينصّب تحت عهدته مأمورا الإدارة المحلية ويقلد الحكام القضاء ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولّى رئاسته وينفّذ الإعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم.

٢ ـ مادة ثانية:

ينبغي أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير مؤلف من اثني عشر عضواً: إثنان موارنة عن كسروان والبترون وثلاثة عن جزين أحدهم ماروني ومسلم ودرزي، أربعة عن قائمقامية المتن: ماروني، روم، درزي وشيعي، عن الشوف درزي واحد، عن الكورة روم واحد، وواحد كاثوليك ينوب عن زحلة.

ومجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في واردات ومصاريف الجبل وبيان آرائه من وجه المشورة في ما يعرضه عليه المتصرف.

٣ ـ المادة الثالثة:

ينبغي أن يقسم جبل لبنان إلى سبعة أقضية:

الأول: يشتمل على الكورة مع الجهة التحتية والأرض المجاورة الآهلة بأقوام من مذهب الروم. إلا أن هضبة القلمون التي على الساحل ومعظم سكانها من المسلمين فإنها مستثناة من ذلك.

الثاني: يشتمل من شمالي لبنان على جهة بشري والزاوية وبلاد البترون.

الثالث: يشتمل من الشمال المذكور على بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان الأصلي حتى نهر الكلب.

الرابع: يشتمل على زحلة وضواحيها.

الخامس: يشتمل على المتن مع ساحل النصارى وأرض القاطع وصليما.

السادس: يبتدىء من جنوبي طريق الشام وحتى جزين.

السابع: يشتمل جزين وإقليم التفاح.

وفي كل هذه الأقضية السبعة المار ذكرها ينبغي للمتصرف أن ينصب مأمور

إدارة منتخباً من أبناء المذهب الغالبين هناك عدّاً في النفوس أو أهمية في الأملاك والأرض الجارية على تصرفهم.

٤ ـ **المادة الرابعة:**

يجب تقسيم الأقضية إلى نواحٍ على نمط قريب لما ذكر أعلاه من أقسام الأقضية فيلي كل ناحية مأمور ينصبه المتصرف بناءً على إنهاء قائمقام القضاء وأن يكون في كل قرية شيخ ينصبه المتصرف بانتخاب أهلها.

٥ ـ **المادة الخامسة:**

تقرر أمر المساواة بين جميع أفراد الرعية في شمول أحكام القانون وفسخ وإلغاء كل الامتيازات العائدة إلى أعيان البلاد، خصوصاً أصحاب المقاطعات.

٦ ـ **المادة السادسة:**

يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة أولى يقوم كلٌّ منها بحاكم ووكيل ينصبهما المتصرف ومعهما ستة وكلاء دعاوى رسميين تنتخبهم الطوائف، ويكون في مركز إدارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتألف من ستة حكام ينتخبهم المتصرف ويعينهم من أبناء الطوائف الست المتوطنين في الجبل وهم:

المسلمون، المتاولة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك. ويلحق بذلك ستة من وكلاء الدعاوى الرسميين لكل طائفة وكيل معين. وإذا وقع دعوى لأحد أبناء مذهب البروتستانت أو اليهود أُضيف إلى المجلس حاكم ووكيل دعاوى رسمي من أهل كلا المذهبين علاوةً على الاثني عشر عضواً المار ذكرهم. أما رئاسة هذه المحكمة الكبيرة فيتولاها مأمور مخصوص ينصّبه المتصرف. وإن اقتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرفين أن يضاعفوا عدد المحاكم ذات الدرجة الأولى، ولإجراء الحكومة مجراها المنسق لهم أن يعينوا منذ الآن الأماكن الحرية بأن تكون فيها هذه المحاكم.

٧ـ **المادة السابعة:**

إن لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح أن يحكموا في

الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها مئتي قرش حكماً غير مستأنف. أما الدعاوى المتجاوز قدرها المئتي قرش فترى في مجالس المحاكمة ذات الدرجة الأولى على أنه لو عرض أمور مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب وأبى أيُّهما كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدعي عليه فتحال وإن قلّ قدرها إلى محاكم الدرجة الأولى.

ثم إن جميع الدعاوى ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بمجموع آراء الأعضاء، إلا أن لكلٍّ من المدّعي والمدّعى عليه المتحدي المذهب أن يرد الحاكم لاختلاف مذهبه. غير أن الحكام المردودين من هذا الوجه لا بدَّ من حضورهم المحاكمة.

٨ ـ المادة الثامنة:

تقتضي الدعاوى في المحاكم الجزائية أن تكون على ثلاثة وجوه وهي: أن يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتقلدين خطة حكام الصلح، وإن الجنحة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الأولى، وإن الجنايات تجري محاكمتها في مجالس المحاكمة الكبرى. وإعلامات الحكم الواجب صدورها في هذه المجالس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والمراسيم الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية.

٩ ـ المادة التاسعة:

ينبغي أن يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوى التجارية حتى أن الدعاوى العادية الواقفة بين واحد من ذوي التابعية الأجنبية أو أحد الداخلين في حماية أجنبية، وبين آخر من أهل الجبل، ترى في المجلس المذكور، على أن المنازعات البادية من اللبنانيين والأجانب متى تأتّى فصلها بمعرفة محكمين عن تراضٍ من المتنازعين فيجب والحالة هذه على مأموري لبنان المحليين وقناصل الدول المتحابة الفخمة أن ينفذوا إعلام المحكمين وإن تعذر تراضي الخصمين على الحاكم في الدعوى وأحيلت إلى محكمة بيروت فيجب تأدية المصاريف على الخاسر دعواه بحسب التعرفة التي وضعها متصرف جبل لبنان وقناصل الدول

جملة واتفاقاً وقد جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي ومن المقرر أنه يجب في الصك الحاوي تراضي المتنازعين على اتخاذ حكمين أن ينظراه ويمضياه وفقاً لأصوله وأن يسجلاه في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبرى في لبنان.

١٠ ـ المادة العاشرة:

إن الحكام ينصّبهم المتصرفون بخلاف أعضاء مجلس الإدارة فإنهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى كما أن انتخاب الشيخ يكون بمعرفة أهل القرية. ثم إن كلاً من أعضاء مجلس الإدارة الكبير يجدر انتخاب خلفه كلّ سنتين ويجوز تكرير انتخاب من انقضت مدة عضوّيته.

١١ ـ المادة الحادية عشرة:

يجب أن يكون الحكام كلهم موظفين وإن أقدم أحدهم عل الارتكاب (الرشوة) أو تبيّن في التحقيق أنه آتِ ما لا يليق بصفة مأموريّته فهو مستحقّ للعزل بل مستوجب أيضاً التأديب على قدر قباحته.

١٢ ـ المادة الثانية عشرة:

يجب في مجلس القضاء على الإطلاق أن تكون المرافعة علنية وأن يعهد بضبط الدعوى إلى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فحيث أن هذا الكاتب يكون مأموراً باتخاذ سجل لقيود الصكوك المختصة بفراغ وانتقال وبيع الأموال الثابتة العقار فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما لم تقيّد بحسب أصولها في السجل المذكور.

١٣ ـ المادة الثالثة عشرة:

إن المتهمين من أهالي جبل لبنان بارتكاب جرائم في غير ألوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم وكذا مرتكبو الجرم من أهالي سائر الألوية داخل نطاق جبل لبنان يجب أن تجري محاكمتهم والحكم عليهم بدعاوى جرائمهم في جبل لبنان.

وبناءً على ذلك فإن المجرمين في جبل لبنان سواء أكانوا من أهاليه الوطنيين أم من نزلائه المعدودين من أهل ديار أخرى إذا فروا إلى لواء آخر، فكما أن على ضابطته أن تمسكهم بمقتضى الإشعار الوارد من قبل إدارة الجبل وتسلّمهم إليها كذلك يلزم إدارة جبل لبنان أن تلقي القبض على الفارين إليه من المجرمين في أحد الألوية سواء أكانوا لبنانيين أم غير لبنانيين وتدفعهم إلى اللواء المذكور بموجب إشعار ضابطته.

وإن مأموري الإدارة الذين يتسامحون في إجراء الأوامر الصادرة باسترجاع أمثال هؤلاء المتهمين إلى المحاكم المنوطة بها دعاويهم، أو الذين يجيزون تأخيرات لا يمكن إثبات بنائها على أسباب مشروعة فتجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون أو يخفون أمثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة والحاصل أن العلاقات الحاصل إجراؤها بين إدارة جبل لبنان والألوية المجاورة لها تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستوراً للعمل بين السناجق في ممالك الدولة العلية قاطبة.

١٤ ـ المادة الرابعة عشرة:

إن سبيل المتصرف إلى إقرار حفظ الراحة وإنفاذ القوانين في الأزمنة العادية إنما يكون بمعرفة فرقة ضبطية مجموعة من الأهلين يحسبان سبعة أنفار عن كل ألف من النفوس ويجب نسخ سلك الخيالة وإبطال الضبطية على البيوت والاعتياض عن ذلك بأسباب إكراهية كاستياق المحكوم إلى السجن. فبناءً على ذلك يمنع مأمور الضبطية بقيد التأديبات الشديدة أن يصادر من أهل البلاد بشيءٍ من الأجرة نقداً كان أو عيناً ويجعل للضبطية ملبساً رسمياً أو أزياء مميزة في خدمتهم وأن تبقى طرقات بيروت ودمشق وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الشاهانية إلى أن يصدق المتصرف على أن جند الضبطية اللبنانيين صاروا أكفاء لإتمام جميع الوظائف المحمولة عليهم في الأزمنة العادية.

وهذا العسكر يكون لدى المتصرف وبإدارته وللمتصرف أن يطلب من الحكومة العسكرية في سورية الامداد بالجنود المنظمة في الأحوال غير العادية وإن

دعته الضرورة بعد أن يستشير مجلس الإدارة الكبير.

ويلزم الضابط المعين بالذات لرئاسة هذا العسكر أن ينظر مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب اتخاذها هو (أي الضابط المومأ إليه) وإن كان مختاراً أو مستقلاً بأمور العسكر المحضة كإجراء الحركات والنظامات الجندية، إلا أن عليه مدّة وجوده في الجبل أن يلزم معية المتصرف ويجري العمل تحت عهدته وفي حال إعلان المتصرف لرئيس العسكر وإفادته رسمياً أن قد زال السبب الذي من أجله ورد العسكر إلى الجبل يجب عليه إخراجه منه.

١٥ ـ المادة الخامسة عشرة:

إن الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل يركو الجبل المعين الآن ٣٥٠٠ كيس وذلك على يد المتصرف على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عند الإمكان. بحيث أن المال المتحصل يخصص بادىء بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية. فإن فضل منه شيء رُدّ الفاضل على الخزينة وإن اقتضت شدة الضرورة تحسين مجرى الإدارة مزيداً على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة الجليلة. أما واردات البكاليك أي حاملات الأملاك الهمايونية فحيث أنها ليست بداخلة ضمن الويركو فينبغي إدخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة على أن السلطنة السنية لا تقوم بأداء مصاريف الإنشاءات العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قيد لها وتصديقها عليها.

١٦ ـ المادة السادسة عشرة:

يجب تعجيل الشروع في إحصاء النفوس في جبل لبنان محلاً محلاً وحلةً حلةً ومسح جميع الأرض المزروعة وتنظيم طريقة مساحتها.

١٧ ـ المادة السابعة عشرة

كل الدعاوى الكائنة بين أفراد رهبان الأديرة وخوارنة الكنائس يكون فيها المظنون به أو تابعين للحكومة الرهبانية إلا أن تطلب الأسقفيّات إحالة ذلك إلى مجلس الدعاوى العادية.

١٨ ـ المادة الثامنة عشرة

يمتنع في عموم أماكن الرهبان مطلقاً إجارة اللاجئين إليها ممن تطلبهم وتتعقبهم الحكومة رهباناً كانوا أم من العوام.

قيمة النظام وأثره في لبنان

إن هذا النظام الأساسي للبنان كانت فيه محاسن وفيه معايب أو نواقص وتقصيرات وقفت حاجزاً أمام تقدّم اللبنانيين على الرغم مما عرفوا به من ذكاء وعبقرية ونشاط وعلو همة. وسوف نحاول أن نعرض لكلّ من هذه الأمور.

أ ـ محاسن نظام ١٨٦٤

١ ـ إلغاء امتيازات رجال الإقطاع ومنحه حقوقاً متساوية لجميع الرعايا اللبنانيين من مختلف الدرجات.

٢ ـ حلّ حكومة القائمقاميّتين وإعادة لبنان إلى وحدته وجعله بلداً مستقلاً يليه حاكم فرد بضمانة الدول الكبرى آنذاك فرنسا، انكلترا، روسيا، النمسا، وبروسيا وانضمت إليهم إيطاليا سنة ١٨٦٨.

٣ ـ إقراراه اعتماد طريقة الانتخاب الديمقراطية في تأليف المجلس الإداري الكبير، الذي أصبح ذا صفة تمثيلية ينوب بها عن الشعب في تصريف شؤون الحكم.

٤ ـ جعله القضاء مستقلاً قائماً بنفسه.

٥ ـ إقراراه فصل جندية لبنان عن جندية الدولة فصلاً تاماً ومنع العساكر السلطانية من دخول لبنان إلا إذا طلبها المتصرف.

ب ـ معايبه

١ ـ الاقتصار على جعله من ثمانية عشر بنداً وفي ذلك صعوبة لإدارة بلاد بهذا العدد القليل من المواد المكتوبة.

٢ ـ يشعر المطلع على النظام أنه مرتجل وموضوع من غير روية وتعمق.

٣ ـ جعل النظام الحاكم غريباً ومدّته محدودة ومرجعه اسطنبول.

عهد المتصرفين

داود باشا ١٨٦١ ـ ١٨٦٨

ولد في القسطنطينية من عائلة أرمنية كاثوليكية.

عيّن مديراً للمطبوعات ثم مديراً للبريد والبرق.

وحين عيّن متصرفاً على لبنان منحه السلطان رتبة الوزارة مع لقب «مشير» فكان أول مسيحي ينال مثل هذه الرتبة الرفيعة في السلطنة. ولدى وصوله إلى لبنان افصح انه لم يطّلع على نظام لبنان إلاّ وهو آتٍ على ظهر الباخرة، وقال: «إني لو قرأته من قبل لما رضيت بهذه الوظيفة في بلدٍ له مثل هذا النظام الناقص المعتلّ».

في ١٢ تموز وصل داود باشا إلى دير القمر مركز حكومة لبنان في ذلك الحين وقد لقي أول أمره صعوبات جمّة في تعاطي الأحكام وتشكيل الدوائر وتعيين الموظفين، وذلك لأن اللبنانيّين لاقوا في النظام الجديد الموضوع سنة ١٨٦١ إجحافاً بحقوقهم وامتيازاتهم فاستنكروه وكان في مقدّمتهم يوسف بك كرم. فحاول الباشا إرضاءهم جميعاً ولكن لم تكن لديه الوسائل اللازمة لتحقيق رغبته.

وقد عرض على يوسف كرم عدة مناصب في حكومته، منها رئاسة جندية لبنان. ولكنه لم يقبلها قائلاً: «إني لا أخدم نظاماً مجحفاً بحقوق وطني». مما اضطر فؤاد باشا إلى التدخل لإصلاح الحال بين كرم والمتصرف الجديد. وبوساطة البطريرك مسعد قبل كرم بوظيفة حكومية واشترط أن يستعفي منها عندما يريد، فكان أن عيّنه المتصرف قائمقاماً لجزين وهي أصغر القائمقاميات في لبنان فقبلها مكرهاً لأنه رأى في ذلك تعمّداً للحطّ من مكانته واستعفى منها بعد ثلاثة أيام فقط.

أ ـ إبعاد كرم

عرف فؤاد باشا باستعفاء كرم فأضمر له السوء واتصل به ودعاه للتحدث إليه وأوقفه في القلعة مكرّماً لكن محروم الحرية. وفي أوائل كانون الثاني سنة ١٨٦٢

سافر فؤاد باشا إلى الأستانة واصطحب معه يوسف كرم لإبعاده عن المتصرف.

وكان داود باشا باشا قد نظم بعض الدوائر والأقلام وقام بترتيب مجالس المحاكمة والوكلاء وتعيين حكام المقاطعات أو القائمقامين. ثم وجه اهتمامه إلى تنظيم الجندية فجعل عدد أفرادها ١٥٠٠ وقسمها إلى فرسان ومشاة، وأوجد لها لباساً موحّداً وفرقة للموسيقى كانت الأولى من نوعها في الحكومة اللبنانية.

وبعد إبعاد كرم هدأ بال داود باشا فأخذ يسعى إلى إكمال التنظيمات، فأصدر الأوامر بأن ينتخب لكل قرية شيخ صلح ثم استدعى المشايخ المنتخبين إلى بتدين فانتخبوا المجلس الإداري الكبير.

ب ـ داود باشا يتودد إلى اللبنانيين

وشعر داود باشا بأن اللبنانيين ينفرون منه فصمّم على التقرّب منهم والتودّد إليهم ليجذبهم إلى جانبه. فأخذ يطوف على المقاطعات ويستمع إلى رغبات الجميع وشكاويهم، ويبادر إلى تحقيق مطالبهم معيداً العدل إلى نصابه، مضمّداً الجراح ناشراً ألوية الأمن. واستصدر إرادة سنية بالعفو عن الجرائم شرط أن يخلد مرتكبوها إلى السكينة.

ج ـ أهم أعماله:

شراؤه للبنان سرايا دير القمر ثم قصر بيت الدين وانتقاله إليه مع دوائر الحكومة.

وإنشاؤه مطبعة في بتدين وجريدة باسم «لبنان» صدرت بالعربية والفرنسية وإقامته عدة مدارس حكومية مجانية وسعيه لإنشاء مدرسة للطائفة الدرزية في عبيه (الداودية) وتكفّله بنفقاتها.

ونقل محل إقامته الشتوي إلى بعبدا واهتمّ بالطرقات والجسور. وفي أيّامه أنهت شركة فرنسية شق طريق للديليجانس، أي العربات الكبيرة، بين بيروت ودمشق. وسهل بذلك حركة النقل وأدى للتجارة خدمة كبيرة.

د ـ تبديل نظام لبنان وتجديد مدة داود باشا

في صيف ١٨٦٤ انتهت مدة داود باشا فسافر إلى الأستانة حاملاً اقتراحات لتعديل النظام الأساسي.

وحين اجتمعت اللجنة الدولية أقرت تعديل النظام وفق اقتراحاته وقررت تجديد ولايته لخمس سنوات جديدة فجعله ذلك يعود إلى لبنان وكلّه استعداد لمتابعة الجهاد في سبيله.

هـ ـ الخلاف مع كرم

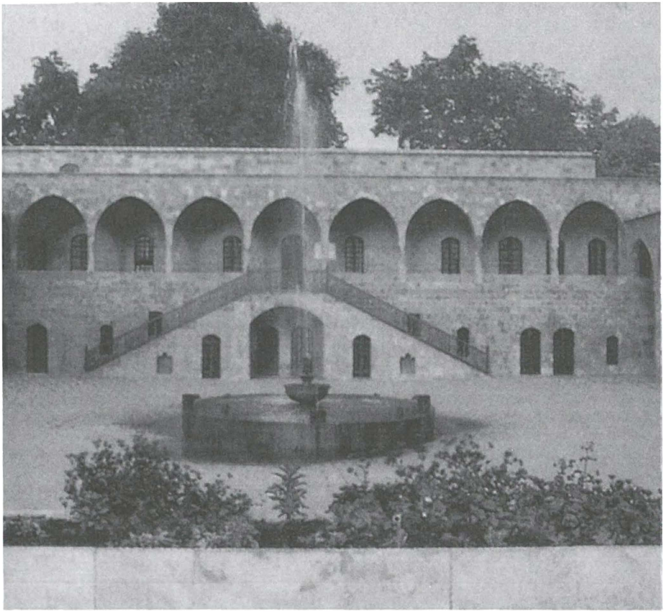
ووصل داود باشا إلى لبنان فاصطدم بخبر عودة كرم إلى بلدته إهدن، وتوافد الناس إليه وحتى الكثير من الدروز أجمعوا على تأييده والالتفاف حوله بحماس منقطع النظير.

ورغم ذلك تابع المتصرّف تنظيم دوائره وفقاً للتعديلات الجديدة وأجرى تشكيلات عديدة في مأموريه وأمر بتسجيل الصكوك في المحاكم، وقام بمساعدة البطريرك بمسح الأراضي في كسروان والشمال.

و ـ ما بين كرم وداود

على أن عودة كرم والمظاهرات التي استقبل بها شغلت بال المتصرف الذي شكا الأمر إلى قنصل فرنسا والبطريرك فتدخلا لوضع حدّ لها. ووعد كرم بالإخلاد إلى السكينة على أن يتركه داود باشا وشأنه ولا يلاحقه بوجوب قبول منصب في حكومته.

وأبلغ داود باشا وعد كرم فارتاح إليه ونفحه ببيولوردي التأمين والتطمين فراقت الأحوال زمناً. لكن عدم اعتراف الشماليين بالحكومة أو تنفيذ أوامرها أوغر صدر الباشا الذي رأى فيه غضّاً من كرامته فعوّل على علاجه بالقوّة. وفي حزيران ١٨٦٥ سافر إلى الأستانة وعرض على الدولة قضية كرم موضحاً «أن الأمر لن يستقيم في لبنان إلا بعد إذلاله وإبعاده».



قصر بيت الدين، مقر المتصرفية

وعاد داود باشا بمعية ١٥٠٠ جندي عثماني من الدراغون والقوازق على متن باخرة عثمانية قدمتها الدولة له ليستعين بها على تحقيق مآربه وجعل اسمها «لبنان» من باب التمويه.

ز ـ الصدام بين الرجلين

وشاء داود باشا أن يتحرّش بكرم ليعلن الحرب عليه فجاء لقضاء الشتاء في جونيه واستقدم إلى ساحل كسروان الجيش الذي جاء به من الأستانة فانتشر رجاله في جونيه والمعاملتين وطبرجا وضايقوا الأهلين. فكان لهذا العمل أسوأ أثر في تلك المناطق المارونية. واستاء البطريرك الماروني لهذا الاعتداء على عرين

المارونية، وما فيه من تهديد مقنَّع. واحتج إلى داود باشا وقناصل الدول دون أن يلقى آذاناً صاغية. وعلى العكس فقد تضاعفت أعداد الجنود المرسلة إلى لبنان من سائر ولايات السلطنة حتى بلغت عشرة آلاف جندي، وبدأت المناوشات مع إرسال هؤلاء الجنود إلى مناطق مؤيدة لكرم لتحصيل الضريبة.

وحدثت عدة مواقع في البوار، بتشعين، سبعل، أهمج، عين الجوز، وادي الصليب وغيرها. وقامت فرقة من العسكر التركي بالدخول إلى إهدن وكرم غائب عنها وأحرقت قصره بعد أن نهبت كلّ ما فيه. وردّ الإهدنيون بنصب كمين في بيروت لموكب داود باشا إلا أنه عرف بأمره واحتاط بعد ذلك في تنقّلاته.

ج ـ تحت حماية فرنسية

وكان كرم قد توارى حقناً للدماء، لكن الباشا لم يدعه وظلّ يرسل قواته في أثره حتى سئمت نفسه، فظهر يجمع الرجال وسار بهم يريد مهاجمة بتدين فلجأ داود باشا إلى فرنسا يطلب توسّطها لإنهاء تلك الحالة. وكان كرم قد بلغ بكفيا برجاله فجاءه وفد من قبل القنصل الفرنسي وعرض عليه أن يكون مظلّلاً بحماية الامبراطور نابليون الثالث وأن يسافر إلى فرنسا بضمانتها وتحت رايتها. واتّفق معه على موافاته إلى بكركي لتوقيع الحل رسمياً.

وفي ١٧ كانون الثاني ١٨٦٧ حصل الاجتماع في بكركي وأعلنت حماية فرنسا على كرم فنزل إلى بيروت حيث جرى له استقبال لم يسبق له نظير. وسافر أولاً إلى الجزائر، ثم إلى مرسيلية. وعينت له الحكومة الفرنسية مرتباً سنوياً قدره ألف ليرة ذهباً. وبعد ذلك انتقل إلى باريس ثم بلجيكا فإيطاليا حيث توطّن في قرية اسمها رازينا، إلى أن مات في ٧ نيسان ١٨٨٨ ودفن هناك، ثم نقلت جثته إلى مسقط رأسه ووضعت داخل كنيسة.

ط ـ تتمة أيام داود حتى وفاته

بعد سفر كرم راق الأمر لداود باشا وصفا له الجو بما رآه من انصياع لبنان له بكلّ ما فيه. وراح بعض المقرّبين إليه يوهمونه بأن الدولة ستجدّد ولايته مدى

الحياة وحمله الغرور على أن يوالي احراجها بطلبه توسيع استقلال لبنان وتكبير حدوده بضمّ المدن الساحلية والبقاع ووادي التيم ناسياً أن الدولة العثمانية تضمر الشرّ والكره لهذا البلد وتعمل على تضييقه والقضاء على امتيازاته.

واستدعته الدولة إلى الأستانة في أيار ١٨٦٨ فسافر، ولدى وصوله أحالته على فؤاد باشا وقد أصبح في مقام الصدارة العظمى، فأشار إليه برفع عريضة إلى الباب العالي يرفقها بطلب استقالته إذا لم تتحقق مطالبه موهماً إياه بأن الدولة لن تستطيع الاستغناء عنه. فانطلى عليه الأمر وإذا بالباب العالي يسرع إلى الموافقة على الاستقالة. وهكذا وقع في الفخ الذي نصبه فؤاد باشا.

وكانت مدة ولايته ست سنوات وأحد عشر شهراً.

نهايته

وشاءت الدولة الاستفادة من مواهبه فعيّنته في منصب نظارة النافعة في الأستانة، واتّهم من قبل الوشاة بأنه أساء الأمانة واقتطع لنفسه مبلغاً من قرضٍ مالي وقّعه لمدّ خطّ حديدي في الروملي، فعزل.

وبعد عزله خاف على نفسه فسافر إلى أوروبة. وفي باريس طلبته الدولة للتحقيق معه ولكنه لم يحضر لاعتلال صحته. ومن ثم جاء سويسرا للاستشفاء ولم يطل به الأمر فتوفي في تشرين الثاني ١٨٧٢ مخلفاً تركة قدرها ٦٠٠ ألف ليرة ذهبية أوقفها في وصيته لطائفته الأرمنية الكاثوليكية لتنشىء بها مدرسة مجانية لتعليم فقرائها.

فرنكو باشا ١٨٦٨ ـ ١٨٧٣

ولد فرنكو باشا في الأستانة سنة ١٨١٤ من والدين حلبيين من أسرة كوسا. وكان يتقن ست لغات.

أ ـ فرنكو والبطريرك

وكان الخلاف بين الفلاحين والمشايخ في كسروان لا يزال ناشباً فوجّهه فؤاد

باشا ليسعى مع البطريرك بولس مسعد في حلّ المشاكل وإعادة المياه إلى مجاريها، فكان احتكاكه بالبطريرك مدعاةً لتوثيق العلاقة بينهما. وبعد أن انتهى فؤاد باشا من مهمته في جبل لبنان عيّن فرنكو ناظراً للجمرك في غلطة. وأثناء رحلة للبطريرك مسعد إلى أوروبا عرّج على الأستانة فعيّن فرنكو أفندي مهمدارا له، ليرافقه في زياراته.

ب ـ تعيينه متصرفاً

في ٢٨ تموز سنة ١٨٦٨ اجتمعت اللجنة الدولية عند فؤاد باشا وزير الخارجية بحضور سفير إيطاليا ووافقت على انتخاب فرنكو أفندي متصرّفاً على لبنان لمدة عشر سنوات. وعلى الأثر صدرت إرادة سنية بمنحه رتبة الوزارة وهو غير عارف بكلّ ما جرى. ويحكى أن فؤاد باشا لما أطلعه على الموضوع ظنّه يسخر منه ولم يصدق حكاية تعيينه إلا بعد أن أقسم له برأس السلطان.

ج ـ قدومه إلى لبنان ومباشرة مهامه

دعي قبل توجهه إلى لبنان لمقابلة السلطان وتسلّم الفرمان من يده، ويقال بأن السلطان أوصاه بأن يحافظ على واجب الأمانة للدولة العلية فوعده فرنكو بأنه سيبذل جهده لإلغاء نظامه وإعادته ولاية للدولة قبل سائر الولايات.

وكان فرنكو محدّثاً لبقاً يحسن اجتذاب الناس إليه. وصل إلى لبنان في شهر تموز مع عائلته وتوجه إلى بيت الدين. وعند وصوله قرىء الفرمان بتعيينه، وعيّن هو لجنة مستشارين من أعيان البلاد يستعين بآرائها. وقد بدأ عمله بعيد وصوله بتنازله عن إيراد البقاع وتحويل إدارته لولاية سورية.

وأتاه فرمان التعيين برتبة المشيرية في تشرين الأول من السنة نفسها.

وكان مثلاً للترفع وقد أخذ عليه الكثيرون تسامحه مع المذنبين ووضعه اللين موضع الشدّة.

د ـ أعماله

تميزت فترة حكمه بالراحة والسلام وقام بعدة مشاريع حضارية منها:

١ ـ انصرافه إلى إنشاء إحدى عشرة مدرسة حكومية مجانية.

٢ ـ سعى لتطوير الزراعة وعرف عنه حبه للفلاحين والعمال، ونشط زراعة الأشجار المثمرة.

٣ ـ تمهيد واستحداث طرقات جديدة منها طريق من شاطىء البحر إلى بلدة غزير. بالإضافة إلى بناء حوالي العشرين جسراً.

٤ ـ ممّا تفرّد به في خدمة الصناعة إقامته مصنعاً للسجاد في دير القمر.

٥ ـ حاول إيجاد توازن بين المداخيل والمصاريف في موازنة الدولة وأسقط نسبة ١٠ بالمئة من رواتب الموظفين.

مرضه ووفاته

في أول كانون الأول سنة١٨٧٢ أصيب بمرض القلب وما لبث أن توفي في ١٨ شباط سنة ١٨٧٣ عن عمر ٥٩ سنة ودفن في محلة الحازمية عملاً بوصيته.

رستم باشا ١٨٧٣ ـ ١٨٨٣

هو كونت إيطالي ينتسب إلى أسرة مارياني العريقة في الشرق ولد في فلورنسة سنة ١٨١٠ وتلقى العلوم واللغات في أشهر جامعات إيطاليا وفرنسا وإنكلترا.

أ ـ تعيينه متصرفاً

بعد أن أصيب سلفه فرنكو باشا بالمرض الذي أدّى إلى موته عقد اجتماع في ٢٢ كانون الثاني ١٨٧٣ في الأستانة بين الصدر الأعظم والسفراء ممثلي الدول الموقعة نظام لبنان، وأجمعت فيه كلمتهم على إحالة متصرفيّة لبنان إلى عهدة رستم باشا.

وفي ١٩ شباط صدر مرسوم التعيين ووجّهت إليه رتبة الوزارة مع لقب المشيرية. واستدعي من سان بترسبورغ حيث كان سفيراً لبلاده وقابل الصدر الأعظم الذي هنّأه بالمنصب.

ب ـ وصوله إلى لبنان

يوم الخميس الواقع في أول أيار ١٨٧٣ توجه إلى لبنان عن طريق بيروت وبعد مكوثه حوالي الشهر في متصرفيّة بيروت توجّه إلى بتدين.

ج ـ شخصيته وأعماله

عرف عنه حزمه وعدله وتقديسه للقانون.

وقد افتتح حاكميته بالتشديد على منع ذوي النفوذ من التدخل في شؤون القضاء رعايةً للعدالة، وفي الضرب على أيدي المجرمين دون هوادة. وكانت أبرز أخلاق رستم الانفة والجرأة.

عمل جاهداً لصيانة حقوق لبنان وفي سبيل ذلك كان يجابه ولاة الترك وقادتهم في محيط المتصرفيّة ويلجئهم إلى الوقوف من الحكومة اللبنانية موقف الاحترام.

ومن أبرز إنجازاته.

١ ـ إنشاء ٧٢ مدرسة حكومية في أمهات القرى.

٢ ـ أقام جسوراً على الأنهار أهمها الجسر المعروف باسمه «جسر الباشا».

٣ ـ مدّ لبنان في أثناء متصرفيته ٦٠ ألف متر من طرقات العربات.

٤ ـ أنشأ كثيراً من المخافر لتوطيد الأمن وبنى سجناً جديداً.

د ـ نهاية حكمه وإقالته

على أثر خلافه مع المطرانين البستاني والدبس ونفي البستاني خارج لبنان (القدس)، حصلت بعض الخلافات بين المواطنين من جهة والمتصرف من جهة أخرى وقدم الأهالي عرائض متعدّدة إلى قناصل الدول، ورفعوا الأمر إلى الباب العالي احتجاجاً على سياسة المتصرف تجاه المطرانين. وبعد الخلاف الذي وقع بين رستم باشا وأعيان اللبنانيين فكرت الدولة العثمانية في نقله وعرضت على ممثلي الدول تعيينه والياً للروملي. وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٧٩ سافر رستم باشا

إلى الأستانة بعد أن أقام عزتلو الأمير أمين ابن اللمع وكيل الرئاسة في مجلس الإدارة نائباً عنه.

لكنه عاد إلى لبنان وبقي فيه حتى وصول المتصرف الجديد بناء لطلب الباب العالي.

واصا باشا ١٨٨٣ ـ ١٨٩٢

اجتمع السفراء عند عارفي باشا لانتخاب خلف لرستم باشا، فرشّح لهم الصدر الأعظم بعض الأسماء. لكنهم أجمعوا كلهم على انتخاب واصا أفندي. وفي الحال سجلوا مرسوم تعيينه في الجلسة نفسها يوم ٨ أيار من سنة ١٨٨٣ ووقّعوه بخط أيديهم.

أ ـ بعض أوصافه وأعماله

كان واصا لطيفاً بشوشاً دمث الخلق مع علوّ همة ورغبة في الإصلاح بدليل مباشرته منذ وصوله عدة أعمال نافعة منها:

١ ـ أوجد في قصر بيت الدين قاعة كبيرة لمجلس الإدارة، ثم أنشأ قاعات أخرى لمختلف الدوائر الإدارية والقضائية.

٢ ـ بناء مستشفى في بتدين كان يشرف عليه أحد أطباء المتصرفية.

٣ ـ بناء سراية بعبدا وجعلها مركزاً شتوياً دائماً للمتصرف.

٤ ـ عنايته بتشييد سراية للحكومة في زحلة.

٦ ـ إقامته عدة مخافر على الطرقات لتأمين المارة.

٧ ـ بناء عدة طرقات وجسور أخصها طريق نهر الكلب ـ جونيه.

٨ ـ إهتمامه بالتنقيب عن الآثار داخل مناطق المتصرفية.

ب ـ إلغاؤه المحاكم اللبنانية

كان واصا باشا أول من ألغى من المتصرفية نظام المحاكم اللبنانية فربطه

بالنظام المعمول به في الأستانة. وقد سبّب ذلك إرهاقاً للمتداعين اللبنانيين باضطرارهم لتمييز قضاياهم في الأستانة، بينما كانت سابقاً تنتهي كلها في لبنان.

ج ـ نهاية حاكميته ووفاته

في حزيران ١٨٩٢ اشتدّ المرض على واصا وفي ٢٩ منه لفظ أنفاسه الأخيرة.

وقد أخذ عليه أثناء حياته نفوذ صهره كوبليان الذي اضطر إلى إقالته فيما بعد وحبّه الشديد للمال.

نعّوم باشا ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢

نعّوم باشا خامس متصرف للبنان، حلبي الأصل وهو ابن شقيق المتصرف فرنكو باشا. ولد في الأستانة عام ١٨٤٦، دخل المدرسة السلطانية فحصّل فيها علومه وأتقن التركية والفرنسية.

أ ـ تعيينه متصرفاً

بعد وفاة واصا باشا وخلوّ منصب المتصرفية، اجتمع سفراء الدول الكافلة نظام المتصرّفية في جلسة عند سعيد باشا ناظر الخارجية وبحثوا في انتخاب متصرّف جديد. فوقع اختيارهم على نعّوم أفندي من بين مرشحين عدة. وللحال وضع مرسوم تعيينه في ١٥ آب ١٨٩٢ لمدّة خمس سنوات. وبعد انقضائها جددّت إلى خمس سنوات أخرى. ولما كان السفراء قد تلقوا من اللبنانيين عدة احتجاجات على خرق نظام لبنان في مسألة انتخاب المجلس الكبير ونظام العدلية والتدخل في المحاكم، فقد طلبوا من سعيد باشا بأن تعار احتجاجاتهم بالاً، ودوّنوا ذلك في مرسوم التولية. ومما جاء فيه.

١ ـ يجب أن تجري انتخابات مجلس الإدارة الكبير بكل ضمانات الحرية والاستقلال وأن تحترم حقوق هذا المجلس.

٢ ـ أن يعاد النظام القضائي إلى مثل ما وضع له في المواد ٦ و٧ و١٠ من نظام ١٨٦٤.

٣ ـ أن تحترم الضمانات المخصصة بالقضاة في المادة ١١.

ولكن نعّوم باشا لم يغيّر شيئاً من نظام العدلية الذي أدخله سلفه بحجة أن السكان اعتادوه وبات تبديله يسبب المشاكل.

ب ـ وصوله إلى لبنان

بلغ بيروت في ٤ أيلول ١٨٩٢ وتوجه صبيحة اليوم التالي إلى بعبدا حيث تلي فرمان التعيين بحضور جماهير المستقبلين. وطلب من الموظفين موافاته يوم ١٥ أيلول إلى بتدين للمباشرة في العمل. وباشر فور وصوله إلى هناك حملة تطهير واسعة في دوائر الحكومة شملت الموظفين الذين كانوا على علاقة بكوبليان وواصا، بدأً بالكبار منهم. وعلى هذا الأساس أوجد جهاز حكم بين يديه منتقى ممن رآهم، أو قيل له إنهم من النخبة.

على أنه لبث يراقبهم ويحصي عليهم أنفاسهم ويحاسب كلاً منهم على عمله حساباً عسيراً. وبذلك استقام سير الأشغال في حكومته استقامة قابلها اللبنانيون بالرضى وجعلتهم يخلدون إلى الراحة.

ج ـ عهده وصفاته

تميّز عهده بالأمن والسلام وانفتح باب الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وكان نعّوم باشا رجلاً عاقلاً حسن التدبير وكثيراً ما جدَّ وراء إرضاء قناصل الدول والسلطات الدينية وكان يجانب الضرر بأيّ مخلوق، وعرف عنه تشبّثه بامتيازات لبنان وشخصيّته الرسمية.

وقد عني أثناء حاكميته بعدة مشاريع عمرانية منها:

١ ـ إتمام سراية بعبدا وتشييد سرايات بعقلين، جزين، البترون، أميون، وبحنّس.

٢ ـ بذل اهتماماً خاصاً بفتح طرقات العربات، أخصها طريق بيروت ـ صيدا ـ

جزين وطريق جزين وطريق جونيه ـ جبيل ـ البترون. وبناء عدة جسور على نهر إبراهيم ونهر بيروت.

د ـ تحسين مالية الحكومة

وممّا انصرف إليه تحسين مالية الحكومة بعد أن كان الخلل الفاحش قد تطرق إليها في آخر عهد واصا وكوبليان. وعند تركه لبنان في نهاية مدّته، كانت الواردات فيه تزيد على النفقات. وذلك بما كان قد قرره من وضع بعض الرسوم الطفيفة على الاستنطاق والمحاكمة وتسجيل صكوك البيع والانتقال والرهن.

هـ ـ انتهاء مدته وعودته إلى الأستانة

في أيلول ١٩٠٢ انتهت الدورة الثانية من عهده، فأخذ يجامل القناصل والسفراء علّهم يوافقون على تجديد ولايته لدورة ثالثة. ولكن السفارة الانكليزية عارضت هذا الأمر بشدّة، وانضمت إليها سفارة فرنسا وغيرها من السفارات. وصدر الأمر بدعوته إلى الأستانة وانتخب مظفر باشا مكانه، وظل نعّوم في لبنان إلى أن وصله المتصرف الجديد في ١١ تشرين الأول ١٩٠٢.

مظفر باشا ١٩٠٢ ـ ١٩٠٧

بولوني الأصل لاتيني المذهب، ولد سنة ١٨٣٧، تلقّى علومه في مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية وتخرّج منها برتبة ضابط في الفرسان.

أ ـ تعيينه متصرفاً للبنان

في ٢٧ أيلول ١٩٠٢ اجتمع سفراء الدول الموقّعة نظام لبنان في جلسة عند توفيق باشا ناظر الخارجية وأجمعوا على انتخاب مظفّر خلفاً لنعّوم باشا.

ووضع للحال مرسوم تعيينه وطلب فيه أن يحترم المتصرّف الجديد البنود الثلاثة التي أقرّها السفراء عند تعيينهم نعّوم باشا واعتبارها كما لو كانت مدمجة في صلب نظام لبنان.

وصدر على الأثر فرمان التعيين ووجّهت إليه رتبتا الوزارة والمشيرية معاً.

ب ـ وصوله إلى لبنان وأعماله

وصل المتصرف الجديد إلى بيروت يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول ١٩٠٢. وفي ١٦ منه انتقل إلى بعبدا حيث بدأ أعماله بالسير على خطة رؤساء الجمهوريات بأن أرسل إلى مجلس الإدارة لائحة إصلاحية مطبوعة تتضمن ١٩ بنداً وطلب منه التدقيق فيها وإبداء الرأي، وهذه هي بنود اللائحة:

١ ـ إنشاء إصلاحات في مركز المتصرفية ومدّ خطوط تلفونية في جميع الدوائر.

٢ ـ إقامة حدود فاصلة بين المتصرفية والولايات.

٣ ـ إنشاء أساكل بحرية على سواحل لبنان تسهيلاً لدخول البواخر التجارية إليه.

٤ ـ منع المقامرة.

٥ ـ وضع خريطة لكل قرية في كل ناحية وكل قضاء تحوي بياناً بالأملاك وأسماء أصحابها.

٦ ـ إتخاذ تدابير لمنع التهريب.

٧ ـ النظر في إصلاح الشؤون المالية.

٨ ـ وضع حدّ للمهاجرة إلى البلدان الأجنبية.

٩ ـ إصلاح معاملات الانتخاب.

١٠ ـ الإصلاح المالي.

١١ ـ تحسين أحوال الجندية.

١٢ ـ إصلاح المحاكم والمجالس.

١٣ ـ تعميم أصول التقاعد.

١٤ ـ تعيين خطوط للطرقات الجديدة اللازمة.

١٥ ـ إقرار مسؤولية وواجبات الدوائر والموظفين.

١٦ ـ البحث عن المعادن واستخراجها.

١٧ ـ بناء دار لسكن المتصرف.

وقد علّق المتصرف على هذه البنود بقوله: «إن غايتي من وضعها إنماء لبنان وتكثير ثروته وعمرانه». وأتبع تعليقه هذا بعبارة اشتهرت في حينها وبُعد صداها وهي: «إصبروا عليَّ ثلاثة أشهر فأغنيكم عن المهاجرة». ولكن هذه السياسة منيت بالفشل لما رافقها من التواء في التنفيذ ومن مقاومة مختلف المراجع لها وخاصة اسطنبول.

عيّن حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الإدارة الكبير، وأكثر من عزل موظفي الإدارة والقضاء ونصّب مكانهم آخرين دون أن تكون هناك مبرّرات لذلك، والمؤسف أنه عهد بالوظائف، ولا سيّما في سلكي القائمقامين والمديرين، لمن ليسوا أهلاً لها. وبسبب سياسته هذه سقطت هيبة الحكم وقلّت ثقة الناس به وكثر الإجرام وشاع الفساد وازدادت القلاقل.

وأثر تدخل زوجته وابنه في شؤون المتصرفية بشكل سلبي عليه وزاد الفجوة بينه وبين الأهالي.

ج ـ المآخذ والسلبيات

رافقت عهده بعض المآخذ والأمور السلبية التي أثرت كثيراً على أداء الحكم وأدت إلى تشويه صورته. ومنها:

١ ـ زيادة ٣٠ قرشاً على كل درهم مساحة عدا رسوم الكفالات.

٢ ـ إحداث وظائف في الجندية لا حاجة لها لإدارة الجبل.

٣ ـ إستبداده بمالية الجبل في عدة أمور منها زيادة المرتبات لبعض المأمورين دون وجه مشروع وصرفه المال دون قرار مجلس الإدارة.

٤ ـ إستخدامه عسكر الدراغون فوق العادة ودون لزوم في الجبل مما أثار الخواطر.

٥ ـ إثارة الفتن بين الطوائف المختلفة.

٦ ـ تدخّله المؤثر في العدلية وإلزامه القضاة بالحكم بحسب إرادته.

٧ ـ تشويش سير الأعمال بكثرة العزل والتنصيب.

٨ ـ إضعاف هيبة الحكومة لكثرة الأوامر المختلفة الناقصة والمنقوصة.

٩ ـ إستخدام أشخاص في وظائف لا أهلية لهم فيها ولا خبرة.

١٠ ـ سقوط اعتباره ونفوذه بتدخّل زوجته وولده في إدارة الشؤون وظهور ضعف عزيمته.

١١ ـ طلبه من مجلس الإدارة بناء بيت لسكناه لا تقلّ كلفته عن ١٥ ألف ليرة عثمانية.

د ـ نهاية عهده ووفاته

أصاب المتصرف مرض ألزمه فراشه مدة من الوقت ولم يلبث أن مات في ٢٨ حزيران سنة ١٩٠٧.

يوسف باشا ١٩٠٧ ـ ١٩١٢

هو نجل فرنكو باشا، ثاني المتصرفين. ولد سنة ١٨٥٦، وأتمّ دراسة اللغتين التركية والفرنسية على يد معلم خاص.

أ ـ تعيينه متصرفاً

في ٨ تموز سنة ١٩٠٧ انتخب متصرفاً ومنحه السلطان رتبة الوزارة.

وصل إلى بيروت في ٢٩ تموز وفي اليوم التالي توجّه إلى بتدين.

ب ـ سياسته وأعماله

بعد أن تسلم يوسف باشا مهام الحكم إثر وصوله، سار في سياسته سير المتكتّم ونهج في حكومته منهجاً هادئاً وبدأ يعامل جميع الأحزاب على قدم المساواة فرضي عنه اللبنانيون واحترموه. وأخذ طلاب الوظائف يحومون حوله

لخطب ودّه. باشر بتطهير الإدارة والمحاكم وعزل بعض الموظفين وبادل بين آخرين بعد الاتفاق مع المجلس وفرض رسوماً جديدة على الدعاوى الحقوقية والعرائض.

وقد حصلت في شتاء ١٩٠٨ حادثة في بلدة غزير فحواها أن الأهالي هناك تظاهروا ضدّ المتصرف. وقد غضّ قائمقام كسروان سليم بك عمون الطرف عنها، فلم يكن من يوسف باشا إلا أن أصدر أمراً معجّلاً بعزل سليم بك واعتقل كثيرين من أبناء غزير. وعزل عضوي المتن في المجلس الإداري الكبير.

وتمادى في إتيان أعمال تخالف نظام لبنان دون أن يطلب من المجلس رأياً أو يقيم له وزناً منها فرضه قانون تذاكر النفوس المعمول به في ولايات الدولة. لكن اللبنانيين رفضوه.

ج ـ الدستور العثماني

في ٢٣ تموز من السنة السابقة الذكر، ثارت جمعية الاتحاد والترقي في الأستانة على السلطان عبد الحميد وأجبرته على إعلان الدستور والحرية فهلّل الناس في جميع أرجاء المملكة لإفلاتهم من رقبة الاستبداد، وكان في مقدمة من هلّلوا في لبنان الحزب المعارض ليوسف باشا. فشكّل أفراده وفي مقدمهم حبيب باشا السعد ونسيب بك جنبلاط وسليم بك عمون وغيرهم الجمعيات وعقدوا الاجتماعات وقرّروا الاتصال بالاتحاديين في بيروت للاستعانة بهم على يوسف باشا وحملهم على إلزامه بنشر الدستور في لبنان أسوةً بجميع البلدان العثمانية.

وفي يوم السبت ٣١ آب انهال وفد المعارضين على بتدين من كل جهة وقابل كباره المتصرف وطالبوه بإعلان الدستور واستعانوا عليه بقائد العسكر النظامي (الدراغون) سعد الدين بك واضطرّه باسم الجمعية إلى الانصياع لإرادتهم.

د ـ إنشاء مجلس «المبعوثان»

أصدرت حكومة الأستانة إلى متصرفية لبنان أمراً بوجوب انتخاب عضوين أحدهما مسيحي والآخر درزي لمجلس «المبعوثان» الذي تقرّر عقده بعد إعلان

الدستور. ولكن أكثرية اللبنانيين رفضوا الاشتراك بهذا المجلس رغم تشويقات يوسف باشا الذي لم يسعه إلا ممالأة الدولة على ما تريده.

وكان أنهم فازوا عليه بما أرادوه بمساعي عقلائهم وفي مقدمهم سليم بك عمون، رئيس مجلس الإدارة، وحبيب باشا السعد، وغيرهم ممن كانوا يرون أن امتيازات لبنان ذخيرة مقدسة أبدية تحميه من مختلف الطوارىء ولا يمكن التخلّي عنها بأيّ وجه من الوجوه.

هـ ـ سياسة الانتقام

مضى يوسف باشا في أواخر أيامه يواصل سياسته الانتقامية من معارضيه وممن ينتمون إليهم، فتدخّل أولاً في انتخاب البترون ضد سعد الله الحويك شقيق البطريرك. ثم تدخّل في انتخاب زحلة ضد يوسف بريدي.

هـ ـ جمعية الأرزة

ولكن العقلاء أبوا إلا مناوأته بالطرق القانونية، فهبّوا إلى تأليف جمعية سياسية جديدة باسم «أرزة لبنان» توقفه عند حدّه وفي الوقت نفسه تمانع في تجديد ولايته وتسعى إلى تنقيح بعض مواد نظام لبنان وإجراء بعض إصلاحات معينة في دوائره الإدارية والعدلية والمالية. وقد انخرط في سلكها كثيرون من نخبة اللبنانيين وشكلوا لها فروعاً في مختلف أنحاء لبنان.

وترأس تلك الجمعية حبيب باشا السعد وسليم بك المعوشي ووضعا لها عدة مطالب وافق اللبنانيون عليها بتفويضات رسمية صدّقها شيوخ القرى ومختاروها وهي:

١ ـ وضع حدّ لسلطة المتصرف ضمن دائرة القانون.

٢ ـ إقرار الطريقة الشعبية في انتخاب أعضاء المجلس الإداري.

٣ ـ حماية هذا المجلس من أيّ ضغط وتوسيع سلطته وإجبار المتصرف على تنفيذ مقرراته.

٤ ـ إلغاء الضرائب التي استأثر المتصرفون بوضعها دون موافقة المجلس.

٥ ـ تأمين الحرية للقضاء وحماية وظائفهم من تحكّم المتصرف.

٦ ـ إنشاء محكمة تجارية في لبنان تصدر أحكامها بداية واستئنافاً.

٧ ـ منع المتصرف من السكن خارج لبنان صيفاً وشتاءً.

٨ ـ إصلاح الجندية ومنع الجنود من الاستخدام في منازل المأمورين جميعاً.

٩ ـ تفويض الجمعية في إجراء كلّ ما تراه موافقاً للإصلاح في لبنان.

ز ـ الأعمال التي تمت في عهده

ومن الأعمال العمرانية التي تمّت في عهد يوسف باشا:

١ ـ مدّ طرقات عربات طولها ١١٨ كيلومتراً و١٨٠ متراً.

٢ ـ إقامة عدة جسور على روافد الأنهار والسواقي الداخلية تؤمن للمارة والمركبات الاجتياز براحة.

٣ ـ جرّ المياه إلى زحله وتوزيعها على البيوت.

٤ ـ جرّ مياه حمانا إلى عالية وسوق الغرب.

٥ ـ إتمام طريق المسيلحة الذي انعكس فائدة كبرى على المواصلات.

ج ـ نهاية عهده وسفره

غادر يوسف باشا المركز المتصرّفي في ١٢ تموز ولم يكن في وداعه غير حفنة من أخصائه لا يتجاوز عددهم أنامل الكف.

أوهانس باشا ١٩١٣ ـ ١٩١٥

في ٩ كانون الثاني من سنة ١٩١٣ اجتمع سفراء الدول الست في جلسة عند وزير الخارجية نوراد نجيان، وهو أرمني، واختاروا أوهانس بك وهو أرمني أيضاً متصرّفاً على جبل لبنان. وللحال وضع مرسوم تعيينه ووقعه المجتمعون ووافق عليه

الباب العالي ومنحه السلطان رتبة الوزارة ولقب باشا، ووجه إليه بعض التوصيات، منها عدم إرهاق اللبنانيين بالضرائب لأنهم فقراء.

أ ـ من هو أوهانس باشا

ولد في الأستانة سنة ١٨٥٢ من أسرة أرمنية كاثوليكية وحصّل العلوم في مدارسها. تقلّب في وظائف عدة منها مستشار لسفارة دولته في روما ثم مستشار في نظارة خارجيتها.

ب ـ تعديلات إصلاحية جديدة في مرسوم تعيينه

أما مرسوم تعيينه فقد أدخلت فيه عدة تعديلات إصلاحية جديدة زيدت على نظام لبنان، إجابةً للمطالب التي تقدمت بها «**جمعية الأرزة**» وهي التالية:

١ ـ يجاز للبواخر أن تدخل مرفأين في لبنان جونيه والنبي يونس. وقد أضيف إليهما ثالث في شكا.

٢ ـ عدم حصر الانتخاب الإداري بشيوخ الصلح بل يضاف إليهم عن كل مئة مكلف مندوب واحد يتفق عليه.

٣ ـ ينتخب عضو إداري عن مديرية دير القمر.

٤ ـ لا تكفّ يد العضو الإداري ولا يحاكم إلا بعد تحقيق يدرسه المجلس ويصدر بشأنه القرار الذي يرتئيه.

٥ ـ توضع الموازنة من قبل المجلس تحت إشراف المتصرف قبل ابتداء السنة بثلاثة أشهر.

٦ ـ يجري المسح والإحصاء وتدرس مسائل الضرائب والأملاك الأميرية وتعرض بعد أربع سنين على الباب العالي ليعاد الاتفاق عليها مع السفراء.

٨ ـ تعتبر المحاكم اللبنانية ذات صلاحية للنظر في الدعاوى التجارية بداية واستئنافاً على أن يكون المتداعون كلّهم لبنانيين.

٩ ـ يرفع عدد الجنود اللبنانيين إلى ١٢٠٠، ويعهد في تدريبهم إلى أحد

الضباط المستخدمين في تركيا.

ج ـ عهده

لم يأتِ أوهانس باشا عملاً مذكوراً في لبنان ولا أصلح فيه شيئاً. وقد حدث في عهده كثير من النوائب بسبب الحرب الكونية. ومن الأحداث المهمة التي وقعت خلال هذه الفترة ثورة رجال الدرك لأول مرة، حيث ابتدأوا بها في زغرتا واتجهوا من هناك إلى بعبدا، فانضمّ إليهم كثيرون من رفاقهم وقد قابل المجلس الإداري ثورتهم بعطف وصرف لهم عشرة آلاف ليرة كسلفة لسدّ عوزهم ريثما ينظر في مطاليبهم.

د ـ كان أوهانس باشا حال وصوله إلى لبنان عيّن حبيب باشا السعد رئيساً للمجلس الإداري وحاول البعض إفساد ذات البين بين الرجلين. لكن السعد وقد فطر على النبل والإخلاص عرف كيف يحافظ على مركزه طيلة ذلك العهد. وفرض على المتصرف احترامه وأوقفه عن أيّ تدخل غير مشروع في شؤون المجلس، وقام بخدمات جلّى للبلاد منها:

١ ـ إصداره أول مذكرة لترفع إلى الباب العالي يطلب فيها أن تسدد الدولة عجز الموازنة اللبنانية.

٢ ـ وضعه قراراً بفتح ثلاثة موانىء للبنان: في النبي يونس للدروز، في جونيه للموارنة، في شكا للأرثوذكس.

٣ ـ إقراره فصل إدارة الملح في لبنان عن ولاية بيروت.

٤ ـ نشره قراراً آخر وافق عليه المجلس بوجوب إيجاد إدارة خاصّة في لبنان لإحياء زراعة التبغ وبيعه داخل لبنان وخارجه.

هـ ـ الأحداث الخطيرة

أعلنت في أواخر أيام المتصرف أوهانس باشا الحرب العالمية الأولى التي رافقها الجوع والتشريد والخراب والموت، وأصبحت ولاية الأمر في لبنان بأيدي

القادة العسكريين وأصبح أوهانس باشا، بعد أن نكب الأرمن «وهو أرمني»، من المشكوك في إخلاصهم، وبات ينتظر كفّ يده وإبعاده عن لبنان بين ساعة وأخرى.

و ـ إعلان الحرب

في ٣٠ تموز سنة ١٩١٤ أعلنت الحرب في أوروبا بين الدول الموقعة في معظمها على نظام لبنان. ولم تلبث الدولة العثمانية أن نشرت قانوناً دعت فيه إلى النفير العام والبدء بمعاملات التجنيد. فأقلق ذلك اللبنانيين وأثار مخاوفهم ممّا يمكن أن تجرّه الحرب عليهم وعلى بلادهم. وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ كشف رجال الدولة العثمانية أوراقهم وفي مقدمهم أنور وطلعت وجمال وأعلنوا دخولهم الحرب إل جانب ألمانيا، فكان ذلك أسوأ ما شهده لبنان.

ز ـ أهم الأحداث بين إعلان الحرب واستقالة أوهانس

١ ـ في ٩ أيلول ١٩١٤ ألغت الدولة الامتيازات الأجنبية وأقفلت حكومة بيروت دوائر بريد الأجانب ودقّقت بما فيها من مراسلات.

٢ ـ في ١٤ تشرين الثاني أعلن السلطان محمد رشاد بصفته أمير المؤمنين الجهاد المقدس على أعداء الإسلام محاربي دولة الخلافة.

٣ ـ في ٢٢ منه دخل فوج من الجيش العثماني لبنان عن طريق زحلة وما فوقها من جبال، وحلَّ في الشوير ومنها انتشر إلى غيرها من الجهات اللبنانية وباشر إقامة الاستحكامات في جهات عاليه.

وقبل ذلك كان جمال باشا قد عُين قائداً للجيش العثماني في الأقطار العربية وحلّ في دمشق. وهو الذي أمر بتوجيه فوج من الجيش العثماني إلى لبنان. ثم أنشأ في عاليه مجلساً عرفياً لمحاكمة كل مشبوه في صدق تابعيته للدولة ونشر الأحكام العرفية وقلّد السلطات العسكرية الهيمنة على الدوائر الإدارية، وأذاع بلاغاً على اللبنانيين حضهم فيه على الإخلاص لدولتهم واعداً إياهم بالإبقاء على نظامهم الخاص الذي يعفيهم من الجندية، قائلاً أنه لم يحتلّ لبنان إلا لصدّ ما قد يحتمل وقوعه من هجوم الأعداء على شواطئه.

ضيقة في لبنان

في مطلع العام ١٩١٥ جعل جمال باشا عاليه مركزاً لقيادة الجيش العثماني المرابط في لبنان. ثم بدأ يعدّ العدة لمهاجمة مصر عن طريق ترعة السويس وطرد الانكليز منها.

وفي سبيل ذلك أمر بأن يجمع من لبنان كلّ ما يحتاج إليه جيشه في تنقلاته، مثل الخيل والبغال والحمير وبعض الأمتعة البيتية وأكياس الجنفيص وصفائح البترول الفارغة والنحاس، وأن يستأجر كلّ من يريد العمل مع الجيش في مختلف المهن بأجور مغرية تبيّن أنها كانت أسمية فقط. وقد حملت الحاجة بعض اللبنانيين على الاغترار بتلك الأجور والانخراط بسلك العمل. ولكن لم يعد منهم سالماً إلا طويل العمر وبحالة من العري والهزال تثير الشفقة.

تدابير قاسية

في أذار ١٩١٥ أقرّ جمال باشا حلّ المجلس الإداري اللبناني وأمر بنفي فريق من رجاله إلى الأناضول. وفي مقدمتهم رئيسه حبيب باشا السعد. وأتبعهم بآخرين من أعيان لبنان وأدبائه ورؤساء أديانه كالمطران بطرس شبلي رئيس أساقفة بيروت الماروني الذي مات في منفاه، والمطران جراسيموس مسرة متروبوليت بيروت الأرثوذكسي. وكان بنيته نفي البطريرك الياس الحويك بتهم كاذبة، وقيل إن البابا وامبراطور النمسا تدخلا مع السلطان للحؤول دون ذلك، لكنه أرغمه والأساقفة على أخذ الفرمان من الدولة أسوة بباقي الطوائف.

وبذلك قضى على ما كان لأحبار الموارنة من امتياز توارثوه من أقدم أيامهم.

أول الشهداء

وفي عهد أوهانس باشا، وبالتحديد في ٢٢ أذار من السنة ١٩١٥، أعدم شنقاً في دمشق الخوري يوسف الحايك كاهن رعيّة سن الفيل بسبب جواب شكر من رئيس مجلس النواب الفرنسي ضبط في البريد. وقد شُهِّر قبل شنقه في شوارع المدينة بأبشع الصور فكان أول الشهداء في عداد قافلة طويلة.

وتبعه في عهد المتصرف إياه نخلة باشا مطران فأودع سجن دمشق وأُذيق أمرّ العذابات وحكم بالنفي المؤبد. وأثناء نقله إلى منفاه أُنزل من القطار وقتل بالرصاص.

هزائم جمال باشا

منيت الحملة التي أرسلها جمال باشا إلى قناة السويس بالفشل، ذلك أن الانكليز تركوها تعبر القناة بسلام. وبعد حلولها في الجانب الآخر انهالوا عليها بنيران قواتهم فلم يسلم من أفرادها إلاّ القليل. وسيطر الوجوم على السلطات التركية في لبنان. وكان نبأ هذا الانحدار الساحق مرّاً على جمال باشا ولكنه لم ييأس وأعلن عزمه على إعادة الكرّة. وتسهيلاً لنقل الجنود قام بمدّ خطّ حديدي من دمشق حتى بئر السبع في فلسطين.

مجلس إداري جديد

في ٢ أيار من تلك السنة دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء. وفي ٢٦ منه أصدر جمال باشا أمراً بتأليف مجلس إداري جديد في لبنان عن طريق التعيين فكان عمله خطوة في طريق إلغاء هذا النظام.

وعيّن الأمير سليم أبي اللمع وكيلاً للرئاسة.

الجراد والمجاعة

وكانت الحرب قد بدأت تنشر الضيق في لبنان بانسداد باب البحر وانقطاع الاتصال بالمهاجرين ووقوف دولاب الأعمال ومنع الأتراك الحبوب من الوصول إلى لبنان إلاّ بوثيقة. فأخذت الأسعار ترتفع ارتفاعاً يهدد بالويل. وفيما كانت الحال على ذلك المنوال جاء الجراد في أواسط نيسان وأخذ يجرّد الأرض من خضرتها ومحاصيلها حتى أواسط تموز ولم يغادرها إلا بعد أن أعادها جرداء.

وبسبب ذلك انتشرت المجاعة التي تركت لبنان خراباً وأذلّت اللبنانيين وشرّدتهم وأماتت منهم أكثر من مئة ألف نسمة.

متصرفون استثنائيون

علي منيف بك

٢٥ أيلول ١٩١٥ ـ ١٥ أيار ١٩١٦

دعي المتصرفون الثلاثة الذين توالوا على لبنان بعد سفر أوهانس باشا والقضاء على نظام لبنان بالمتصرفين الاستثنائيين. وأولهم علي منيف بك مستشار وزارة الداخلية في الأستانة. عُين بإرادة سلطانية على أن يكون لبنان لواءً مرتبطاً مباشرة بوزارة الداخلية أسوةً بسائر الألوية في بلاد الدولة المستقلة عن الولايات.

وبذلك التعيين المخالف لنظام لبنان بطريقته وبما أعطي للحاكم المعيّن من حقوق وصلاحيات، أصبحت في خبر كان تلك الامتيازات اللبنانية بعد أن دامت أربعاً وخمسين سنة من ١٨٦١ حتى ذلك الحين ١٩١٥.

أ ـ وصوله إلى لبنان وعهده

وصل إلى لبنان في ٢٥ أيلول واستقرّ في بعبدا وأخذ يقوم بمهمته بما دلّ على حنكة وحزم في الإدارة ومنع بعض الرؤساء العسكريين، ومنهم رضا باشا قائد الفرقة في عاليه من التدخل في شؤون لبنان الإدارية.

لكنه من ناحية ثانية أتى أعمالاً أنكرها عليه اللبنانيون منها:

١ ـ تعيينه في بعض الوظائف أشخاصاً أتى منهم من ولاية بيروت.

٢ ـ مساهمته في الشركة التي ترأسها أحد البيروتيين في احتكار القمح وبيعه في السوق السوداء بأسعار فاحشة.

ب ـ نواب لبنان في مجلس «المبعوثان»

عيّن علي منيف بعد موافقة قائد الجيش ومجلس الوزراء في الأستانة ثلاثة نواب عن لبنان في مجلس «المبعوثان» العثماني بدعوى أن حالة الحرب تحول دون انتخابهم من قبل الشعب، وهم: الأمير حارس شهاب، الأمير عادل أرسلان، رشيد بك الرامي. وقد مثّلوا لبنان أحسن تمثيل في تلك الآونة العصيبة رغم ما

رافق ذلك من مخالفة للقانون.

ج ـ الوثائق السرية

أرشد فيليب زلزل، أحد موظفي القنصلية الفرنسية العامة في بيروت العثمانيين على أوراقها السياسية التي كان القنصل قد أودعها داخل إحدى الجدران وطلا بابه بصورة تحول دون معرفته. ولدى قيام السلطة العسكرية بكشفه، ظهرت فيه وثائق موقعة من زهاء أربعين شخصاً من اللبنانيين والسوريين يطلبون فيها معونة فرنسا على استقلال سورية وصيانة استقلال لبنان وتوسيع حدوده، فألقي القبض عليهم وأودعوا في سجون عاليه ودمشق وظلّوا فيها إلى أن حكم عليهم بالإعدام.

د ـ قافلة الشهداء

هذه أسماء الشهداء اللبنانيين الذين أُعدموا في عهد علي منيف في ساحة بيروت بتهمة انتمائهم إلى منظمات تعمل على الانفصال عن الدولة:

أ ـ من شهداء القافلة الأولى الذين أُعدموا في ٢١ آب ١٩١٥:

عبد الكريم الخليل، محمود ومحمد المحمصاني، عبد القادر الحزب، نور الدين القاضي، محمود نجا، وصالح حيدر.

ب ـ شهداء القافلة الثانية الذين أُعدموا في الساحة نفسها بتاريخ ٦ أيار ١٩١٦:

الشيخ أحمد طبارة، عبد الغني العريسي، عمر حمد، علي الحاج عمر، بترو باولي، سعيد فاضل عقل، وتوفيق عقل.

هـ ـ نهاية حاكميته

في أواسط أيار ١٩١٦، انتهى عهد علي منيف في لبنان بتعيينه والياً على بيروت فانتقل إليها وبقي في وظيفته إلى أواسط العام ١٩١٨، حيث دعي إلى الأستانة لشغل منصب فيها.

إسماعيل حقي بك

١٥ أيار ١٩١٦ ـ ١٤ تموز ١٩١٨

في أوائل أيار ١٩١٥ عيّن إسماعيل حقي بك بإرادة سلطانية خلفاً لعلي منيف. وكان عند تعيينه عضواً في مجلس الأعيان وتعرّف إلى البطريرك الماروني حين زار الأستانة سنة ١٩٠٥.

أ ـ وصوله إلى لبنان

وصل إلى بعبدا في ١٥ أيار حيث تلي فرمان تعيينه. وكان شيعيّ المذهب يحبّ الخير والإحسان. ويروى أنه بعد إقامته زمناً في لبنان عرف أشياء كثيرة عن أولئك الذين كانوا يتّصلون بالفرنسيين في جزيرة أرواد لعدة أغراض، ومع ذلك كان يعتصم بالصمت والتجاهل.

ولإسماعيل حقي بك خدمة أدبية جلّى للبنان تتمثّل في تكليفه جماعة من المؤرخين وضع كتاب في مختلف الشؤون اللبنانية باسم «لبنان: مباحث علمية واجتماعية». وقد طبع سنة ١٩١٨.

ب ـ أهم الأحداث التي حصلت في عهده

في صيف ١٩١٦ اشتدّت المجاعة في لبنان بشكل رهيب بسبب منع القمح من الورود إليه بحجة احتياج الجيش العثماني إليه. وطلب الألمان جانباً منه. وقد أدّى ذلك إلى انتشار الأمراض وازدياد الوفيات وإلى إقدام بعض الجياع على ذبح الأطفال المهملين وأكل لحومهم. واعتقل في طرابلس بالجرم المشهود بعض الأشخاص فحكم عليهم بالشنق. وفي ١٠ حزيران من هذه السنة أعلن الشريف حسين أمير مكة الجهاد المقدس على الأتراك، مغتصبي الخلافة، فكان ذلك التاريخ بدء الثورة العربية واستولى المجاهدون العرب على مكة والطائف وجدة والمدينة. وفي الخامس من تشرين الأول بويع الحسين ملكاً على الديار المقدسة وقاد ابنه فيصل الجيش العربي.

وكان جمال باشا في هجومه الثاني على السويس قد دُحر وتتبّعه البريطانيون

في مصر. وبعد مدّة انضمّ إليهم الفرنسيون يرافقهم متطوعون من سوريا ولبنان، فاستولوا على غزة والقدس. وفي عهده أعدم شنقاً في بيروت يوم ٥ حزيران من ١٩١٦ الشهيدان الأخوان فليب وفريد الخازن والأخوان انطون وتوفيق زريق.

ج ـ عزل جمال باشا

وعلى أثر الهزائم التي مني الجيش التركي بها في الأقطار العربية، أصبح موقف جمال باشا تجاه الأستانة محرجاً. وأخذت الصحف الفرنسية تلوك سمعته فجاء صوفر في تموز ١٩١٧ واستدعى إليه البطريرك الماروني وأرغمه بين الوعد والوعيد على توقيع شهادات بحسن تصرّفاته وبراءته من شتى التّهم الموجّهة إليه. ولكنها لم تجده نفعاً، ولم تلبث الأستانة أن أصدرت أمراً بعزله في الخامس من كانون الثاني ١٩١٨ وعهدت إليه بوزارة البحرية. وبذلك تقلّص ظلّه عن هذه البلاد ولم يبق له فيها إلا ذكريات مظلمة ولقب «السفاح» الذي استحقّه عن جدارة.

د ـ خلف جمال باشا.

وخلفه جمال آخر سماه أهل البلاد جمال باشا المرسيني أو الصغير نسبة إلى بلده مرسين، لكنه كان دون جمال الأول خطورة. وقد بلغ بيروت في ١٤ أذار ١٩١٨. وفي ذلك الحين بلغ الغلاء أشدّه، لأن الألمان ضبطوا الحبوب وورّدوها إلى ألمانيا، ولم يقم جمال الصغير طويلاً في بلادنا ولم يُذكر أنه تدخل بشؤون حكام لبنان.

هـ وفاة محمد رشاد ونهاية عهد حقي.

في ٤ تموز ١٩١٨ مات السلطان محمد رشاد وخلفه أخوه ودعي باسم محمد السادس.

وفي التاريخ نفسه عيّن إسماعيل حقي والياً على بيروت. وإذ كان البطريرك الماروني يعرف الكثير عن أعماله الطيبة رفع برقية إلى الصدارة العظمى يلتمس فيها إبقاءه مع ولايته على بيروت وكيلاً لمتصرفية لبنان فأجيب إلى طلبه إلى أن رأت الدولة تعيين من يخلفه.

ممتاز بك

٢٥ آب ـ ٣٠ أيلول ١٩١٨

عيّن في ٢٥ آب ولم يمكث في إدارة الحكومة اللبنانية إلا خمسة وثلاثين يوماً رأى في آخرها الجيش التركي ينسحب هارباً من البلاد، ممزّق الشمل. فبادر إلى حمل ما خفّ وغلا من أمتعته ونزل إلى حيث صندوق المتصرفية وطلب من المتأمّن عليه أن يعطيه كلّ ما فيه من مال بلغت قيمته خمسين ألف ليرة فانتزعها ومضى إلى زحلة، ومنها إلى رياق حيث انضمّ إلى فلول الجيش التركي.

ملاحق

ملحق رقم (١)

نص الوثيقة التي وضعت في بيروت بين الدروز والموارنة تحت رئاسة بحري باشا بتاريخ ٢ حزيران ١٨٤٥ الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ.

إننا رغبةً في قمع الاضطرابات وخفض شوكة الفوضى السائدة في لبنان واستبدالها بوسائل تكفل إعادة السكينة والراحة والرفاهية إليها كما تقتضي مزيتا العدالة والإنصاف نتعاهد عملاً بالوكالة المفوضة إلينا من جميع الدروز في جبل لبنان على القيام بالتعهدات الآتية بكل دقة.

١ ـ لا يُقدم الدروز على أدنى اعتداء أو إلحاق أقل إهانة بالفريق الآخر بأية صورة كانت، وإذا أحد منهم اقترف هذا الذنب نتعهد بالقبض عليه وتسليمه ليد العدالة ليحاكم.

٢ ـ نتعهد بأن الدروز لا يعقدون من الآن فصاعداً اجتماعاً في أية جهة كانت لا ليلاً ولا نهاراً وأن كل درزي يقوم بواجباته ويتصرف بالنزاهة والحكمة منقطعاً إلى الاشتغال بشؤونه الخاصة وحراثة أملاكه ويتحاشى إتيان أقل مخالفة لأصول العدالة والإنصاف والسلم.

٣ ـ إذا اجتمع الفريق الآخر وهيَّأ المعدات لمهاجمة الدروز فللحكومة أن ترسل عليه في الحال جنوداً لتفريق شمل المجتمعين ومعاقبة من اشترك في الاجتماع وأهالي المكان الذي حصل فيه الاجتماع. ويتعهد الدروز بعدم عقد أية اجتماعات مقابلة لاجتماعات المسيحيين تلافياً لأسباب القتال واتقاء إقلاق الراحة العمومية وإنما يسارعون إلى إنباء الحكومة فتعجل بمنع تأهبات الفريق الآخر عملاً بوعودها. وإذا ما فرض المحال وتقاعدت الحكومة عن منع تأهبات المسيحيين

فنضطر إذ ذاك أن ندفع بذواتنا الأخطار التي تتهددنا. لكننا نتعهد قبل إنباء الحكومة بتحاشي عقد أدنى اجتماع أو إعداد أقل أهبة لمقاومة العدو.

٤ ـ سنبذل جهدنا لضمان راحة مهاجري الفريقين وسكينتهم.

٥ ـ إذا أحدث بعض أفراد من الفريقين قلاقل وأضرموا نار الحرب الأهلية فالسلطة المحلية تتولّى التحقيق عن أعمالهم وتنزل بهم بكل عدالة أشد العقوبات مهما كان مكانهم.

٦ ـ لما كان معظم الاجتماعات التي عقدها الفريقان قد بُدد شملها بفضل عناية دولة المشير، ولم يبق سوى القليل منها بحيث لا يطول الأمر حتى يتفرقوا فالدروز يتعهدون بتشريدها تماماً. ولما كان الفريقان أحياناً يعتديان على الفلاحين ويقتلونهم معكرين صفو كأس الأمن التي تتلذذ جميع مخلوقات الله بشربها ويضرون بالصالح العام فالدروز يتحاشون الإقدام على السرقة والقتل إن على أفراد الحزب المعاكس وإن على غيرهم حتى إذا حصل مثل هذا الإعتداء في أي مكان فيُقبض على الجناة وتقام عليهم الدعاوي من قبل ورثة القتيل وفقاً للعدالة وينفذ الحكم الصادر على الجاني بتمامه وإذا انتصر إليه أهالي قريته يُساق الجنود إلى حيث يلزم للقبض عليه واقتياده جبراً. ويُعاقب الذين حاولوا إنقاذه بحسب ذنبهم. وإذا تجرأ أحد على نهب أموال الغير أو اغتصابها يُكره على إعادتها في الحال حتى إذا لقي عوناً من ذويه فالحكومة تُنزل بهم العقاب. ونحن نتعهد بتسهيل إجراء هذه التدبيرات على قدر استطاعتنا.

٧ ـ كما أنه يجب القبض على من تثبت عليه جناية القتل لمعاقبته وفقاً لأحكام النظامات القديمة فكذلك على الحكومة أن ترسل عدداً كافياً من الجنود جرياً على العادة القديمة الجارية في الجبل بطلب الجاني الفار. وإن لم يكن له أقارب فيسجن بعض أعيان القرية حيث يقيم الجنود إلى أن يسلّم الجاني أو يُمسك. وإذا تعذر الاهتداء إلى محل مخبأه فتستوفى دية القتيل ثلاثة أضعاف من مال القاتل وإذا كان هذا الأخير لا يملك شيئاً فعلى أهل قريته أن يدفعوا عنه. أما

إذا لم يُعرف القاتل أو ظل مجهولاً يُرسل الجنود إلى القرية التي حدث فيها القتل، ولا يُفرج عنهم إلا بعد استيفائها. فنتعهد بإتمام هذه الشروط والتقيد بمنطوقها بكل دقة.

٨ ـ إن الذين يسلبون شخصاً أو يجرحونه يُعاقبون طبقاً لخطورة جرمهم، فإذا لاذوا الفرار نتعهد بحمل أقاربهم أو أهالي قريتهم للتفتيش عنهم.

٩ ـ للحكومة أن تقيم جنوداً على طرق الشام وصيدا ودير القمر وطرابلس وخلافها تأميناً لأبناء السبيل، وإذا تعذر ذلك فيقوم سكان المحلات المذكورة على حراستها ونأخذ على نفوسنا إجراء ذلك بدقة.

١٠ ـ لما كان الفريقان المتعاقدان من صنيعة الله ورعايا الباب العالي يقطنان ذات الأماكن يقتضي عليهما أن يعيشا بكل الوئام مراعين واجبات الجوار متناسين الماضي ماحين كل ما وقع بينهما من سجل الكوائن. وعليه إذا انتهج الفريقان هذه الخطة تتحسن العلائق بينهما ويسلكان طريق العدالة والإنصاف لحفظ الراحة فلا يأتيان عملاً مخالفاً لهذه الوثيقة. وعلى الفريقين المشار إليهما أن يتحاشيا كل ما من شأنه إيقاظ الأحقاد الكامنة. ومن تجرأ على مخالفة ذلك يرفع أمره للحكومة لتنزل به العقاب.

أما العبارة القائلة: «إنه يجب محو كل ما جرى من سجل الكوائن» فمقصورة على الإقتتالات والاجتماعات ولا علاقة لها بالحقوق الشخصيّة والتعويضات.

وقد أعطينا هذا التعهد خطّاً على الوجه المشروح أعلاه بناءً على وعود الحكومة ولقاء الوثيقة التي وقعها الفريق الآخر حتى إذا خرقنا حرمة هذه التعهدات فللحكومة أن تجري بحقنا القصاص الذي تراه مناسباً.

(تواقيع أصحاب المقاطعات الدرزية).

وقد وقّع الموارنة صورة معاهدة مثل هذه وسلموها إلى الدروز.

ملحق رقم (٢)

خطاب الموسيو دي لا مرتين في مجلس النواب في ١٦ حزيران سنة ١٨٤٦

إنهُ بمناسبة البحث في الأموال المطلوب تخصيصها بإدارات تسجيل القنصليات تكلم أمس حضرة الفاضل المسيو لاون دي ملفيل من أَعلى هذا المنبر فأبى وزير الخارجية أَنْ يجيبه على سؤَالاتِهِ كما كان سبق لهُ أن صرَّح منذ بضعة أيام. بيد أن امتناع الوزير عن الجواب لا يوجب علينا لزوم السكوت. إن حكومتنا بسعيها إلى التكتم تقصر بواجبها وتخالف طبيعتها لأن المسألة التي تشغلنا الآن هي على جانب عظيم من الخطورة وتحول دون أَنْ نقتدي بصمت الوزير.

إني لا أحاول بسط تاريخ سياستنا المترددة في الشرق مجدداً فهو طويل وقد سبقني إليه المسيو دي ملفيل وإنما استأذن الندوة لأذكرها بما كانت عليه حالة سوريًا في سنة ١٨٤٠.. في ذلك التاريخ كان الجميع يتوقعون قرب تجزئة السلطنة العثمانية. نعم إن المساعي كانت منصرفة إلى توطيد أركان كيانها. بيدَ أنهُ ظهر أن البناء متصدع وقد بدأ أن يتداعى من كل جهة. وكانت أنظار أوروبا متجهة خاصة إلى بعض الولايات الآخذة بالإنفصال ولا سيما إلى سوريًا.

إن أهمية سوريًا ناشئة ليس عن موقعها المتوسط بين أوروبا ومصر بل عن سكَّانها ومعظمهم موارنة كانوا يعيشون متحدين تحت حكم الأمير بشير.

على أنهُ يترتب عليَّ أن أصلح الهفوة التي بدرت أمس من حضرة الفاضل المسيو دي ملفيل فقد قال بوجود خلافات وأحقاد قديمة بين شعوب لبنان في حينه أنهُ لا شيء من ذلك. وجلّ ما يوجد بين الموارنة والدروز هو خلاف في العقيدة فالموارنة هم مسيحيون كاثوليك لا يختلفون عنا إلاَّ ببعض الرتب أما الدروز فقد عجز الرحَّالون المؤرخون وفي جملتهم فولنه عن التوصل إلى معرفة سرّ ديانتهم.

هذه هي الحالة التي كانت عليها سوريًا في سنة ١٨٤٠ فالأمير بشير لم يرتكب سوى خطأ واحد دفعته إليه سياستنا وهو أنه مال إلى إبراهيم باشا فأغضب الباب العالي، ولما اضطرّ إبراهيم باشا إلى الفرار من سوريًا بالاثنين والعشرين ألف مقاتل الباقية لهُ من الخمسة والثمانين التي دخلها بها فأول عمل أتتهُ الحكومة المنتصرة أن أسقطت سلطة الأمير بشير دون التفات إلى المساعدة التي بذلها لها في آخر الأمر واقتيد هذا الأمير المسنّ مع أسرتِهِ إلى مالطة ومن بعدها إلى الأستانة.

لا أُريد أن أصف لكم مجدداً الكوائن المحزنة والفظائع التي تتابعت من ذلك العهد بمدى ٧ سنوات كحرق قصر الأمير ونهبه ومهاجمة مدينة مأهولة بخمسة آلاف نسمة وسلبها رغماً عن مقاومتها على مرتين مقاومة باسلة وتدمير ٤٥ قرية وتقويضها من أساسها فإني أدع جانباً هذا الدور المحزن المعيب من أدوار المسألَة. وإنما أَسألكم ما هو حق أوروبا العام فيها. ومن ثمَّ ما هي الحالة التي في وسع الوزارة الفرنسويَّة أن تطلب إيلاءها لسوريا؟ إن هذا الحق إلاَّ هو حفظ الرجوع إلى الحالة التي كانت عليها سوريا منذ ١٨٤٠. وما كانت الكوارث التي وقعت في تلك السنة ولم ننفك عن الاحتجاج عليها لتقوى على نسخ هذا الحق. وما هي الحالة المتقادمة العهد المثبتة بكرور مائتي سنة المعترفة بها جميع الدول؟ هي وحدة السلطة والإمارة في يد الأمير بشير.

لست بحاجة إلى أَن أُعيد على ذكراكم كم هذه القضية حرية بعنايتنا ومزيد اهتمامنا. ولا أقول شيئاً عن عواطفي الخاصة اتقاء أن أُتهم بأَني أُريد أن أخضع سياسة بلادي لها إنما طالعوا أقوال قولنه الذي قضى سنتين بين المنكودي الحظ فيمثل لكم أَسمى الفضائل التي كانت تجمّل السكّان. أمّا أنا فإني أتهم الحكومة الفرنسويَّة ليس فقط بضعف بصيرتها في المسألة الشرقية العظمى منذ سنة ١٨٣٦ بل بقلة الشهامة والحزم والعزم ولا يوجد رجل فطن منزَّه عن كل غاية إلاَّ ويشاطرني رأْيي.

لماذا عاكستُ الحكومة في أول أذار؟ لأني تيقنت بعد البحث الدقيق أن السياسة الفرنسويَّة ارتكبت غلطاً عظيماً بتوجيه كل عنايتها إلى مصر وإهمالها

السكان الذين توجب علينا حماية متقادمة العهد أن نعضدهم بكل قوى سياستنا فلا نتركهم عرضةً للاعتداء البربري وللسلب والنهب.

لأي سبب بعد سقوط الوزارة المذكورة في أَول أذار عضدت باقتراعي الوزارة الجديدة في بدء عهدها؟ لأني كنت أعتبر أن الوطنية الحقة تقضي عليَّ بتأييدها لإنهاض سياستنا من كبوتها في المسأَلة الشرقية وبأَن لا أسمح على قدر طاقتي بتعريض أُمة محبوبة من فرنسا منذ عهد القديس لويس حتى لويس الرابع عشر إلى الفناء من جرَّاء جهل الوزارة أو ضعفها. بيدَ أنهُ قد سقط من كنت أُريد إنهاضه وتزعزع ما قصدت توطيده إذ أن نتائج السياسة التي انتهجتها حكومتنا أوصلتنا إلى حالة أوشك المسيحيون في الشرق أن ينسوا ما قد بذلته فرنسا في سبيل نفعهم.

ماذا قال لنا حضرة وزير الخارجية في بدء فصل الجلسات هذا؟ لقد صرَّح أننا على وشك إدراك نتيجة مساعينا في سوريًا لأن بوسعنا منذ الآن أن نعتمد على عضد الحكومة النمسويَّة.

وما كاد حضرة الوزير يلفظ هذه الكلمات التي حملتني على استعادة الانتقاد الذي كنت عرضتهُ على الندوة ثقةً بكلامه حتى أرسلت الحكومة النمسويَّة بطاقتين إلى الأستانة تكذبان قوله. ومآلهما أن النمسا ـ وهي دولة مسيحية لها كفرنسا مصلحة دينية وتجاريَّة في الشرق ـ تصرّ على رفض إشراك سعيها في سعي الوزارة الفرنسويَّة وإنما أعلنت معاكستها لها منضمة إلى سائر الدول.

ولماذا أصرَّت النمسا على انتهاج سياسة مخالفة لميولها ومصالحها؟ ذلك بغية إرضاء انكلترا التي اتخذ موظفوها على عاتقهم منذ ست سنوات مهمة ممقوتة قوامها زرع بذور الشقاق بين الموارنة والدروز وإضرام نار الأحقاد بينهم والحصول على حق السيادة في رومية وإطلاق يدها في إيطاليا لقاء هذه المجاملة في الأستانة. فهذا يا حضرات النواب معنى هاتين الرسالتين.

وأختم خطابي بكلمة أخيرة أوجهها إلى جميع أعضاء هذه الندوة على تباين آرائهم واختلاف مذاهبهم وأحزابهم لأني إذا كنت أسلّم بوجود مسائل خلافية في الشؤون الداخلية فإني استنكرها متى كان الأمر متعلقاً بمقاومة اعتصاب الدول

الأوروبية علينا وبحفظ منزلة فرنسا وجعل اسمها محترماً إذ يكون شرف الأمة بأسرها إذ ذاك معرضاً للخطر ولا يجوز لأحد منا أن يخاطر بجزء ولو صغيراً من هذه الوحدة ومن هذه المجيدة المدعوة فرنسا.

ومع ذلك قد سمعتم أمس وأول من أمس حضرة وزير الخارجية يسألنا السكوت عن مسألة سوريا. وكل مرة عُرضت علينا مسألة خطيرة مثل هذه سُئلنا الصمت. وقد سُئلناه عن بولونيا وربما سُئلناه قريباً عن إيطاليا على ما يظهر لي من بعض الدلائل فإن النمسا أرسلت إليها جنودها. وقد سُئلناه أمس واليوم عن الموارنة ولا ذنب لهم إلاَّ لكونهم وضعوا آمالهم فيكم ونادوا باسمكم مستغيثين ومدُّوا أذرعتهم إلى فرنسا متوسلين. فهذا هو الشعب الذي سُئلتم اليوم السكوت عن أمره. أما تعلمون ماذا يحدث؟ سيأتي يوم يقولون لكم به: لم يبقَ ثمَّ مسألة سوريا ولا مشاكل ولا منازعات. أجل إنه لا يبقى مسألة إذ يكون الشعب الماروني قد أدركه الفناء!.

علينا أن نرفض كمَّ أفواهنا وعلى فرنسا أن ترفع صوتها بقدر ما تخفضه حكومتها ولتعلن على رؤوس الاشهاد انها لا تتسامح في أي مكان كان في الاحترام الواجب لاسمها ولا تترك أصدقاءها ولتجهر بأعلى صوتها بما تقدم حتى إذا هلكت هذه الأمة المنكودة الحظ يوماً ما فالتبعة تقع على عاتق من يعينه الأمر ولتسقط آخر نقطة من دمها ليس على فرنسا بل على حكومتها..

ملحق رقم (٣)

رسالة المطران طوبيا عون إلى اختيارية دير القمر

بعد استمطار البركة الإلهية عليكم والسؤال عن صحتكم أخبركم بوصول تحريركم المؤرخ في ١٨ الجاري أول من أمس فسررت به لاحتوائه على أخبار الطمأنينة عنكم. وقد قبلت الأعذار التي أبديتموها عن نفوركم حتى اليوم من إيقافي على الحوادث التي جرت في جواركم وفقهت انه لا يمكن لومكم على سكوتكم فأنا مسرور من همتكم ونشاطكم واهتمامكم بكل ما يختص بالخير العام وحب الوطن والسكينة والأمن والسعادة الداخلية. وقد دوّنا كل ما جاء منكم عن حوادث جهتكم حتى اليوم في جدول خاص، فيستشف منها أن نيات زعماء الطائفة الدرزية موجهة إلى حفظ السكينة وتحاشي كل سبب يجر إلى انفجار بركان الأحقاد وإيقاد نار الحرب. فكلما دققت النظر في هذه النيات وعارضتها بنيات الأمة المسيحية المفطورة على تحامي زرع الأحقاد وإذكاء نارها الساعية في تجنب كل حركة وكل مؤامرة إن جهاراً وإن سراً (كما هو معلوم منكم) أراني بين أمرين أو أن أثق بصحة الإفادات المجتمعة لدي على نيات زعماء الطائفة الدرزية التي قيل لكم إنها راغبة في استئصال جرثومة الشر وإبطال كل حركة ودسيسة أو أن أقابل بين هذه الإفادات وبين ما فعلوه ويفعلونه في إقليم جزين واتهامهم الأهلين بدعاوِ كاذبة محاطين من كل الجهات يتعذر عليهم القيام بأشغالهم. لهذا السبب اضطر إلى تبديل رأيي لكنني أخشى أن أُخدَع لأنه إذا استمر المسيحيون راقدين على وسادة الطمأنينة لا شك أن يصيبهم ما حل بهم في سنتي ١٨٤١ و١٨٤٥. هذا ولا يمكننا أن نستسلم إلى الآمال ولا أن نثق بأنكم أصبحتم في مأمن من كل غدر بكم إلا متى رأيت طريق جزين مفتوحة أقله أمامكم بحيث يتسنى لكم الوصول إلى البلدة

المذكورة بكل أمن. فمتى حصلتم على ذلك نرضى إذ ذاك بمشاطرتكم رأيكم. ولذلك نرفض كل ما هو مخالف لاعتقادنا هذا لأنه ثبت أن أهالي إقليم جزين فقدوا كل أمل بإنقاذ حياتهم لانقطاع كل مواصلاتهم مع الخارج. فتيقظوا وأخبرونا بدقة عن هذه الحركة، وإن نجحتم أكون شاكراً لهمتكم وإذا لم تتمكنوا من إنجاح مشروعكم قريباً نضطر إلى الاستسلام لسوء الظن، فينتج عن ذلك عاقبة وخيمة إذا لم تنتبهوا وتتيقظوا غير مستسلمين للقدر. وهذا كافٍ لنيرتكم وننتظر منكم جواباً عاجلاً تطميناً لنا. ونسأل الله أن يفتح أعين الغافلين ليتدبروا سوء هذه الحوادث ويتلافوا الأخطار المؤدية إلى الدمار والفناء والبركة الإلهية تشمل جميعكم والله يحفظكم.

في ٢٠ أيار ١٨٦٠ عن الكتاب الأزرق الانكليزي عن حوادث سنة ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ صفحة ٤٨١ ـ ٤٨٢ ملحق ٤ عدد ٣٧٣.

ملحق رقم (٤)

رسالة الموسيو توڤنيل إلى المركيز دي لا ڤاليت في الأستانة بتاريخ ٦ تموز سنة ١٨٦٠

يا حضرة المركيز: وصلت إليَّ أمس رسالة الكونت دي بنتيڤوليو قنصلنا في بيروت وتاريخها حتى ٢١ حزيران وفيها يخبرني بالمجزرة التي جرت في لبنان ولا سيما في زحلة ودير القمر. ولا حاجة لي أن أقول لك أن هذه الأنباء قد كان لها وقع سيء في حكومة الامبراطور فإنهُ فضلاً عن عواطف الحزن والشفقة التي ستلقاها في كل أوروبا ضحايا هذه الفاجعة فالتقاليد المتقادمة العهد تقضي على فرنسا أن ترفع صوتها موجبة اتخاذ الوسائل التي تستلزمها حالة هذه الحوادث المؤلمة وتشارك فيها فلا سبيل اليوم لتحكيم الخلافات السياسية والتزاحم على النفوذ بل إن الشعائر الإنسانية تستدعي تدخلاً عاجلاً وتحوطات سريعة. وإني لموقن بأنك بادرت في الحال إلى إقناع الباب العالي بكل ما لديك من الوسائل ليقوم بالواجبات التي يفرضها عليه شعوره بمسؤولية ملقاة على عاتقه. إني أمتنع عن الحكم في سلوك مأموريه فالحوادث قد أَثبتت عليهم الذنب ففي بيروت ودمشق فاجأَتهم الحوادث دون أن يحتاطوا لها فهرق دم المسلمين والمسيحيين. إن المذابح والحريق بعد أن اجتاحا لبنان يهددان الآن سكان المدن ويستفاد من أحدث الأنباء الواردة علينا أنه يُجهل أين تقف الشرور التي عجزت الحكومة عن اتقائها بعد أن شجعت عليها بسكوتها إن لم نقل باشتراكها. كان في مقدمة واجبات الباب العالي وأظنه فقهها أن يسرع لاتخاذ كل الوسائل الكافلة حقن الدماء فاعتقد أنه أسرع بإرسال القوات الكافية لكبح جماح عصابات الأشقياء التي دخلت لبنان حتى إذا استتب السلم توجب على تركيا حفظاً لشرفها أن تقتص من المجرمين لأن الرأي العام يلح بذلك فإذا أحبطت آماله ستحكم أوروبا بعجز الدولة حكماً يضطر سائر

الحكومات إلى الموافقة عليه. إن الحكومة العثمانية لا يمكنها أن تتجاهل في موقفها الحالي نوع واجباتها وأهميتها. فعليها أن تنيل الرأي العام ورعاياها الترضية اللازمة وأنا على يقين من أنها تريد ذلك. إنما يبقى على الدول أن تنظر حين الاقتضاء فيما إذا كان يوافق إبقاء التنظيم الذي وضعته للبنان بالاتفاق مع الباب العالي في سنة ١٨٤٢ أو تعديله وأكون شاكراً لك إن شئت تمحيص هذه المسألة وإيقافي على رأيك فيها.

ملحق رقم (٥)

جواب خورشيد باشا إلى القناصل العامين في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ [١٣ تموز سنة ١٨٦٠]

بعد المقدمة المألوفة: تلقيت كتابكم وفيهِ أن عدم احترام شروط المعاهدات الدولية بخصوص حرمة القنصليات أثناء حوادث دمشق اضطركم إلى أن تسألوني إذا كان لديَّ وسائل كافية لضمان أمن رعايا حكوماتكم ووقاية هذه المدينة فجميع ما ذكرتموه قارن الإفهام. إن المخاوف المتأتية عمَّا حدث في دمشق قد حملتكم على هذا الطلب مع أنه رغماً عن أن عدد الجنود السلطانية لم يكن إلاَّ ربع ما هو الآن ورغماً عن خطورة كوائن لبنان غربيه وشرقيه في إيالة دمشق لم يحدث هنا بعون الله وبسطوة الحضرة السلطانية ما يعكر كأس الراحة ويقلق البال. أَمَّا الهياج الذي فار فائره نهار السبت على أثر تجرؤ رجل يدعى بطرس من جبل لبنان على قتل مسلم فقد هدأَ غليانه في الصدور وذلك بإنهاء هذه المسأَلة بمنتهى السرعة في يوم واحد كما هو معلوم وفقاً للتدبيرات المتخذة معاً في الحال وعليهِ استتبَّ الأمن وتوطدت الراحة في المدينة بعون القدير المتعال دون حدوث ما يؤسف لهُ. أَمَّا الآن فإن دعائم الراحة قد توطدت أكثر من ذي قبل لوجود قوة كافية تزيد ٤ أضعاف عمَّا كانت عليه في ذلك الوقت وذلك بفضل مساعي الحكومة المحلية المستمرَّة وسهرها ليل نهار. وبناءً عليهِ فقوَّة الحكومة وهيبتها كافيتان مع بركة الله لحفظ راحة المدينة إذا ما حاول أَحد الإِخلال بها.

أَمَّا في ما يختص بجبل لبنان فقد استقرَّ الرأي على نشر السلم فيهِ بمصالحة الفريقين وبناءً على العهد الذي كتب بينهما حررت الأوامر المؤذنة بانعقاد الصلح مشفوعة بالتنبيهات اللازمة وأرسلتها أَمس إلى القائم مقامين وقد أوشكا أن ينشراها

في البلاد وفقاً لعوائد الجبل القديمة ولنظامه الخاص فلا يطول الأمر حتى تتبدل سوء حالة هذه البلاد قلقاً وشقاقاً براحة ووئام.

ونحن نرجو من مراحمه تعالى ونضرع إليه ليساعد على إزالة المخاوف وقطع دابر الأنباء المقلقة المنشورة لغرض في النفس وإذا على فرض المحال حدثت فتنة داخلية أو خارجية فمن الثابت أن الحكومة قادرة على قمعها بعون الله. هذا ولمَّا كنتم ورعاياكم تقطنون بيروت مركز الإيالة التي عهد إليَّ بها جلالة مولاي السلطان الأعظم فأتعهد لكم أني طالما أنا في قيد الحياة لا ادّخر وسعاً في سبيل حفظ شروط المعاهدات وحسن الوئام من كل مساس وآخذ على ذاتي مسؤولية وقايتكم ورعاياكم من كل أَذى. وبناءً عليه يجب على المدينة أَلاَّ تستسلم إلى المخاوف استناداً على سطوة الحكومة وعون الله بيدَ أن الحكومة ترغب إليكم أن تأمروا رعاياكم وموظفيكم والمستظلين بحمايتكم أن يطبقوا أَقوالهم وأعمالهم على مقتضيات الحال في هذه الآونة الحرجة متجنبين إتيان ما يخلّ بالراحة من مثل إهانة المستائين منهم أو ضربهم الأمر المحظور عليهم في كل آن وعليهم أن يتحاشوا إذاعة الأخبار المقلقة الطائشة الخالية من كل صحة وإني أُؤمل منكم ذلك بحيث تغنمون شكر الحكومة المحلية فتتمكن من تنفيذ الوسائل اللازمة في الكوائن الحالية.

ملحق رقم (٦)

رسالة السلطان عبد المجيد إلى الامبراطور نابوليون الثالث عن قصر طولمة بغجة في ١٦ تموز سنة ١٨٦٠

يهمني جدًّا أن تتيقن جلالتكم إني تلقيت خبر كوائن سوريَّة بأَسفٍ لا مزيد عليه فلتثق بأني أبذل كل ما في طاقتي لإقرار الأمن وإعادة الراحة إليها وإنزال أَشدّ العقاب في الجناة أَيٍ كانوا وإنصاف الجميع ولكي لا يبقى أَدنى ريب في نيَّات حكومتي قد شئت أن أعهد بهذه المهمة الخطيرة إلى ناظر خارجيتي المعروفة آراؤه لدى جلالتكم.

(وقد أنفذ أيضاً مثل هذه الرسالة البرقية إلى جلالة ملكة انكلترة).

ملحق رقم (٧)

صك «بروتوكول» جلسة المؤتمر المعقود في باريس في ٣ آب سنة ١٨٦٠

الحاضرون: ممثلو النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيًا وتركيًا.
أنه لمَّا كان جلالة السلطان يريد أن يحقن الدماء في سوريَّة باتخاذ أَقرب الوسائل الناجعة وإظهار عزمه على المحافظة على حسن النظام وبسط الأمان بين الشعوب الخاضعة لسلطنتهِ وكان أَصحاب الجلالة امبراطور النمسا وامبراطور فرنسا وملكة بريطانيا العظمى وإيرلندة وسمو كفيل الملك في بروسيا وجلالة امبراطور الروسية قد عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعَّالة فقبلها قد اتفق ممثلوهم على المواد الآتية:

المادة ١

يُبعث إلى سورية جيش من العساكر الأوروبية يمكن زيادة عدد رجاله إلى اثني عشر ألفاً ليعمل على توطيد الراحة فيها.

المادة ٢

إن جلالة امبراطور الفرنسيس رضي أن يجهز في الحال نصف الجيش. وإذا اقتضى الأمر إبلاغه إلى العدد المحدد في المادة السابقة فعلى الدول الأوَّل أن تتفق دون تأخير مع الباب العالي بطريق المفاوضة الدولية العاديَّة على تعيين الدولة التي يتوجب عليها تقديم الجنود اللازمة.

المادة ٣

على قائد هذه البعثة العام أن يخابر فور وصوله مندوب الباب العالي فوق العادة للاتفاق على اتخاذ جميع الوسائط التي تستدعيها الأحوال ولاحتلال المواقع

التي يجب النزول فيها لبلوغ الغاية المقصودة.

المادة ٤

إن أصحاب الجلالة أَمبراطور النمسا وأَمبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وسمو كفيل الملك في بروسيا وجلالة أَمبراطور الممالك الروسية وعدوا بمواصلة إرسال القوات البحرية الكافية إلى شواطىء سورية وإبقائها فيها مساعدةً على إنجاح المساعي المشتركة الآئلة إلى توطيد الراحة في تلك البلاد.

المادة ٥

إن الدول المتعاقدة جعلت مدة احتلال الجنود الأوروبية سوريَّة ستة أشهر لتيقنها أنها كافية لإِعادة الأمن والراحة المبتغاتين.

المادة ٦

يتعهد الباب العالي أن يبذل ما في وسعه لتسهيل تموين هذه البعثة العسكرية.

قد استقرَّ الرأْي على نظم المواد الست السابقة البيان بشكل اتفاقية يوقّعها ممثلو الدول فور وصول تفويض دولهم المطلق إليهم. بيدَ أن شروط هذا الصك تنفذ في القريب العاجل.

أمَّا القائم بوكالة سفارة بروسيا فقد أَلفت الأنظار إلى أن توزيع بوارج الأسطول البروسي حاليًا لا يسمح لحكومته أن تشترك منذ الآن في تنفيذ محتويات المادَّة الرابعة.

التواقيع: مترنيخ. توڤنيل. كولي. رسّ. كيسيليف. أحمد وفيق.

تنبيه: إن هذا الصك قد نُظم بشكل اتفاقية فوقّعت في ٥ أيلول سنة ١٨٦٠ بعد أن خُوّل ممثلو الدول المذكورون ملء السلطة وأُضيفت إليه الفقرات التالية:

بعد عبارة «عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعَّالة فقبلها»: فأقرُّوا رَأياً على عقد اتفاقية في هذا الصدد وعيّن كل منهم ممثلاً لهُ مفوَّضاً إليه ملء السلطة كما يأتي مفصلاً:

جلالة امبراطور النمسا: الموسيو ريشا أمير مترنيخ وينبورغ ودوق بورتلاً وكونت كونسفارت الحائز رتبة عظيم أسبانيا طبقتها الأولى ووسام الملك ألبر دي ساكس طبقته الأولى ووسام الدوق أرنست دي ساكس ـ كوبورغ ـ غوتا ووسام ليوبولد ملك بلجيكا طبقته الثانية ووسام جوقة الشرف من طبقة فارس ورتبة فارس فخري في جوق فرسان القديس يوحنا في مالطة وحاجب جلالته وسفيره فوق العادة لدى جلالة أمبراطور الفرنسيس.

جلالة أَمبراطور الفرنسيس: الموسيو ادوار ـ انطوان توفنيل من أعضاء مجلس الأعيان الحامل وسامات جوقة الشرف وتاج النمسا الحديدي والقديس اسكندر نيوسكي الروسي والمجيدي العالي الشأن طبقتها الأولى إلخ إلخ. . ووزير خارجيته.

جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندة: حضرة النبيل هنري ـ ريشار شارل كونت كاولي وفيكونت دنكان وبارون كاولي وأَحد أعضاء مجلس النبلاء ومجلس جلالتها الخاص الحامل وسام الاستحقاق طبقته الأولى وسفيرها فوق العادة المفوض إليه ملء السلطة لدى جلالة امبراطور الفرنسيس.

سمو كفيل الملك في بروسيا: الأمير هنري السابع دي روس ـ شليز ـ كستريز الحائز وسام النسر الأحمر طبقته الرابعة ووسام القديس يوحنًا الأورشليمي البروسيوي إلخ. . . ووكيل سفارته في باريس.

جلالة امبراطور الممالك الروسية: الكونت بولس دي كيسيليف رئيس أركان حربه وقائد المشاة وأَحد أعضاء مجلس الامبراطورية الحامل وسام جوقة فرسان الروسية من طبقة فارس ووسامي العاهلين نقولا الأول واسكندر الثاني المرصعين ووسام جوقة الشرف طبقته الأولى والوسام المجيدي المرصَّع وسفيره الفوق العادة المفوض إليه ملء السلطة لدى جلالة أَمبراطور الفرنسيس.

جلالة سلطان العثمانيين: أَحمد وفيق أفندي الحامل الوسام المجيدي طبقته الثانية إلخ. وسفيره فوق العادة لدى أَمبراطور الفرنسيس.

فالمشار إليهم بعد أن اطلعوا على الكتابات المفوض إليهم بها ملء السلطة ووجدوها مطابقة للأصول اتفقوا على المواد الآتية:

وهنا أُعيد ذكر هذه المواد دون تبديل وأُضيف إليها مادة سابعة وهي:

المادة ٧

تتم الموافقة على هذه الاتفاقية ويُتبادل توقيعها في باريس في مدى خمسة أسابيع أو قبلها إذا أمكن.

ملحق رقم (٨)

خطاب الامبراطور نابوليون الثالث في جنود بعثة سوريا في معسكر شالون بتاريخ ٧ آب سنة ١٨٦٠

جاءَ في جريدة «المونيتور» لسان حال الحكومة الفرنسويَّة ما يلي.

عند الساعة العاشرة من هذا الصباح عرض الامبراطور جنود بعثة سوريَّة وقوامها الألاي الخامس بأمرة الكولونيل كوبر والـ ١٣ بأمرة الكولونيل دارّيكو والسريّة الأولى من فيلق الفرسان الأول بقيادة اليوزباشي ستوكلي. وكانت جماعة الجنود كاملة العدة وعليها سيماء الحماسة ومنظرها مهيب. وقبل أن مرَّت أمام جلالته وزَّع عليها بعض الوسامات والأنواط وكانت افواج الجنود مصطفة على شكل مربع والاعلام في وسطها فألقى عليها الخطاب الآتي:

أيّها الجنود

إنكم مسافرون إلى سوريًا. ففرنسا تحيي بسرور حملة غايتها الوحيدة نصر حقوق العدالة والإنسانية.

لستم بذاهبين لمحاربة إحدى الدول بل لمساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الغابرة.

ستقومون بواجبكم في هذه الأرض السحيقة الغنية بتذكارات مجيدة فتبرهنون على أنكم أَولاد أولئك الأبطال الذين حملوا علم الحرية في تلك البلاد بعزّ وشرف.

إن عددكم قليل إنَّما أنا واثق بأن بسالتكم وسطوتكم تغنيانكم عن كثرة العدد

لأن الشعوب تعلم أن حيثما يجتاز علم فرنسا فهناك غاية نبيلة تتقدمه وشعب عظيم يتبعه اهـ.

وبعد هذا الخطاب مرَّت افواج الجنود أمامه هاتفة «فليحيَ الامبراطور».

ملحق رقم (٩)

نشرة المركيز دي بوفور القائد العام عن مرسيليا في ٧ آب ١٨٦٠

إن الامبراطور المحامي عن كل المصالح النبيلة السامية قد أَمر باسم أوروبا المتمدنة بأَجمعها أن تذهبوا إلى سوريًا لمساعدة جنود السلطان على الآثار للإنسانية ممن جنى عليها ولطخها بالعار. فهذه مهمة شريفة يحقُّ لكم الافتخار بها وستبرهنون على أنكم جديرون بها.

ستجدون تذكارات وطنية مجيدة في تلك الأصقاع المشهورة وهي مهد الديانة المسيحية وقد شرَّفها غودفريد دي بوليون والصليبيون والجنرال بونابرت وجنود الجمهوريَّة الباسلة.

إن تمنّيات أوروبا بأسرها ترافقكم. ومهما حدث فلي وطيد الأمل أن الامبراطور وفرنسا يبتهجان بسلوككم. فليحيَ الامبراطور (عن جريدة السيمافور في مرسيليا، وعن كتاب الأب جوبين، صفحة ٢٢٠).

ملحق رقم (١٠)

مناقشة في مجلس العموم الانكليزي في ١٧ آب سنة ١٨٦٠

المستر مونسل ـ يرغب إلى حضرة اللورد النبيل رئيس الحكومة أن يطلعه على التعاليم التي زوّدها اللورد دوفرين مندوب جلالة الملكة في سوريَّة ويفيده عمَّا إذا كان يعلنها على هذه الندوة. فقد سُلّم حديثاً إلى أعضاء هذه الندوة الكرام سلسلة مراسلات جديدة تتعلق بكوائن سوريًا المحزنة. وفي جملتها كتاب حري بالاعتبار كامل الوصف دبجه يراع المستر كراهام وهو الذي سأَله ممثلو الدول الأوروبية أن يطوف في أنحاء لبنان لاستثبات صحة ما جرى فيه من المذابح.

إن المشاهد التي وصفها تتجاوز كل ما يمكن حضرات الأعضاء الكرام أن يتصوروه فالفضائع التي ارتُكبت لفاحشة تستدعي المقت. وقد أكّد المستر كراهام بصريح العبارة المؤيدة بالأدلة أن أرباب السلطة التركية اشتركوا بهذه الجنايات وغمسوا يدهم بالدم. لا أسأَل الحكومة عمَّا إذا لم يكن في وسعها إتقاء ما وقع لو أعارت نشرة البرنس غورتشاكوف المنفذة في نيسان التفاتة مقرونة بالاهتمام ولا إذا كانت مفاوضات انكلترة مع فرنسا قد حالت دون تدخل هذه الدولة في الوقت المناسب لإيقاف تيَّار الشر. إنَّما وضح لي من التدقيق في تاريخ العشرين سنة الأخيرة أن انكلترة هي سبب ما جرى هنا لك. فماذا فعلنا؟ فقد وجدنا إبراهيم باشا والأمير بشير ممثل أهمّ أسرة في تلك البلاد يسوس شؤُونها إن لم يكن على ما يرغب فيهِ من حسن التدبير فعلى الأقلّ بطريقة من شأنها ملافاة حدوث مثل هذه الكوارث الهائلة. فسعينا إلى إبدال هيئة هذا الحكم نكايةً بفرنسا ومعارضةً لبعض دول أوروبا.

فعملنا على التفريق بين الدروز والموارنة وجعلنا على كل فريق زعيماً وسلّطنا

عليهما باشا تركيًا وقد كانت فرنسا نبهتنا إلى ما ينجم من الضرر عن إبدال سيادة السلطان الاسمية على هذه البلاد بسيطرة مطلقة. واذكر هنا ما قاله الباسل أمير البحر نابييه الذي اشترك في مسائل سنة ١٨٤٠ في اجتماع عُقد في أدنبورغ في سنة ١٨٤٥ فقد صرّح «أنه يخجل أن يعترف بأن كانت له يد في إبرام الاتفاقية التي نشأت عنها هذه البلايا».

سبق لي أن قلت أن فرنسا نبهت الحكومة الانكليزية في سنة ١٨٤٠. وفي سنة ١٨٤٤ اعترف اللورد أبردين بأننا مسؤولون بما جرى. وفي سنتي ١٨٤٥ و١٨٤٧ وقعت كوائن في سوريا بتحريض واليها التركي ومع أن دائرتها كانت ضيقة فلم تخلُ من الفظائع وهاك ما أسأله الآن بعد أن تحققنا إخفاق طريقة الحكم التي عوّل عليها بناءً على إلحاح انكلترة. هل عُهد إلى مندوبي الدول الأوروبية في لجنة سوريا الدولية أن يمعنوا النظر في هذه المسألة مجدداً ويبحثوا في إمكان إنقاذ سورية من استبداد باشا تركي وإيلائها حكومة تماثل التي كانت متمتعة بها سنة ١٨٤٠؟.

السير شارل نابييه ـ أن ما قالهُ حضرة العضو الفاضل لهو صحيح فقد قلتُ في الاجتماع الذي عُقد في أدنبورغ وكرّرته فيما بعد على مسامع ندوة العموم إني مخجول من الدور المعيب الذي لعبته في سوريَّة. أن الحكومة أوفدتني إلى تلك البلاد بمهمة فقمتُ بها إنَّما عليَّ أن أعترف بأن سوريَّة كانت في عهد محمد علي هادئة مطمئنة وطرقاتها أَمينة وشعبها ناعماً ببعض السعادة.

ولم يبقَ أَدنى ريب بأن الأتراك بذلوا جهدهم لحمل أهالي لبنان على شق عصا الطاعة على الحكومة المصريَّة فلم ينجحوا فكُلفت إذ ذاك بأن أعد اللبنانيين بأن الأتراك يحسنون معاملتهم أكثر من المصريين ففعلت وكان أن قام جمهورهم على الحكومة المصريَّة ولولا مساعدتهم لتعذر على الحكومة العثمانية نظراً لقلة عدد جنودها إصابة النجاح الذي أدركته.

أَمَّا اليوم فإن الأتراك قد جاروا واستبدوا بأهالي لبنان أكثر من المصريين. ومع أنهُ سبق لهم أن وعدوا غير مرَّة بتحسين إدارة الشؤُون فقد خفروا ذمة عهودهم

في كل آن بحيث لا يمكن الوثوق بهم.

أمَّا أنا فأجهر أني أُوثر رؤية الفرنسويين متبسطين في كل سوريًا ومظللين سكان جبالها التعساء بحمايتهم على بقاء تلك البلاد معرَّضة «لتحنن» الأتراك!

اللورد بلمرستون ـ ان حضرة صديقي الفاضل نائب إقطاعة ليمريك قد تكلّم في مسأَلة سوريا العامَّة واهماً أن الكوائن الحديثة هي نتيجة استبداد الأتراك في حين أن الأمر بالعكس فالفظائع التي ارتُكبت نشأَت عن عدم وجود سلطة للحكومة التركية مباشرةً. وقد قال حضرته أن تبعة هذه الكوائن واقعة على عاتق الحكومة الانكليزية فأنكر أن يكون لي أقلّ حصة في هذه المسؤولية وعلى كل حال فهي لا تقع على حكومة جلالتها. فقد أُذيع في أوروبا إفادات غريبة عن الذين كانوا البادئين في الشرّ. فمن هم المذنبون وما هي درجة ذنبهم؟ إنَّما هذه إشاعات لا تثبت على السبك ولا يليق بي أن أحدثكم بها عن ثقة.

إن حضرة العضو الفاضل يودّ أن يعرف سبب قولي أن لديَّ أدلّة تدعوني إلى الاعتقاد بأن الموارنة كانوا البادئين بالشرّ. فيهمني أن أبحث في هذا الصدد وعندي أن لا فائدة من السعي وراء معرفة مَن مِن الفريقين ضرب الضربة الأولى وآسف على أن يكون أكرهني حضرته في الجلسة السابقة إلى إبداء رأْيي بهذا الشأْن. وإليكم بالأمر: أنهُ أُذيع بين المسيحيين منذ بضعة أشهر إشاعات تنذر بحدوث كوائن كهذه في سوريًا في فصل الربيع ووُزعت كمية من الأسلحة الأوروبية على الموارنة فأَنا لا أسأَل من أين أتتهم ومن أعطاهم إيَّاها إنَّما أَنا واثق بأنهم أُعطوا أسلحة غير التي بيعت منهم جهاراً في بيروت.

إن قنصل انكلترة في بيروت أفادنا أن القتال بين الموارنة والدروز نشأَ عن هجوم الأولين على بعض قرى مأهولة بكلتا الطائفتين لطرد الدروز منها وأن في بيروت لجنة مارونية برئاسة أسقفها سعت إلى إثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة لإقصاء الدروز عن البلاد. وقد قال حضرة صديقي الفاضل أنه متفشٍ على الألسنة الآن بأن الحكومة الانكليزية تحمي الدروز مهما اقترفوا من الفظائع فلا أستطيع أن أشير إلى المنبع الذي استقى منه حضرته هذا الخبر ولم يسبق لي أن

سمعت بهِ من قبل بل أقول بجرأَة أنها تهمة سافلة لا نصيب لها من الصحة معلناً أن الحكومة الانكليزية لم يسبق لها أَقل علاقة بالدروز في حين أنه من الثابت أن لحكومة غيرها ارتباطاً بالموارنة.

ملحق رقم (١١)

بيان أعمال فؤَاد باشا في ٨ آب ١٨٦٠

إن صاحب الدولة فؤاد باشا أَمر الجنود في غد يوم وصوله باحتلال جميع أحياء المدينة وألّف لجان عسكرية في كل منها لإِلقاء القبض على الثوّار والقتلة والنهابين وغيرهم. فتمكنت هذه اللجان من إيقاف ٨٠٠ شخص تقريباً بعد مرور ٤ أو ٥ أيام فأُحيلت أوراقهم إلى المحكمة فوق العادة المؤلفة من مأمورين جيءَ بهم من الأستانة واستمرَّ إلقاء القبض متواصلاً منذ ذلك اليوم. وحوَّل المدرسة العسكريَّة إلى مستشفى لنساء المسيحيين وخصص المستشفى العسكري بالمسيحيين المرضى والجرحى وأنشأ لجنة لتوزيع المأكولات والمال والألبسة على المنكوبين وألقى القبض على أربعة أشخاص ذبحوا والد فتاة وأشقاءَها جاءَ بها الجناة إلى دمشق وقررَّت أن أحدهم افتضّها ثم تناول عليها الباقون فشُنقوا.

وبناءً على قضاء المحكمة فوق العادة أُعدم ١١١ مسلماً رمياً بالرصاص وشُنق ٥٦ ونفي ١٤٥ وحُكم بالأشغال الشاقة على ١٨٦ استُخدموا في إنشاء الطرقات وقضى غياباً بالإعدام على ١٨٣. وفي عداد الذين أُعدموا ١٨ شخصاً من كبار أسر البلاد وأناس ذوي وجاهة. وفي ١٥ آب أذاع في سكّان المدينة وجوارها نشرة ينذرهم بها بوجوب إعادة الرجال والنساء والأولاد الباقين عندهم إلى الحكومة المحلية حتى ولو كانوا اعتنقوا الإسلام وكل من خالف عُدَّ مجرماً بالإخفاء ومستحقاً الإعدام وأذن لجميع المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام طوعاً أو كرهاً وعددهم ٥٠٠ بالرجوع إلى دين آبائهم. وأخلى ثلاثة أحياء خاصة المسلمين وأَعدَّها لسكنى المسيحيين ولا يزالون ينتقلون إليها وهيَّأ بيتاً ليكون معبداً لجميع الطوائف المسيحية. وأَمر بتجنيد ألفي رجل من دمشق في الجيش السلطاني

وأوجب على كبار الدمشقيين خلا الألفين الذين أصابتهم القرعة العسكريَّة دفع بدل قدره عشرون ألف قرش وقد تجاوز عدد الذين أرسلهم إلى بيروت لنقلهم إلى الأستانة ألف رجل. وفي كل يوم يلقى القبض على عدَّة أشخاص للتجنيد ويسجن الذين يتهمهم المسيحيون.

ويوم الجمعة في ٧ أيلول اجتمع المجلس العسكري برئاسة فؤاد باشا وحكم بالإعدام على الأشخاص الآتية أسماؤهم بعد تجريدهم من رتبهم:

١ ـ أَحمد آغا المشير السابق.

٢ ـ القائم مقام علي بك قائد الجنود في الحي المسيحي في دمشق حين المذبحة.

٣ ـ القائم مقام عثمان بك قائد حامية حاصبيًا.

٤ ـ البكباشي محمد علي آغا قائد حامية راشيًا.

وعدا ما تقدم فقد قضي بتجريد قائد حامية حاصبيًا محمد علي آغا من رتبته وبسجنه مؤبداً.

أَمّا الضبَّاط الذي حُكم عليهم بالإعدام وتجريدهم من رتبهم وأُجّل تنفيذ الحكم فيهم إلى ما بعد الجمع بينهم وبين المتهمين الموجودين في بيروت فهم:

عبد السلام بك قائد حامية دير القمر

القائم مقام قائد الجنود في بيت الدين

حافظ آغا القائد الثاني في دير القمر

ملحق رقم (١٢)

عريضة أرامل المعاصر وبيت الدين إلى فؤاد باشا.

إن الجنود التركية أكرهت الرجال والنساء والأولاد في بتدين على دخول السراي في ١٨ أيار المنقضي بحجة حمايتهم فيها بسهولة من الدروز، فصدقنا وعودهم ولجأنا إلى السراي. وفي الغد وصل الدروز بقيادة الشيخ ملحم وأحمد بك حمادة من بعقلين فأتلفوا مزروعات المعاصر وحرقوا بيوتها فحاول أصحابها اللاجئون إلى السراي الخروج لرؤية ما هو جارٍ فأطلقت عليهم الجنود التركية الرصاص فقتلتهم.

وفي ٢٩ منه أوعز إلينا الضباط بالخروج من السّراي، وحشرونا في الاصطبلات التي بناها الأمير بشير ولم يكن لدينا ما نقتات به. وقد أجاز أحد الضباط لبعض نسائنا الذهاب إلى البيوت التي لم تحرق للاعتناء بتربية دود القز وعند عودتهنّ جلبن لنا معهنّ سنابل قمح وأعشاباً لسد رمقنا لأن الضباط الأتراك لم يعطونا ما نقتات به، ولا ماء نروي به عطشنا. وان عددنا هناك ٢٠٦ نسمات، فبقينا حتى ١٩ حزيران وهو يوم مذبحة دير القمر.

وكانت جماعة من التعساء لجأوا إلى السراي على أمل وقاية حياتهم فدخل عبد السلام بك القائمقام العسكري ومعه الدروز فاستأنفوا المذبحة. وكان لهذا الضابط خادم مسيحي فشاهده إلى جانبه فدل عليه درزياً وقال له: «اقتل هذا الكلب!» وفي الحال وقع هذا المسكين قتيلاً على أقدام سيده. وقد قُتل أيضاً مسيحي آخر كان ملتزماً تقديم الأرزاق للجنود فأثرى فاقتسم الجنود والدروز ماله. وكانت الجنود تتراكض مع الدروز منتقلة من بيت إلى آخر وبعد نهبه تحرقه. وعلينا أن نشهد إجابةً لداعي النزاهة بأن بعض الضباط الأتراك شفقوا على بعض

المسيحيين التعساء وشاءوا إنقاذهم ولكن عبد السلام بك دري بهم فعاد يستشيط غيظاً وأمر بعدم العفو عن أحد قائلاً: «أن قد قضي على المسيحيين بالذبح».

هل شوهد في العالم حيوانات عوملت كما عوملت في ذلك اليوم المشؤوم خلائق الله البشرية؟ ان الصخور لو كان في وسعها سماع هذه الفظائع لتصدعت!

بيد أن الحق يقضي علينا أن نعلن أنه إذا كان عبد السلام بك قد تصرف كنمر ظميء إلى دماء المسيحيين فإن قرينته قد أبدت حناناً وشفقة وعطفت على بعض النساء المسيحيات كغزالة على أولادها فأنقذتهن وخبأتهن في بيتها فنضرع إلى الله أن يكافئها على ما فعلت من الخير وينقذها من مخالب الرجل القاسي القلب البربري المرتبطة معه برباط الزيجة.

إننا نكتفي بما تقدم يا حضرة صاحب الدولة، وإن كنا لم نُحط بكل ما جرى. إن قلوبنا لتقطر دماً ولا نقوى على زيادة الشرح ففراشنا الأرض وغطاؤنا السماء فنسألك إجراء العدالة ولا نكف إلا بعد إنصافنا.

المراجع

١ ــ **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** ـ إيليا حريق ـ الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.

٢ ــ **لبنان في عهد المتصرفية أسد رستم** ـ دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٣.

٣ ــ **عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨**، بقلم لحد خاطر، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧.

٤ ــ **الدكتور عصام خليفة**. أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، بيروت.

٥ ــ La société du Mont Liban A l'époque de la révolution industrielle en Europe, Paris - Librairie Orientaliste, Paul Geuthner 1971. Dominique Chevallier.

٦ ــ الدكتور فيليب حتّى ـ **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخيّة وحتى عصرنا الحاضر**، بيروت ١٩٨٢.

٧ ــ محاضرات من إعداد الدكتور جان شرف لطلاب السنة الرابعة في التاريخ الجامعة اللبنانيّة ـ كليّة الآداب، الفرع لثاني ١٩٨١.

المحتويات






Edito Creps
International